بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ليس لما رفعه خافض ولا لما ابرمه ناقض والصلوة والسلام على رسوله الذي نصب
اعلام الاسلام وكسر ابنية الكفر والاصنام وعلى آله الكرام واصحابه العظام اما بعد فيقول العبد المفتقر
الى رحمة الله الهادي محمد عبد الحق العمري الخيرآبادي غفر الله لاسلافه وبارك في اخلافه ان الرسالة
الشريفة الشريفية لكافية معانيها رشيقة انيقة ولكن الفاظها فارسية ركيكة فاردت ان اجردها عن
ثياب الفاظها الاعجمية واحليها بكسوة الالفاظ العربية ليعم طلبة العرب نفعها وتعظم عند العجم وقعها ولما
استتب ما شرعت فيه وارتبط قوامه بحواشيه جعلته عراضة بل بضاعة مزجاة لحضرة من رفع
اعلام الجود والانعام وعمر رباع الدين والاسلام ومهد مهاد العدل والانصاف واحيى آثار الجود
والاسعاف مرجع الفضلاء ملجأ العلماء الامير بن الامير بن الامير نواب محمد كلب علي خان بهادر
لا زال سدته السنية وعتبته العلية مستلما لشفاه الاكابر وملاذا للجبابرة والا
والله سبحانه ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق قال المصنف روح الله روحه

الكلمة اللام فيها للجنس لا للاستغراق لان التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
وتارة للوحدة والمقصود في تعريف الجنس بيان الماهية وهي واحدة لفظ
اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل في رمي شيء عن الفم
نحو اكلت التمرة ولفظت النواة واللفظ ههنا بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
والمراد به في هذا المقام على ما هو اصطلاح النحاة صوت تخرج عن الفم معتمدة على
المخارج والمراد باعتمادها على المخارج حصولها باستعانتها سواء كان حرفا
واحدا كهمزة الاستفهام او زائدا كزيد وسواء كان مهملا نحو جسق او مستعملا نحو
ضرب ثم ان اللفظ ههنا وان كان بمعنى الملفوظ لكنه لما كان مصدرا في
الاصل وليس فيه ضمير يرجع الى الكلمة فلا يجب المطابقة بينه وبين الكلمة
في التانيث والوضع لغة وضع في الاصطلاح تعيين شيء لشيء بحيث اذا فهم الشيء
الاول فهم الشيء الثاني والاشياء الدالة على المعنى بحسب الوضع خمسة الالفاظ والخطوط
والاشارات والعقود والنصب ويقال للاربعة الاخيرة الدوال الاربع وهي
ليست بداخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها المعنى المعنى اما مفعل بمعنى المقصد
او صيغة مفعول واصله معني مكرمي ثم خفف مفرد الظاهر انه صفة لمعنى
ويحتمل ان يكون صفة بعد صفة للفظ لان افراد اللفظ والمعنى متلازمان
اذ المعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه فما يخرج بقيد افراد المعنى يخرج بقيد افراد اللفظ واعلم انه يدخل في اللفظ
الالفاظ المهملة والمستعملة المفردة المركبة سواء كانت كلامية نحو زيد قائم وضرب زيد
او غير كلامية نحو غلام زيد وفي الدار وخرج بقيد الوضع المهملات وبقيد المفرد المركبات الكلامية

وغیر الکلامیۃ ومثل عبد اللہ علماً واحترز بقولہ لفظا وغیر داخل سے لفظ قیوی حال الالیۃ کیت سے علے تعریف المتن دون تعریف صاحب المفصل والمصباح فان قلت یلزم علے المتن کون الکلمۃ الواحدۃ فی حالۃ واحدۃ معربۃ باعرابین قلت ہذا فی الاعرابان کانا فی الاصل اعنی فی حالۃ الاضافۃ فبقیا فی ہذا الحال ایضا واما علے تعریف صاحب المفصل والمصباح فلا اشکال اصلا وقید افراد المعنے فی تعریف الکلمۃ تبع لصنعتہ لاخراج مثل الرجل الذی یعد فی العرف لفظا واحدا الا لاخراج مثل زید قائم وفی الداخل ترکا ثم ان الوضع مستلزم للدلالۃ فبعد ذکر الوضع لا احتیاج الی ذکر الدلالۃ والدلالۃ لا تستلزم الوضع لاحتمال ان یکون الدلالۃ عقلیۃ کدلالۃ لفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی وجود اللافظ او طبعیۃ کدلالۃ اح اح علی وجع الصدر فبعد ذکر الدلالۃ لابد من ذکر الوضع کما فی المصباح وہی ای الکلمۃ اسم وفعل وحرف ای منقسمۃ الی ہذہ الاقسام لانہا ای الکلمۃ موضوعۃ لمعنے مفرد فتدل لا محالۃ علے ذلک المعنی فلا یخلو اما ان تدل علی معنی کائن فی نفسہا ای فی نفس الکلمۃ بمعنے انہا تفہم بنفس ذاتہا من غیر انضمام کلمۃ اخری الیہا تدل علے ذلک المعنی او لا تدل علے معنے کائن فی نفس الکلمۃ بل تدل علے معنی یحتاج فی الدلالۃ علیہ الی انضمام کلمۃ اخری الیہا الثانی الحرف نحو من والی فانہما یحتاجان فی الدلالۃ علی الابتداء والانتہاء الی انضمام کلمۃ اخری کما تقول سرت من البصرۃ الی الکوفۃ والقسم الاول یعنی ما یدل علے معنے فی نفسہا لا یخلو اما ان یقترن معناہا باحد الازمنۃ الثلثۃ الماضی والحال والاستقبال او لا یقترن الثانی الاسم والاول الفعل وقد علم بذلک ای بما ذکر فی وجہ تقسیم الکلمۃ الی اقسامہا حد کل واحد منہا ای من اقسامہا الثلثۃ لانہ قد علم ان الحرف کلمۃ لا تدل علی معنی فی نفسہا

بل تحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال نحو ضرب ويضرب وسوف يضرب
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين
الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال والاحتياج الى الغير والفعل
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الاسم بالاقتران باحد الازمنة
الثلثة والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الفعل بعدم الاقتران
باحد الازمنة الثلثة الكلام يطلق في اللغة على ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة ما اي لفظ تضمن كلمتين بالاسناد اعلم ان الاسناد نسبة كلمة الى اخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة اي بحيث يصح السكوت عليه فلفظ ما شامل للمهملات
والكلمات المفردة والمركبات الكلامية وغير الكلامية وخرج بقوله تضمن كلمتين
المهملات والكلمات المفردة وبقيد الاسناد المركبات الغير الكلامية نحو غلام زيد
وفي الدار والحيوان الناطق اذ لا اسناد فيها وان تضمن كل واحد منها كلمتين لعدم افادتها
المخاطب فائدة تامة وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية نحو ضرب زيد وضرب
وزيد قائم او انشائية نحو اضرب ولا تضرب لان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما
منوية والاخرى ملفوظة وبينهما اسناد لافادتهما المخاطب فائدة تامة وانما قدم تعريف
الكلمة على تعريف الكلام لان الكلمة مفردة والكلام مركب والمفرد مقدم على المركب
ولان الكلمة ماخوذة في تعريف الكلام ولا يتاتى ذلك اي الكلام الا في اسمين احدهما
مسند اليه والآخر مسند او اسم مسند اليه وفعل مسند والتفصيل ان التركيب الثنائي بين الكلمات
الثلاث يتصور على ستة اوجه ثلثة منها من جنس واحد اعني الاسم والاسم والفعل والفعل

والحرف والحرف تمتنع منها حيثيين اعني الاسم والفعل والاسم مع الحرف والفعل والحرف والكلام
لا يتأتى الا في التركيبين المذكورين في المتن لان الكلام لا يتم بدون الاسناد ولا بد من مسند اليه
ومسند وهما لا يوجدان الا في اسمين يكون احدهما مسندا اليه والآخر مسندا او في اسم مسند اليه وفعل مسند
واما التركيبات الاربعة الباقية فلا يتأتى فيها الكلام اصلا اذ في تركيب الحرف بالحرف المسند اليه
والمسند كلاهما مفقودان وفي تركيب الفعل بالفعل المسند اليه مفقود وكذا في تركيب الفعل
بالحرف وفي تركيب الاسم بالحرف اما المسند مفقود او المسند اليه كما لا يخفى ولما علم تعريف الاسم
بما ذكرنا في تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة على وجه التنبيه والتضمن اراد ان يذكره بالاصالة وقال
فقال الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله ما دل
على معنى بمنزلة الجنس مشترك بين جميع الكلمات قوله في نفسه يخرج الحرف قوله غير مقترن الخ يخرج الفعل
ومن خواصه دخول اللام اي لام التعريف فكل كلمة يدخل عليها لام التعريف فهو اسم نحو الرجل الفرس انما اختص
لام التعريف بالاسم لانه يصلح للتعيين والتعريف الا هذا والجر وجه اختصاص الجر بالاسم ان الجر
اثر حرف الجر ودخول حرف الجر مخصوص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلا بد من ان يدخل
على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه والتنوين هي نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة وانما اختص التنوين
بالاسم اذ لا يوجد معناه الا فيه كما سيعلم والاسناد اليه اذ الفعل لا يصلح للاسناد اليه والحرف
لتتميم والاضافة يعني كون الشيء مضافا او مضافا اليه بتقدير حرف الجر نحو غلام زيد اي غلام لزيد
وهو اي الاسم معرب ان اختلف آخره باختلاف العوامل ومبني ان لم يختلف آخره باختلاف
العوامل والاحسن في تعريف المعرب تفسير ما قال المصنف المعرب الاسم المركب مع غيره الذي
لم يشبه مبني الاصل الذي هو الحرف والفعل الماضي والامر الحاضر وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد او تقديرا

نحو جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى والمبني ما لا يكون مركبا او يكون مركبا مشابها بالمبني الاصل
كما ستعرف وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل اعلم ان بعضهم قال ان اعراب الاسم
اختلاف آخره باختلاف العوامل والاولى ما قال المصنف ان الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف
آخره اي آخر الاسم به اي بسببه لفظا او تقديرا وانما وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني
المعتورة اي المتعاقبة عليه اعلم ان للاسم معنيين الاول مسماه الذي يفهم من جوهر لفظه
وهو يلازمه دائما والثاني ما يتبادر عليه نحو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولما لم يدل جوهر الاسم
على تلك المعاني المعتورة احتيج الى وضع علامة دالة على تلك المعاني المعتورة وهي الحركات
والحروف التي تختلف في الآخر الاسم باختلاف العوامل وانما وضع الاعراب في آخر الاسم لانه
يدل على صفته ولا بد من تاخر علامة الصفة عن ذات الموصوف وانواعه اي انواع الاعراب
ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة تطلق على الحروف والحركات الاعرابية ولا تطلق
على الحركات البنائية والضمة والفتحة والكسرة تستعمل في الحركات البنائية وقد تطلق على الحركات
الاعرابية ايضا فالرفع علم الفاعلية لان الفاعل واحد والرفع ثقيل فاعطي الثقيل للقليل والنصب
علم المفعولية لان المفاعيل خمسة والنصب خفيف فاعطي الخفيف للكثير والجر علم الاضافة
اذ لم يبق للمضاف اليه اعراب آخر يكون علامة له فجعل الجر الذي هو اخف من الرفع واثقل من
النصب علامة له العامل عند النحاة ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ففي جاءني زيد جاء
عامل لانه قد حصل به معنى الفاعلية المقتضية للرفع فجعل علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل لانه
قد حصل به المفعولية المقتضية للنصب فجعل علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل لانه قد حصل به معنى الاضافة
المقتضية للجر فجعل علامة لها فالمفرد المنصرف نحو زيد ورجل والجمع المكسر المنصرف نحو رجال علامة
اعرابها بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر نحو جاءني

ورجال وطلبۃ ورایت زیدا ورجالا وطلبۃ ومررت بزید ورجال وطلبۃ والاعراب
فی ہذین الموضعین علی اصلہ جمع المؤنث السالم الذی بالالف والتاء اعرابہ بالضمۃ
حالۃ الرفع والکسرۃ حالۃ النصب والجر فنصبتابع للجر لان جمع المذکر السالم نصبتابع للجر کما
سنعلم اعراب غیر المنصرف بالضمۃ حالۃ الرفع والفتحۃ حالۃ النصب والجر فجرہ تابع للنصب کما سنذکرہ
اعلم ان الاسماء الستۃ ہی ابوک واخوک وحموک بکسر الکاف لان الحم قریب المراۃ من
جانب زوجہا وہنوک وفوک وذو مال اذا لم تکن مضافۃ فاعرابہا بالحرکات علی القیاس
القاعدۃ نحو جاءنی اب ورایت ابا ومررت باب واذا کانت مضافۃ الی یاء المتکلم فاعرابہا
تقدیری نحو جاءنی ابی ورایت ابی ومررت بابی وعند بعض النحاۃ کل اسم مضاف الی یاء المتکلم مبنی
واذا کانت مضافۃ الی غیر یاء المتکلم فاعرابہا بالواو والالف والیاء واعلم ان اعراب
الاسماء الستۃ من حیث انہ بالحروف وان کان خلاف الاصل لکن من حیث ان رفعہا بالواو
ونصبہا بالالف وجرہا بالیاء لیس خلاف الاصل لان ہذہ الحروف اخوات الحرکات وانما
جعلوا اعراب الاسماء الستۃ بالحروف لانہم جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف فارادوا
ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد بالحروف لئلا یکون بین الاحاد والمثنی وجمع السلامۃ
وحشۃ ومنافرۃ بالکلیۃ وانما اختاروا الاسماء الستۃ لان اعراب کل واحد من المثنی
وجمع السلامۃ ثلثۃ فجعلوا فی مقابلۃ کل اعراب اسمین وانما اختاروا ہذہ الاسماء الستۃ لکونہا مناسبۃ [للمثنی]
فی کونہا منبئۃ عن التعدد فان الاب مثلا یقتضی الابن والاخ ینبئ عن اخ آخر وعلی ہذا القیاس
والیفم فی ان فی ہذہ الاسماء حروف صالحۃ لان تقوم مقام الاعراب الملحق رفعہ بالالف [illegible]
بالیاء کلا. فمن اللفظ یعنی المعنی فلفظہ یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناہ یقتضی الاعراب بالحروف [illegible]
فاذا کان مضافا الی المظہر الذی ہو الاصل اعرب جانب اللفظ الذی ہو الاصل اعرابہ بالحرکات التی ہی الاصل

لكن حركاته تقديرية اذ في آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا كان مضافا الى مضمر الذي هو الفرع اعطي جانب المعنى الذي هو الفرع
واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكلتا التي هي مؤنث
كلا مثله في الحكم واثنان واثنتان وان كانا مفردين لكن صورتهما صورة التثنية ومعناهما معنى التثنية
فاعربهما اعراب التثنية يعني بالالف والياء نحو جاءني اثنان ورأيت اثنين ومررت باثنين وجمع المذكر
السالم رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء وانما جعل اعراب المثنى والجمع مع ملحقاتهما بالحروف لانهما
ترجمان للواحد والواحد اصل بالنسبة اليهما والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطي الاصل للاصل
والفرع للفرع وكان القياس ان يكون الالف علامة الرفع فيهما لكن لما لم يتميز وقع الفرق
بين التثنية والجمع لا بسكون التثنية فتح نون الجمع النون تسقط في حالة الاضافة فيقع الالتباس بين التثنية
والجمع اسقطوا الالف لانه كان موجبا للالتباس وجعلوا الياء علامة النصب والجر في كليهما وفرقوا بين
التثنية والجمع بان ما قبل الياء في التثنية مفتوح والنون مكسورة وفي الجمع مكسور والنون مفتوحة فنصبهما تابع للجر
وجعلوا الواو علامة الرفع في الجمع ولما لم يمكن اسقاط الالف بالكلية مستحسنا جعلوا هذا الالف
علامة للرفع الذي هو الثقيل فاعطوه للتثنية التي هي اسبق واكثر وجودا وان كان مفردا لكن لما كان
معناه معنى الجمع جعلوه في حكم اشرف الجموع اعني جمع المذكر السالم رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء نحو جاءني
اولو مال ورأيت اولي مال ومررت باولي مال وعشرون واخواتها الى التسعين وان كانت مفردة
لكن في معانيها تعدد وصورها صورة الجمع فاعربها اعراب الجمع المذكر السالم يعني بالواو حالة
الرفع والياء حالة النصب والجر تقول جاءني عشرون رجلا ورأيت عشرين رجلا ومررت بعشرين رجلا
واعلم انه لما كان الاعراب على نوعين لفظي وتقديري وكان التقديري اقل اراد المصنف ان يبين
ان ما داره لفظي فقال التقدير فيما تعذر التعذر ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب

فی منع الصرف علتان مکررتان احدها الجمع الاقصی ای البالغ الی منتهی الجموع سواء کانت
الجمعیة حقیقة نحو اکالب واساور واناعیم او حکما کالجمع الموافقة لها فی عدد الحروف والحرکات
سکو حضاجر ومساجد وسراویل فعلی هذا الجمع جمعیتان تحقیقًا او تقدیرًا فلا ینصرف الاسم بسببها
والثانی فی بعض اقسام التانیث وهو الفا التانیث ای المقصورة والممدودة نحو حبلی وحمراء لاحتیا
لازمتان للکلمة اذ لا یقال فی حبلی حبل ولا فی حمراء حمر ولزوم التانیث بمنزلة تانیث آخر فکانه تانیث
مکرر فلا ینصرف الاسم بسبب تکراره فالعدل مصدر مجهول ای معدولیة الاسم خروجه ای
خروج الاسم من صیغته الاصلیة الی صیغة اخری تحقیقًا بان یدل دلیل غیر منع الصرف علی
ان الاسم معدول عن صیغته الاصلیة کثلث ومثلث والدلیل علی عدولهما ان الاصل انه اذا کرر المعنی
لا بد من تکرار اللفظ نحو جاءنی القوم ثلثة ثلثة وههنا قد وجد المعنی مکررًا مع عدم تکرار اللفظ فعلم
ان ثلث وکذا مثلث معدولان عن ثلثة ثلثة ولا خلاف فی مجیء احاد وموحد فثلث وثنی
وثلث ومثلث ورباع ومربع واختلفوا الی عشار ومعشر خلاف والحق مجیئها والسبب فی منع
صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصفیة الاصلیة لان الوصفیة التی کانت فی ثلثة
ثلثة عارضیة صارت فی ثلث ومثلث اصلیة لاعتبارها فی اصل وضعهما واخر وجمع العدل
فیهما تحقیقی اما فی الاول فلان اخر جمع اخری واخری تانیث آخر وآخر افعل التفضیل لان معناه
اشد تاخرًا ثم استعمل بمعنی غیر وشرط افعل التفضیل کما تستعمل ان یستعمل باللام او بالاضافة او بکلمة
من وحیث لم یستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها والظاهر انه معدول عن الآخر من اذ لفظا
آخر لا یستعمل باللام والاضافة فالعدل فیه تحقیقی وسبب منع صرفه العدل والوصفیة الاصلیة
وسبب منع صرف آخر وزن الفعل والوصفیة الاصلیة واما فی الثانی فلان جمع جمع جمعاء
مؤنث اجمع وهی فعلاء غیر صفة وقیاسها اذا کانت اسمًا ان یجمع علی فعالی او فعلاوات

كعمرا على صحاری او صحاراوات فقیاس جمعاء ان یجمع علی جمع او جماوات فالعدل فیها تحقیقی وسبب
منع صرفها العدل والوصفیة الاصلیة وعلی تقدیر کونها صفة فقیاسها ان تجمع علی فعل کحمراء علی حمر
فیتحقق العدل فیها تحقیقا لکن الظاهر هو الاول لانها اسم فی باب التاکید. وکذلک جمع فقیاس جمعها
ما ذکرناه او تقدیرا ای العدل التقدیری ان لا یدل دلیل غیر منع الصرف علی کون الاسم معدولا لکنه لما
وجد الاسم غیر منصرف فی کلام العرب لم یوجد فیه من اسباب منع الصرف الا واحد احتیج لرعایة القاعدة الی
تقدیر سبب آخر ولما لم یکن غیر العدل قابلا للتقدیر قدر کعمر وزفر لانهما قد وجدا فی کلام العرب غیر منصرفین
ولم یتحقق فیهما سبب غیر العلمیة فاعتبر فیهما العدل وقدر ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الی عمر وزفر وباب
قطام ای کلما هو علی وزن فعال علما للاعیان المؤنثة من غیر ذوات الراء فی بنی تمیم وذکر باب قطام ههنا
غیر مناسب لانها فی لغة الحجاز مبنیة کاخواتها الثلث وهی فعال بمعنی الامر نحو نزال وفعال معدول عن المصدر نحو فجار
وفعال معدول عن الصفة نحو فساق بمعنی فاسقة وفی لغة بنی تمیم وان کانت معربة لکنها غیر منصرفة للعلمیة
والتانیث فتقدیر العدل فیها حملا لها علی ذوات الراء نحو حضار وغیرها مما اعتبروا فیه العدل لتحصیل سبب البناء
غیر محتاج الیه فالاولی ان لا یذکر قطام فی هذا الباب کما فی بعض النسخ الوصف. اعلم ان الاسم المقابل
للفعل والحرف ینقسم الی قسمین الاول ما یدل علی ذات بلا ملاحظة صفة من صفاتها کرجل وفرس وجدار
وحجر والثانی ما یدل علی ذات ملحوظة مع بعض صفاتها نحو احمر واصفر وضارب ومضروب وشجاع وجبان-
والقسم الاول یقال له الاسم وللثانی الوصف والصفة فالوصف عبارة عن الاسم الذی یدل علی ذات
مبهمة باعتبار اتصافها بصفة من صفاتها شرطه ای شرط الوصف فی منع الصرف ان یکون وصفا
فی الاصل ای یکون وصفیته اصلیة سواء کانت باقیة او زائلة فلا تضره الغلبة ای لا تضر الوصفیة
الاصلیة فی منع الصرف والوصفیة بغلبة الاسمیة بان تخرجها عن سببیة منع الصرف او تعارض لا تقوی
فیه فلذلک صرف ربع فی مررت بنسوة اربع لان ربعا فی الاصل اسم من اسماء العدد وان کان

في هذا الموضع صفة فانّ كانت وصفية عارضية لا تعتبر في منع الصرف والا لوجب
ان يكون اربع غير منصرف لوجود وزن الفعل ولما كانت الوصفية الاصلية معتبرة في منع الصرف
وان زالت بغلبة الاسمية امتنع اسود وارقم للحية نا سماوان صارا بالغلبة الاستعمال اسمين
لهما لكن الوصفية الاصلية قوية فتعتبر مع غلبة الاسمية ايضا فكل واحد منهما قد وجد فيه سببان
لمنع الصرف وزن الفعل والوصفية الاصلية فاذا اريد بالاسود والارقم معناهما اللغوي فلا كلام
في منع صرفهما لبقاء الوصفية فيهما وكذا الحال في ادهم لانه في الاصل صفة وصار بحسب الاستعمال
اسما للقيد فهو غير منصرف بسبب وزن الفعل والوصفية الاصلية الزائلة فاذا استعمل بمعنى الاسود
فلا اشكال في منع صرفه اصلا واعلم انه لما كانت الوصفية المعتبرة في منع الصرف ما تكون اصلية
فكلما كانت الوصفية اصلية محققة باقية كانت او زائلة تصلح سببا لكون الاسم غير منصرف وكلما
كانت غير محققة بل متوهمة يضعف منع الصرف لاجلها ولذا ضعف منع صرف افعى اسما للحية
التي في غاية الخباثة لتوهم اشتقاقه من الفعوة وكذا الحال في اجدل اسما للصقر لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة وكذا الحال في اخيل للطائر لتوهم اشتقاقه من الخيال وبالجملة منع صرف
هذه الاسماء من جهة الوصفية المتوهمة ووزن الفعل ضعيف التانيث اللفظي بالتاء اي الحاصل بالتاء الملفوظة شرطه
اي شرط سببيته لمنع الصرف العلمية اذ مع وجود هذا الشرط يكون التانيث لازما فيصير قويا كما في
طلحة سواء كان اسم رجل او امراة وعلى تقدير فقدان هذا الشرط لا يكون التانيث لازما كما في
ضاربة وغير اللازم لا تعتد به فلا يكون معتبرا والتانيث المعنوي الحاصل بالتاء المقدرة
كذلك اي مثل التانيث اللفظي في اشتراط العلمية الا انها في التانيث اللفظي شرط لوجوب
منع الصرف وفي التانيث المعنوي شرط لجوازه واما وجوبه فيحتاج الى شرط آخر وهو ما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تاثيره في منع الصرف احد ثلثة امور اما الزيادة على الثلثة اي الزيادة

على ثلثة احرف نحو زينب او تحرك الاوسط نحو سقر او العجمة نحو ماه وجور فهذه يجب منع صرفه حتمًا
التانيث المعنوي والعلمية لان سكون الاوسط موجب للخفة التي تعارض ثقل احد السببين مع
الصرف انما هو من جهة الثقل لان مشابهة الاسم للفعل من جهة الفرعيتين يوجب ثقل ذلك الاسم
فيجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وصرفه ايضا نظرا الى ان سكون الاوسط موجب للخفة التي
تقاوم احد السببين فزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع عن الصرف
اما الاول فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما الثاني فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما الثالث اعني ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه
في منع الصرف الزيادة على الثلثة فقدم وهو اسم جنس ومؤنث معنوي اذا سمي به مذكر صرف
لان التانيث الاصلي قد زال بالعلمية للمذكر ولم يقم سبب آخر مقامه والعلمية الصرفة لا تمنع الصرف
وعقرب وهو اسم جنس ومؤنث معنوي ممتنع عن الصرف على تقدير ان سمي به مذكر لان تانيثه وان
زال بالعلمية للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقام التانيث لانه يظهر التاء المقدرة في قدم اذا صغر
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر لا يظهر التاء بل يقال عقيرب وهذا يدل على ان الحرف الرابع
قائم مقام التاء فعقرب اذا كان علما للمذكر غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة فشرطها
ان تكون علمية لان تعريف المضمرات والمبهمات اي اسماء الاشارات والموصولات لا توجد الا في
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
كما ستعرف فلا يكون سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي العجمة شرطها في منع الصرف ان
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمة بان يكون علما في لغة العجم حقيقة او لا يكون في لغة العجم علما
لكن لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية من غير تصرف فيه بادخال اللام والاضافة فتكون عجميته مع

لان احکام کلام العرب غیر جاریة علیه نحو قالون فانه اسم رومی بمعنی الشیء الجید سمی به احد رواة القراء
بجودة قرائته قبل ان تتصرف فیه العرب فکانه کان علماً فی لغة العجم واما اذا لم یستعمل اولاً مع العلمیة
بل تصرف فیها بدخول اللام والاضافة وغیرهما کاللجام والفرند ولجام الفرس وفرند السیف
فیصح عجمیة فلا یعتبر فی منع الصرف فان جعل بعد ذلک علماً لا یمتنع صرفه والامران فی
تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلثة واذا لم یجتمع احد هذین الامرین مع العجمة فتلک العجمة
لا تمنع الصرف فنوح مع کونه اسماً عجمیاً وعلماً فی لغة العجم وکذلک لوط منصرف فی استعمال العرب
لا یقال قد جوزتم فی هند الصرف وعدم الصرف مع سکون الاوسط فهلا جوزتم مثل ذلک فی نوح
ولوط لانا نقول التانیث سبب قوی متحقق فیجوز اعتباره مع سکون الاوسط واما العجمة فسبب
ضعیف مقدر فمثل هذا السبب الضعیف لا یعتبر مع سکون الاوسط فان قلت انما اعتبرتم العجمة مع
سکون الاوسط فی ماه وجور فعلم ان العجمة تعتبر مع سکون الاوسط ایضاً قلت انما اعتبر العجمة هناک
لتقویة سببین آخرین لئلا یقاوم سکون الاوسط احدهما ولا یلزم من اعتبار العجمة لتقویة سبب آخر
اعتبارها سبباً فی منع الصرف استقلالاً وشتر اسم حسن فیح ونابر بکر وابراهیم ممتنع الجمع
الذی یقوم مقام السببین شرطه صیغة منتهی الجموع وهی عبارة عن الصیغة التی یکون اولها مفتوحا
وحرفها الثالث الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساکن وانما سمی منتهی الجموع لان صیغتها جمعت مرتین
وبلغت منتهاها فانها لا تجمع جمع التکسیر مرة اخری لکن یجوز ان یجمع جمع السلامة نحو ایامن جمع ایمن علی ایامنین وصواحب
جمع صاحبة علی صواحبات وذلک لان جمع السلامة لا تغیر الصیغة بخلاف جمع التکسیر فانه
یعنی بها تاء التانیث باعتبار ما یرجع الیه فی حالة الوقف کمساجد ومصابیح واکالیل واباعیم واما
فرازنة فمنصرف مع کونه صیغة منتهی الجموع لوجود الهاء فیکون علی زنة المفردات کالکراهیة
بمعنی الکراهة والطاعة فیعلم ان حضیر وحضاجر علماً للضبع غیر منصرف لانه منقول عن الجمع الحواجر

سوال تقرير السوال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد فينبغي
ان يكون حضاجر منصرفا اذ لا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس من اسباب منع الصرف بل شرطه الجمعية
لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر علما للضبع وان لم يكن جمعا لكنه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن فهو غير منصرف للجمعية الاصلية وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقيل اعجمي قد استعمله
العرب جعلوه غير منصرف وليس بجمع حمل على موازنه من الالفاظ العربية نحو مصابيح واناعيم وقيل
سراويل لفظا عربي جمع سروالة تقديرا كان كل قطعة من السراويل مسماة بسروالة وسراويل جمعها
ويلزم على الاول ان يكون الحمل على الاوزان سببا من اسباب منع الصرف وعلى الثاني ان يكون الجمع
كالعدل على قسمين تحقيقي وتقديري فتامل جدا واذا صرف كما في لغة البعض فلا اشكال لانه اصلا
سراويل وان كان صيغة منتهى الجموع لكن لا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس سببا من اسباب منع الصرف
ونحو جوار اي كل جمع على فواعل منقوص كالجواري والدواعي رفعا وجرا كقاض اي حكمه في حالتي الرفع
والجر مثل حكم قاض في اللفظ في حذف الياء حال التنكير وادخال التنوين عليه نحو جاءتني جوار ومررت
بجوار واما في حالة النصب فالياء متحركة بحركة الفتحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع وانما خلاف في حالتي الرفع والجر فبعضهم قال الاسم
منصرف وتنوينه تنوين الصرف لان الاعلال متقدم على منع الصرف ضرورة انه يتعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف من
احوالها فاصل جوار جواري بالضم والتنوين لان الاصل في الاسماء الصرف فقطعت الضمة للثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار فالاسم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال لم يبق على صيغة منتهى الجموع
بل صار على وزن سلام وكلام والتنوين فيه للصرف فهذا الاسم قبل الاعلال وبعده منصرف وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لتحقق الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان الياء المحذوفة بمنزلة الملفوظة
ومن ثم لم يجر الاعراب على الراء وتنوينه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة

هذا التنوين وكذا القياس في حالة الجر فعند بعضهم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال ايضا منصرف
وعند بعضهم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال غير منصرف وتنوينه تنوين العوض وعلى هذين المذهبين
لا خلاف في نحو جوار في حالتي الجر والرفع بل انما الخلاف في انه بعد الاعلال منصرف وتنوينه تنوين الصرف
او غير منصرف وتنوينه تنوين العوض وفي لغة البعض الياء ثابتة في حالة الجر نحو مررت بجواري
وبناء هذه اللغة على ان الاعلال مؤخر عن منع الصرف فالياء مفتوحة في حالتي الجر والنصب فلا
اعلال فيه الا في حالة الرفع فلما كانت الضمة ثقيلة على الياء حذفت وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذه اللغة انما الاعلال في حالة واحدة وعلى اللغة
المشهورة في حالتين التركيب شرطه العلمية لان التركيب مع العلمية مأمون من الزوال فيعتبر وما
فيؤثر في منع الصرف اذ لو كان التركيب بلا علمية فهو في محل الزوال فلا يكون مؤثرا وان لا يكون باضافة
اي لا يكون تركيبا اضافيا لان التركيب الاضافي بعد العلمية يبقى في حكم الاضافة نحو عبد الله علما لانها
تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فكيف يكون سببا لمنع الصرف ولا اسناد مثل
بعلبك لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا ونحوه وهذه الجمل بعد العلمية
باقية على الحالة السابقة لان التسمية بجملة انما هي لدلالتها على قصة غريبة والجملة لا تتغير عن حالها
والا يمكن ان تفوت دلالتها على تلك القصة فالتركيب المشتمل على الاسناد من قبيل المبنيات غير
المنصرف من المعربات لا يقال كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني صوتا
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه وعمرويه ومثل خمسة عشر علما لانهما من قبيل
المبنيات كما تبين واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلما تبين انها مبنيات احتاج الى
اخراجها الالف والنون المزيدتان وانما سميا مزيدتين لانهما ليسا من الحروف الاصول بل من الحروف
الزوائد كما علم في التصريف ويسميا مضارعتين ايضا لمشابهتهما الالفي التانيث في منع دخول التاء

عليها اذا كان ثانى اسمه فشرطها اى شرط ذلك الاسم فى منع الصرف العلمية كعمران وعثمان
ومروان او اجمال فى حال العلمية لدخول التاء فيتحقق المضارعة لالفى التانيث وان لم يكن علما
يدخله التاء فلا يبقى المضارعة نحو سعدان وسعدانة اسم نبت واعلم انهم قد اختلفوا فيما بينهم فذهب
بعضهم الى ان الالف والنون المزيدتين علتان لمنع الصرف من جهة كونهما زائدتين وفرعين للمزيد عليه
وبعضهم الى انهما علتان من جهة مشابهتهما لالفى التانيث والقول الثانى ارجح او فى صفة يعنى اذا كان ثانى
ففى شرطه اختلاف فانتفاء فعلانة عند بعضهم يعنى اشترط بعضهم ان لا يدخله تاء التانيث ليبقى المشابهة
لالفى التانيث ومن ثم انصرف عريان مع كونه صفة لدخول التاء فى مؤنثه اذ مؤنثه عريانة فانتفى المشابهة
وقيل وجود فعلى يعنى ان يكون مؤنثه فعلى لانه اذا كان مؤنثه فعلى يبقى المشابهة
المذكورة لعدم دخول التاء ومن ثم اختلف فى رحمن فى انه منصرف وغير منصرف لانه ليس مؤنثه
لا رحمى ولا رحمانة لانه مختص بذات الله سبحانه ولا يطلق على غيره تعالى مذكرا كان او مؤنثا فعلى مذهب من اشترط
انتفاء فعلانة هو غير منصرف للصفة والالف والنون المضارعتين وعلى مذهب من اشترط وجود فعلى
هو منصرف دون سكران يعنى لا خلاف فى منع صرفه لان الشرط حاصل على كلا المذهبين لان مؤنثه
سكرى لا سكرانة وندمان الذى بمعنى النديم لانه على كلا المذهبين منصرف لعدم وجود الشرط لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى واما الندمان بمعنى النادم المشتق من الندم فغير منصرف لان مؤنثه ندمى لا ندمانة
وزن الفعل شرطه فى منع الصرف احد الامرين اما ان يختص به اى يختص ذلك الوزن بالفعل لا يوجد
فى الاسم الا منقولا عن الفعل كشمر فانه منقول عن شمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل المختص به وضرب اذا جعل علما لشخص غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ان قيل ان
وزن الفعل قد يوجد فى الاسم ايضا نحو بقم فلا اختصاص له بالفعل قيل ان لفظ بقم اعجمى
فما استعمله العرب والمقصود انه لا يوجد فى الاسماء العربية الا منقولا عن الفعل ويكون فى اوله زيادة

لكن زيادته اي كزيادة الفعل يعني حرفا واحدا من حروف أتين غير قابل للتاء يعني لا يكون
ذلك الوزن او ما يكون على وزنه قابلا للتاء في آخره ومن ثمه اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر عن الصرف ولا يقال في مؤنثه احمرة وانصرف يعمل مع وجود الزيادة المذكورة لقبوله
تاء التانيث يعني يعملة وما اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة
الا ما هي شرط فيه اعلم ان العلمية لا تجامع الوصفية لانهما متضادان تقتضي العلمية الخصوص وتقتضي الوصفية
العموم وبين الخصوص والعموم منافاة ولا تجامع الجمع الباقي على جمعيته الا العلم المنقول عن الجمع فوجود
العلمية مجتمعة معه لكنه غير منصرف للجمعية الاصلية وهي كافية في منع صرفه ولا اعتبار للعلمية معها نحو حضاجر
ومساجد اذا صارا علمين لشخص وتجامع التانيث بالالف الممدودة والمقصورة لكنها ليست بمؤثرة
كما في حمراء وحبلى اذا جعلا علمين لشخص مذكرا كان او مؤنثا لان التانيث ولزومه كاف في منع
صرف ذلك الاسم ولا احتياج الى العلمية وتجامع التانيث بالتاء لفظا ومعنى مؤثرة وكذا تجامع
العجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين مؤثرة وكل واحد من هذه الاسباب مشروط بالعلمية
فظهر ان كل سبب تجامع العلمية مؤثرة مشروطة بها الا العدل ووزن الفعل لانها تجامع هذين السببين
مؤثرة كما في عمر واحمد ليست بشرط لهما كما في ثلث واحمر لانهما غير منصرفين بلا علمية معهما وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان للعدل اوزانا مخصوصة وليس شيء من تلك الاوزان وزن فعل حتى تجتمعا في
منع الصرف فلا يكون معها اي لا يجتمع مع العلمية في اسم واحد الا احدهما لا مجموعهما فاذا نكر بقي بغير سبب
لانه بقي بلا سبب ان كان السبب الآخر غير العدل ووزن الفعل لان زوال العلمية موجب لزوال ذلك
السبب ضرورة ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط نحو كم من زينب ورب ابراهيم
او على سبب واحد ان كان السبب الآخر العدل ووزن الفعل فيبقى منصرفا وخالف سيبويه
ابو الحسن الاخفش المشهور لان الاخفش تلميذ سيبويه ولذا قيل ان الاخفش مرفوع وانما تقدم

سیبویہ لتفضیلہ وان جعل سیبویہ فاعل خالف یکون معنی الکلام ان الاستاذ خالف تلمیذہ وہذا لیس
بمستحسن الا ان یقال لما کان قول التلمیذ ظاہرا کما ستعلم اسند المخالفۃ الی الاستاذ فی مثل احمر یعنی
بہ الاسم الذی لا ینصرف للوصفیۃ الاصلیۃ مع سبب آخر نحو احمر واصفر وعطشان وسکران ومثل
ہذا الاسم غیر منصرف قبل العلمیۃ بلا ریب لا اختلاف ایضا فی عدم انصرافہ فیما اذا جعل علما لان الوصفیۃ
وان زالت بالعلمیۃ لکن العلمیۃ قائمۃ مقامہا فیکون الاسم غیر منصرف بالاتفاق انما الاختلاف فیما اذا
اذا نکر ذلک الاسم بعد العلمیۃ فقال الاخفش ذلک الاسم حال التنکیر منصرف تقول کم من احمر لقیتہ
لان الوصفیۃ قد زالت بالعلمیۃ والعلمیۃ زالت بالتنکیر فبقی سبب واحد والسبب الواحد لا یمنع الصرف
وہذا القول ظاہر وقال سیبویہ ذلک الاسم غیر منصرف اعتبارا للوصفیۃ الاصلیۃ بعد التنکیر یعنی لما زالت
العلمیۃ بالتنکیر صارت الوصفیۃ الاصلیۃ معتبرۃ فی منع الصرف کما اعتبرت فی اسود وادہم لکونہما للحیۃ
الاسمیۃ ولما کان لقائل ان یقول کانت الوصفیۃ الاصلیۃ بعد زوال العلمیۃ معتبرۃ فی منع الصرف فیجب
ان یکون حاتم فی حال العلمیۃ غیر منصرف للعلمیۃ والوصفیۃ الاصلیۃ لکن ہذا باطل بالاتفاق اجاب عنہ بقولہ
ولا یلزمہ باب حاتم لما یلزم من اعتبار المتضادین لان الوصفیۃ والعلمیۃ متضادان فلا یمکن ان یعتبرا
فی حکم واحد یعنی منع صرف لفظ واحد واما اعتبار الوصفیۃ الاصلیۃ المحققۃ مع سبب آخر فی منع الصرف فہو جائز
کما فی اسود وارقم لا یقال الوصفیۃ المحققۃ وان کانت منافیۃ للعلمیۃ لکن الوصفیۃ الاصلیۃ التی
قد زالت یمکن ان تجتمع مع العلمیۃ اذ لا منافاۃ بین الوصفیۃ الزائلۃ والعلمیۃ لانا نقول تعذر احد الضدین
بعد زوالہ مع الضد الآخر فی حکم واحد غیر مستحسن لانہ وان لم یکن اجتماع الضدین لکنہ شبیہ اجتماع الضدین
وجمیع الباب ای باب غیر المنصرف اذا کان معرفا باللام والاضافۃ ینجر بالکسر نحو بالاحمر واحمرکم
وبعمرکم وعثماننا واعلم انہم اختلفوا فی ان ذلک الاسم فی تلک الحالۃ منصرف او غیر منصرف فقال
بعضہم انہ منصرف لان عدم انصرافہ انما کان لمشابہتہ الفعل ولما دخل علیہ لام التعریف والاضافۃ

توجیت حیثیۃ العلمیۃ وضعفت مشابہتہ للفعل فرجع الی اصلہ والاصل فی الاسماء الصرف
فی جالۃ الکسرۃ والتنوین لان التنوین لایجتمع مع اللام والاضافۃ وقال بعضہم ذلک الاسم
فی ہذہ الحالۃ غیر منصرف والممتنع فیہ ہو التنوین وسقوط الکسرۃ بتبعیۃ التنوین فلما ضعفت
مشابہتہ الفعل لم تؤثر الا فی سقوط التنوین دون الکسرۃ لعدم تبعیۃ التبعیۃ لضعف المشابہۃ
فعادت الکسرۃ الی حالہا وسقوط التنوین لکونہ غیر منصرف وبعضہم قال ان کان السببان باقیین مع اللام
والاضافۃ کالاحمر غیر منصرف ذا الوصفیۃ ووزن الفعل باقیان علی حالہما فی الاول والتانیث ولزومہ
فی الثانی وان لم یکونا باقیین فتعیین الاسم منصرفاً لان العلمیۃ قد زالت بدخول اللام والاضافۃ فزال
السببان فیبقی الاسم غیر المنصرف المرفوعات جمع المرفوع ہو ای المرفوع المذکور فی ضمن المرفوعات ما
اشتمل علی علم الفاعلیۃ وہو الرفع سواء کان ضمۃ او واواً او الفاً فمنہ ای من المرفوع الفاعل
بل ہو اصل المرفوعات عند الجمہور وہو ای الفاعل ما اسند الیہ الفعل او شبہہ لما کان الفاعل مستلزماً
للاسناد کونہ اسماً او فی تاویل الاسم وانما اسند الیہ الفعل او شبہہ لان الفاعل لا یکون الا الفعل او ما یشتمل
علی معنی الفعل وقدم علیہ الفعل او شبہہ اذ لو کان موخراً لا یکون المقدم اسم فاعل نحو زید قام زید
فلامہ ضارب علی جہۃ ای طریقۃ قیامہ ای قیام الفعل بہ یعنی ان یکون الاسناد علی طریقۃ قیام الفعل
بالفاعل بان یکون الفعل علی صیغۃ المعلوم او علی ما فی حکمہا نحو اسم الفاعل والصفۃ المشبہۃ وبہذا
احتراز عن مفعول ما لم یسم فاعلہ لانہ لیس علی طریقۃ صیغۃ المعلوم نحو ضرب زید وزید مضروب غلامہ
نحو قام زید وزید قائم ابوہ والاصل فی الفاعل ان یلی الفعل ویتقدم علی سائر معمولاتہ لان الفاعل
بمنزلۃ جزء الفعل ومن عمدۃ معمولاتہ وان کان بحسب اللفظ موخراً عن معمولاتہ الاخر فہو مقدم علیہا
بحسب الرتبۃ فلذلک جاز ضرب غلامہ زید لان الضمیر راجع الی زید وہو وان کان موخراً فی اللفظ
لکنہ مقدم بحسب الرتبۃ فہذا جائز وامتنع ضرب غلامہ زیداً لان الضمیر راجع الی زید وہو موخر لفظاً

بحث المرفوعات

[illegible] عیسی . بحانه وإذا انتفى الاعراب لفظاً فيهما أي في الفاعل والمفعول وانتفى
القرينة نحو ضرب موسى عيسى أي ضربه من بيت الباب من على السطح أو كان الفاعل ضميراً متصلاً
سواء كان المفعول ظاهراً نحو ضربت زيداً أو ضميراً نحو ضربتك أو وقع مفعوله بعد إلا نحو
ما ضرب زيد إلا عمراً أو معناها أي في معنى إلا نحو إنما ضرب زيد عمراً وجب تقديمه أي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة فلئلا
يلتبس الفاعل بالمفعول بخلاف ما إذا لم ينتف الاعراب لفظاً نحو ضرب زيداً موسى أو لم تنتف
القرينة نحو أكل الكمثرى يحيى إذ لا لبس ح فيجوز تقديمه بل يجوز تأخيره وأما في صورة كون الفاعل ضميراً
متصلاً فلأن الاتصال منافٍ للانفصال فلو أخر يلزم الفصل عن الفعل مع كونه متصلاً وأما في
وقوع المفعول بعد إلا فلأنه لو قدم المفعول بدون إلا بأن يقال ما ضرب عمراً إلا زيد ينعكس معنى الكلام
لأن معنى الأول أن زيداً ما ضرب أحداً إلا عمراً فلا يجوز أن يكون زيد ضارب شخص آخر سوى عمرو وعمرو
يجوز أن يكون مضروب شخص آخر سوى زيد ومعنى الثاني أن عمراً ما ضربه أحد سوى زيد فلا يجوز أن يكون
عمرو مضروباً لغير زيد وزيد يجوز أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً وإن قدم المفعول مع إلا بأن يقال
ما ضرب إلا عمراً زيد فبعضهم قال إنه يلزم الحصر في كليهما والمعنى أنه لم يضرب أحد أحداً إلا عمراً زيد وهذا المعنى
أيضاً مخالف للمقصود وقال بعضهم إنه يلزم على هذا قصر الصفة قبل تمامها لأن المقصود انحصار ضاربية زيد
في عمرو وضاربيته لم تتم إلا بعد ذكر زيد والقصر يتحقق قبل ذكره وهذا مستنكر وأما في صورة وقوع المفعول
بعد معنى إلا كما تقول إنما ضرب زيد عمراً فلأن تأخير الفاعل يفيد عكس المعنى المقصود لأن معنى إنما ضرب زيد
عمراً ما ضرب زيد إلا عمراً ومعنى إنما ضرب عمراً زيد ما ضرب عمراً إلا زيد وقد علم أن كلا هذين المعنيين
عكس الآخر وإذا اتصل به ضمير مفعول ولا يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو ضرب زيداً غلامه أو وقع الفاعل بعد
نحو ما ضرب عمراً إلا زيد أو معناها أي وقع الفاعل بعد معنى إلا كما في قولنا إنما ضرب عمراً زيد أو اتصل مفعوله

ان يكون الاسم مرفوعاً ليكون فاعلاً له ويقتضي الآخر ان يكون منصوباً ليكون مفعولاً له نحو ضربني
واكرمت زيداً وانما لم يذكر مثال التنازع في المختلفين لان مثاله يعلم من المثالين السابقين بان
يوخذ من المثال الاول فعل ومن المثال الثاني فعل فيحصل مثال للقسم الثالث واعلم انه اذا وقع التنازع
بين الفعلين على الوجه المذكور فيجوز اعمال كل واحد من الفعلين بالاتفاق انما الخلاف في ان المختار
اعمال الاول والثاني فيختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب من المعمول والكوفيون الاول
لانه اهم ولهذا قدم واعمال الاهم اولى فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين اضمرت
الفاعل في الاول ان اقتضى الفعل الاول الفاعل على وفق الاسم الظاهر في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع دون الحذف اي لا يجوز حذف الفاعل خلافاً للكسائي لانه يجوّز حذف
الفاعل في الاول ففي مثل ضربني واكرمني زيد ان جعل زيد فاعلاً للفعل الثاني ففاعل الاول ضمير
مستتر على مذهب الجمهور واما عند الكسائي فليس الفاعل مستتراً في الاول بل محذوف وانما يظهر الفرق
بينهما فيما اذا كان الفاعل تثنية وجمعاً فتقول على مذهب الكسائي ضربني واكرمني الزيدان ضربني واكرمني الزيدون
على مذهب الجمهور ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي مثل ضربني واكرمت
زيداً لو اعملت الفعل الثاني وجعلت زيداً مفعولاً اضمرت الفاعل في الاول بخلاف مذهب الكسائي فتقول
في التثنية والجمع على مذهب الجمهور ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وعلى
مذهب الكسائي ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وعلى هذا القياس حال تثنية
المونث وجمعه وجاز اعمال الفعل الثاني مع اضمار الاول الفاعل خلافاً للفراء لانه يقول
لا يجوز اعمال الفعل الثاني اذ يلزم على هذا التقدير اما حذف فاعل الفعل الاول كما هو مذهب الكسائي
او الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة كما هو مذهب الجمهور وكل منهما ليس بجائز فلا بد من اعمال الفعل الاول
واما الفعل الثاني فان اقتضى الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته ولا يلزم محذور

نحو ضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرموني الزيدون وحذفت المفعول يعني ان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفته ولا يجوز اضماره لان
الاضمار قبل الذكر يجوز في الفاعل لكونه عمدة في الكلام ولا يجوز في المفعول لكونه فضلة وما ذكرنا
من حذف المفعول انما هو ان استغنى عنه كما هو حقه والا اي وان لم يكن حذف المفعول
مستغنى عنه اظهرت المفعول ولا يجوز حذفه ولا اضماره كما في قولك حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لان الفعلين تنازعا في المفعول الثاني اعني منطلقا فلو اعملت الفعل الثاني فلا يجوز
قطع التنازع بحذف المفعول من الاول اذ لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت ولا
بالاضمار لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فوجب ذكر المفعول الثاني ليقطع التنازع وان اعملت
الفعل الاول كما هو مذهب الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني وهذا ليس اضمارا قبل الذكر
كما تقول ضربني واكرمني زيد ففي الفعل الثاني ضمير مستتر راجع الى زيد وهو وان كان مؤخرا في اللفظ
لكنه متقدم رتبة فلا يلزم حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر على وجه لا يجوز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني على تقدير افتقاره اليه على القول المختار ولم تحذفه مع جوازه لانه يوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير بحسب المعنى للمذكور واذا ارجع الضمير الى المتأخر لفظا المتقدم رتبة فلا يلزم محذور اصلا نحو ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع عن الاضمار على المختار والحذف على غير المختار فتظهرهما نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا فجعل الزيدان فاعلا للفعل الاول ومنطلقا مفعولا ثانيا له والمفعول الاول
ثم اضمر في الفعل الثاني والمفعول الثاني قد اظهر اذ لا سبيل الى اضماره في الفعل الثاني اذ لو اضمر
مفردا لزم مخالفة المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع ولا سبيل الى الحذف ايضا اذ لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولي افعال القلوب فوجب اظهار المفعول الثاني فهو منطلقين وانما يظهر التنازع
في هذه الصورة ولو لوحظ المفعول الثاني بانه اسم دال على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع قطع النظر عن

والا فسد المعنى والا انا نعلم ان هذه الصورة ليست من باب التنازع في المفعول الثاني لان معمول
الفعل الاول يجب ان يكون مفرداً ومفعول الفعل الثاني يجب ان يكون شيئاً فلا تنازع اصلا
فاعلم انه لما استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول
امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال بان الفعلين اعني كفاني ولم اطلب توجها الى اسم
واحد وهو قليل من المال اذ الفعل الاول يقتضي ان يكون قليل من المال مرفوعاً بالفاعلية والثاني
يقتضي ان يكون منصوباً بالمفعولية وهو مع كونه افصح شعراء العرب قد اعمل الفعل الاول فلو كان
اعمال الفعل الثاني اولى لاختار اعماله اذ لا قائل بتساوي الاعمالين اجاب عنه المصنف بقوله
وقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من
التنازع لفساد المعنى وذلك لان لو حرف شرط تدل على امتناع الجزاء بواسطة امتناع الشرط
فهو يجعل المثبت منفياً والمنفي مثبتاً فلو كان الشرط والجزاء كلاهما مثبتين يصيران كلاهما منفيين
بحسب المعنى نحو لو جئتني لاكرمتك وان كانا منفيين يكونان مثبتين بحسب المعنى نحو لو لم تضربني لم اضربك
وان كان الشرط مثبتا والجزاء منفيا يصير الشرط بحسب المعنى منفيا والجزاء بحسب المعنى مثبتا نحو لو جئتني لما ضربتك
فلا ضربتك وان كان بالعكس فالمعنى بالعكس نحو لو لم تشتمني لاعطيتك رحمتا اذا تقرر هذا فاعلم ان قوله انما اسعى
ما عمل فعل شرط لو اي لو ثبت سعيي لادنى معيشة وكفاني جزاء شرط والشرط والجزاء كلاهما مثبتان
اي لو ثبت سعيي لادنى معيشة كفاني قليل من المال فكل منهما منفي بحسب المعنى ولا شك ان لم اطلب
معطوف على كفاني فهو ايضا جواب لو ومثبت بحسب المعنى فح لا يجوز ان يكون لم اطلب متوجها الى قليل
من المال اذ يصير المعنى لا اسعى لادنى معيشة واطلب قليلا من المال وهما متنافيان لان كل من يطلب القليل
من المال يسعى لادنى معيشة وكل من لا يسعى لادنى معيشة لا يطلب القليل من المال فعلم ان لا تنازع بين
الفعلين اعني لم اطلب كفاني في اعمال قليل من المال بل مفعول لم اطلب محذوف اي لم اطلب العز

كما يدل عليه البيت الثانى آخر قوله بيت ۵ ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى توضيح

المعنى وهو انى لو اسعى لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلب مجدا وشرفا يعنى لا اسعى لادنى معيشة

ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب العز والشرف واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله كلمة ما موصوفة وعبارة

عن الفعل اى مفعول فعل لم يسم اى لم يذكر فاعله واذا قلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما عبارة عن المفعول

يعنى فعل المفعول الذى لم يسم فاعل ذلك المفعول واذا قلت ما لم يسم فاعله يحتمل المعنيين اذا عرفت

هذا فاعلم ان مفعول ما لم يسم فاعله عبارة عن كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه اى ان مفعول

ما لم يسم فاعله من قبيل الفاعل عند من قال ان الفاعل من حيث كل اسم اسند اليه الفعل او شبهه يقال له الفاعل سواء

كان الفعل صادرا عنه نحو ضرب زيد او واقعا عليه نحو ضرب زيد والمتأخرون لم يعدوه من قبيل الفاعل

لانهم قد اخذوا فى تعريف الفاعل قيد على جهة قيامه به كما مر فى الصريح وشرطه اى شرط نائب المفعول

ان يغير صيغة الفعل الى فعل اى الى صيغة الماضى المجهول مجردا كان او مزيدا فيه نحو اكرم ودحرج واخرج

او يفعل اى الى صيغة المضارع المجهول كما فى يستخرج ويدحرج ويدخل فيه ولا يقع المفعول الثانى

من باب علمت موقع الفاعل ولا يقوم مقامه لان مفعولا ثانيا مسند الى المفعول الاول والاول مسند اليه

والاقتصار على احد المفعولين غير جائز فى باب علمت فلو جاز ان يجعله المفعول الثانى الذى هو المسند مع

وجود المفعول الاول الذى هو المسند اليه قائما مقام الفاعل الذى هو المسند اليه يجوز علم زيد قائما ولا يجوز علم

زيدا قائم وكذا المفعول الثالث من باب اعلمت لانه كالمفعول الثانى من باب علمت وكل واحد من المفعول

الاول مع الثانى من باب اعلمت يقوم مقام الفاعل ففى مثل اعلمت زيدا عمرا قائما يجوز اعلم زيد

عمرا قائما ولا يجوز اعلم زيدا عمرو قائما كما علم فى باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول

الثانى من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت فى عدم وقوعهما موقع الفاعل اما المفعول له فلانه

علة لاقدام الفاعل على الفعل فحقه ان يكون باللام ليدل على عليته ولما حذف اللام وجعل منصوبا يكون

نصبه دليلاً على علّيته فلا ينبغي ان تعبّر بفضله الى الرفع اذ يلزم ح ان لا يكون فيه شیٔ يدل على العلية
فلا يجوز ضُرِبَ تاديبٌ لما لو لم يحذف اللام فيجوز ان يقام مقام الفاعل نحو ضُرِبَ للتاديب لكن الاصح
يقال له الجار والمجرور دون المفعول له لانه من قبيل المنصوبات واما المفعول معه فلانه لو حذف
واقيم المفعول معه مقامه فان كان مع الواو لزم ان تحقق العطف بلا معطوف عليه لان
اصل الواو العطف وان حذف يلزم الانفصال مع ان الفاعل كالجزء من الفعل وان كان بدون الواو
لم يعرف كونه مفعولاً معه واذا وجد المفعول به تعين له اى للقيام مقام الفاعل لكونه اشد مناسبة
بالفاعل لان تعقل الفعل كما يتوقف على تعقل الفاعل كذلك يتوقف على تعقل المفعول به مثلاً كما لا يتعقل
الضرب بدون الضارب كذلك لا يتصور بدون المضروب المفاعيل الاخر ليست بهذه المثابة
فمع وجود المفعول به لا ينبغي ان يقام المفعول فيه سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان مقامه
وكذا المفعول المطلق وغيره تقول ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة امامَ الامير ضرباً شديداً تاديباً ونصف
بالشد وتقييده اى المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا تقييد مخصص فلا تقول ضُرِبَ ضربٌ لانه لا فائدة
في ذكر المصدر صلة لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل فتعين زيد الذي هو
مفعول به للقيام مقام الفاعل مع وجود المفاعيل الاخر لان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله
امام الامير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وان لم يكن اي
وان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء في جواز الوقوع موقع الفاعل بلا ترجيح والمفعول الاول
من باب اعطيت اولى من الثاني اي المفعول الثاني من باب اعطيت الذي هو مسند الى المفعول
الاول يجوز ان يكون قائماً مقام الفاعل لكن المفعول الاول اولى لان فيه من معنى الفاعلية ففي مثل اعطي
زيد درهماً يجوز اعطي درهم زيداً والاولى اعطي زيد درهماً لوجود معنى الفاعلية في زيد لكونه آخذاً
وكون درهم ماخوذاً ومنها اي من جملة المرفوعات وفي بعض النسخ ومنه اي من جملة المرفوع المبتدأ

والخبر، اعلم ان من اقسام المرفوعات الفاعل ومفعول ما لم یسم فاعله والمبتدأ والخبر وخبر ان
واخواتها وخبر لا التی لنفی الجنس واسم ما ولا المشبهتین بلیس فالفاعل عند الجمهور اصل المرفوعات
والباقی من الملحقات بها وقال بعضهم مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل الفاعل فهو ایضا اصل وقیل المبتدأ
والفاعل کل واحد منهما اصل المرفوعات وتفصیل الکلام فی هذا المقام یطلب من المبسوطات
اذا عرفت هذا فاعلم ان المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظیة السماعیة والقیاسیة حال
کونه مسندا الیه او الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام الصفة فی هذا المقام شاملة
لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذا القسم من المبتدأ مسند ولا خبر له بل فاعله قائم
مقام الخبر رافعة لظاهر ای حال کونها رافعة لاسم ظاهر وهذا احتراز عن مثل اقائمان الزیدان وما
قائمان الزیدان لان الصفة ههنا رافعة للضمیر المستتر العائد الی الزیدان مثل زید فی زید قائم هذا
مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزیدان فقائم مرفوع علی الابتداء والزیدان مرفوع
علی انه فاعل قائم وقائم مقام الخبر ومثل هذا المبتدأ لا یحتاج الی الخبر کانه قیل ما یقوم الزیدان
واقائم الزیدان ولا یجوز ان یکون الزیدان فی هذین المثالین مبتدأ وقائم خبره اذ یجب علی
هذا ان یقال ما قائمان الزیدان واقائمان الزیدان لان الخبر مشتق وفیه ضمیر یرجع الی المبتدأ
فیجب ان یکون موافقا له فی الافراد والتثنیة فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الاستفهام
اسما مفردا مذکورا بعدها نحو ما قائم زید واقائم زید جاز الامران احدهما کون الصفة مبتدأ
وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وثانیهما کون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما علیه فههنا
ثلث صور احدها اقائمان الزیدان ویتعین ان یکون الزیدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما علیه
وثانیها اقائم الزیدان ویتعین ان یکون الزیدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم
زید ویجوز فیه الوجهان کما ذکر والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظیة المسند المغایر للصفة

المذكورة يعني الصفة التي بعد حرف النفي وحرف الاستفهام واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر
معنى الابتداء وهو رافع لهما وهذا مذهب نحاة البصرة وقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ
في الخبر وتوهم بعضهم ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر واصل المبتدأ التقديم
لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه جاز في داره زيد
لان الضمير راجع الى زيد وهو مقدم رتبة وان كان مؤخرا لفظا وامتنع صاحبها في الدار لعود الضمير
الى الدار وهو في خبر الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصيص فيكون اقرب الى المعرفة مثل قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فان المبتدأ وهو العبد نكرة لكنه وصف بالمؤمن تخصص بها وقوله الخبر
اتصح ان يقع مبتدأ وخبر مشترك بينهما مثل قولك ارجل في الدار ام امرأة لان المتكلم يسأل التعيين
بعد العلم بكون احدهما في الدار فالنكرة في هذا المقام بمنزلة النكرة المخصصة بصفة وما احد خير منك
النكرة هنا واقعة في سياق النفي وشاملة لجميع الافراد فتخصصت بهذا الشمول لانه تعدد في جميع الافراد بل
العموم واحد وشر اهر ذا ناب المبتدأ ههنا نكرة متخصصة بما يختص به الفاعل لكونه في معنى
لانه في الاصل ما اهر ذا ناب الا شر فالفاعل وان كان نكرة لكنه تخصص من حيث ان الفعل الذي
تقدم عليه بمنزلة الوصف فكانه موصوف به وقال بعضهم النكرة في هذا المقام موصوف بصفة مستفادة
من التنوين اي شر عظيم وهذا اظهر وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة وفي الدار رجل
يعني اذا كان الخبر ظرفا ومقدما على المبتدأ يجوز كون المبتدأ نكرة لان الخبر المقدم في قوة الوصف
فكان المبتدأ موصوف بالخبر المقدم عليه واذا لم يكن ظرفا لا يجوز كون المبتدأ نكرة نحو قائم رجل
لان الظرف ليس فيه ما اتسع في غيره وسلام عليك المبتدأ ههنا نكرة تخصصت بالكلام اذ
سلمت سلاما عليك فكانه قيل سلامي اي سلام من قبلي عليك قال بعض النحاة انما يجوز كون المبتدأ

نكرة لو حصل فائدة من المبتدأ والخبر نهاراً صفة و وقوع المبتدأ نكرة في حصول الفائدة لا على

التخصيصات التي ذكرت اذ لا يخلو التوجيهات التي ذكرت في هذه الاشياء عن الركاكة بل بعضها غير صحيح

كما ذكر في المطولات فعلى هذا يجوز كوكب انقض الساعة ولا يجوز رجل قائم وهذا القول اقرب الى الصواب

فان قلت مفاد قولك في الدار رجل و رجل في الدار واحد فما وجه جواز الاول دون الثاني قلت

الخبر في المثال الثاني مشتبه بالصفة اذ يمكن ان يكون في الدار صفة لرجل فيمكن ان يتوهم ان الخبر

مذكور بعده وهذا التوهم لا يمكن في المثال الاول لان الصفة لا تتقدم على الموصوف ولما كان الخبر

المعرف قسما من الاسم ولم يكن الجملة داخلة فيه اشار الى ان خبر المبتدأ قد يكون جملة ايضاً فقال

والخبر قد يكون جملة اسمية كـ زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه

وانما لم يذكر الشرطية والظرفية لانهما راجعتان الى الفعلية فالجملة في الحقيقة منحصرة في الاسمية والفعلية

فلا بد في الجملة الواقعة خبراً من عائد يعود الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي هي لا بد ان تكون مستقلة

بنفسها فاذا اريد ربطها بالمبتدأ فلا بد من رابط سواء كان ضميراً راجعاً الى المبتدأ كما في المثالين

المذكورين او ما يقوم مقام الضمير مثل العموم في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات

انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان الثاني مع اسمها وخبرها خبر ان الاول ولا ضمير ههنا بل عموم من

احسن يربط هذه الجملة مع اسم ان الاول وقد يحذف اي قد يكون الضمير الرابط للجملة بالمبتدأ

محذوفاً كقولك السمن منوان بدرهم اي السمن منوان منه بدرهم والخبر الكريم بتين ورسها اي البر الكر

بتين درهما وما وقع اي الخبر الذي وقع ظرفا سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان او جاراً ومجروراً

فالاكثر اي اكثر النحاة على انه اي الظرف مقدر بجملة فعلية وهذا مذهب البصريين ونحاة الكوفة على

انه مقدر باسم الفاعل فمثل زيد في الدار تقديره عند البصريين زيد حصل في الدار لان المقدر عامل

في الجار والمجرور والفعل اصل في العمل و عند الكوفيين تقديره زيد حاصل في الدار لان المقدر خبر للمبتدأ والاصل

في الخبر ان يكون مفردًا واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام نحو من
ابوك اي في هو كلام فانك من مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام وهذا مذهب سيبويه وعند بعض النحاة
هو ك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا
معرفتين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرًا نحو زيد اخوك فيجب تقديم المبتدأ والا لاشتبه
المبتدأ بالخبر او متساويين في التخصيص مثل افضل منك افضل مني انما كان مقدمًا كان
مبتدأ لئلا يقع الاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه لانه لو اخر
المبتدأ لاشتبه بالفاعل وهذا ظاهر في هذا المثال واما في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فليس بظاهر
لان الضمير في التثنية والجمع فاعلان للفعلين وكون الضمير فاعلا يمنع كون الزيدان او الزيدون فاعلا
فلا اشتباه وقال بعضهم الزيدان وكذا الزيدون بدل عن الفاعل فيشتبه المبتدأ عن البدل بالفاعل
واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فيه فرع على الا تحديد وابن خبر
مفرد صورة وحقيقة ان كان المقدر اسم فاعل او صورة فقط ان كان المقدر فعلا لان هذا الجمل
يجب تقديمه وما يقوم مقامه مفرد فخبر المبتدأ مفرد بحسب الصورة فقط او كان الخبر مصححا له اي للمبتدأ
من حيث هو كذلك مثل في الدار رجل اذ لو لم يقدم الظرف الذي هو الخبر لم يصح وقوع النكرة مبتدأ
او كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا فان قوله مثلها
قد اتصل بضمير ما هو متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها مبتدأ مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر في جميع هذه الصور
اما في الصورتين الاوليين فلما عرفت واما في الصورة الثالثة فلانه لو لم يقدم الخبر على المبتدأ يلزم رجوع الضمير
الى المؤخر لفظا ورتبة لان الضمير الذي في المبتدأ راجع الى متعلق الخبر الذي هو متقدم في اللفظ ولو اخر
الخبر مع المتعلق يلزم رجوع الضمير الذي في المبتدأ الى الخبر المتاخر عنه لفظا ورتبة واما في الرابعة

فلا تشبيه ان المفتوحة الواقعة في صدر الكلام بان المكسورة وقد يتعدد الخبر اما بان يكون الثاني
معطوفا على الاول نحو زيد عالم وعاقل او غير معطوف عليه مثل زيد عالم عاقل ويجوز ان يكون الخبر
متعددا صورة فقط نحو هذا حلو حامض فانه بتاويل المز فهما واحد بحسب الحقيقة وفي هذا المقام ترك عطف
اولى وجوز بعضهم العطف نظرا الى التعدد صورة وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط بان يشتمل على شيء يصلح
ان يكون سببا للخبر فيصح دخول الفاء في الخبر للتنبيه على السببية ويجوز ترك الفاء ايضا لفهم السببية من خارج
وذلك في ذلك المبتدا اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعل صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة
بجملة فعلية باستعاق ومعنى تلك الصفة سبب للخبر فاذا قصد الدلالة على السببية يدخل الفاء في الخبر لتشابه
الخبر بالجزاء والمبتدا بالشرط ولا بد ان يكون الصلة فعلا او ظرفا اولا بالفعل لتقوى مشابهة المبتدا
بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او النكرة الموصوفة بهما اي بالفعل والظرف الذي فيه عموم وابهام
وصفتها فعل او ظرف ما دل الفعل وتلك الصفة سبب لثبوت الخبر للمبتدا فيجوز ادخال الفاء على الخبر ليكون
في العبارة دلالة على السببية فيكون مشابها بالشرط والجزاء ويجوز عدم ادخال الفاء ايضا كما ذكر مثل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم ويجوز عدم ادخال الفاء
ايضا وليت ولعل وغيرهما دخولهما على المبتدا والخبر مانعات عن دخول الفاء على الخبر بالاتفاق وذلك لان ليت
لانشاء التمني ولعل لانشاء الترجي فهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية فيزول مشابهة المبتدا
والخبر بالشرط والجزاء لان الشرط والجزاء من قبيل الاخبار فلا يجوز ان يقال ليت او لعل الذي ياتيني
او في الدار فله درهم والحق بعضهم اي بعض النحاة ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في منع دخول الفاء
على خبرها والاصح انها ليست بمانعة عن دخول الفاء على الخبر بل قد وقعت الفاء في خبرها في القران قال الله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وفي عبارة الكشاف قد وقعت الفاء في خبر ان المفتوحة ايضا
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة حالية او مقالية جوازا كقول المستهل الهلال والله اي

هذا الهلال او المرئي الهلال والله بالقرينة الحالية وقد يحذف المبتدأ وجوبا كما في قولك الحمد لله الحميد
اي هو الحميد وذكره في المبتدأ ليس بجائز وقد يحذف الخبر جوازا لقيام قرينة مثل خرجت فاذا
السبع موجود او واقف او حاضر وقد يحذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره
بان يكون ذكر ذلك الغير في موضع الخبر لازما مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود وانما وجب حذف
الخبر لان لولا دلت على امتناع الثاني بواسطة وجود الاول فهي قرينة على ان الخبر موجود ولما كان الخبر
ملتزما بقرينة معنوية يكون حذفه من جهة المعنى مستوفى وذكر ما يقوم مقام الخبر من جواب لولا لازم في موضع
الخبر فيكون حذفه من جهة اللفظ ايضا مستوفى فكما كان حذفه من جهة اللفظ والمعنى مستوفى يجب حذفه لانه
لو ذكر يكون لغوا في الحقيقة وكما تقول ضربي زيدا قائما فيما اذا كان المبتدأ مصدرا منسوبا
الى الفاعل او المفعول وبعدها حال من فاعل المفعول او عن كليهما فحذف الخبر واجب
كما في هذا المثال فان ضربي منسوب الى انا من الذي هو ضمير المتكلم بطريق الاضافة وضرب
الى المفعول اليه وهو زيد وقائما حال من انا او المفعول وتقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة [illegible] اذ كان [illegible] في مثل زيد في الدار [illegible]
ايضا لدلالة [illegible] على [illegible] مشابهة خاصة بظرف الزمان [illegible] ان معنى قولنا ضربي
زيدا [illegible] حاصل [illegible] فحذف الخبر لقيامه مقام الظرف القائم مقام
فصار ذكر الحال في موضع الخبر لازما فوجب حذف الخبر [illegible] شرطه وجوب حذفه كما تقول
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فالخبر يجب حذفه لان الواو التي بمعنى
مع تدل على الخبر وهو مقرون وذكر المعطوف في موضع الخبر فيستوفي الخبر حظه من جهة المعنى
واللفظ جميعا كما تقول لعمرك لافعلن كذا لانه اذا كان المبتدأ قسما يعني لعمرك
والخبر ان لعمرك يدل [illegible] ان الترتيب على الخبر وجواب القسم قائم مقامه فحذفه

واجب واعلم ان من جملة المرفوعات خبر ان واخواتها هو الاسم المسند بعد دخول هذه الحروف وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على الاصح ومن ثمه يقال له خبر ان واخواتها مثل ان زيدًا قائم وامره في كونه مفردًا او جملة وكونه متعددًا او غير متعدد وعلى تقدير كونه جملة لا بد من عائد كامر خبر المبتدا اى سواء بسواء الا في تقديمه يعنى لا فرق بينهما الا في جواز تقديم خبر المبتدا وعدم جواز تقديم خبر ان واخواتها اذ هذه الحروف فروع للفعل في العمل فعملها فرعى ايضًا والعمل الفرعى للفعل تقديم المنصوب على المرفوع اذ على الاصلى تقديم المرفوع على المنصوب الا اذا كان خبر ان واخواتها ظرفًا فانه يجوز تقديمه على الاسم لما في الظرف من الاتساع فلا يجوز ان قائم زيدًا ويجوز ان في الدار زيدًا ومن جملة المرفوعات خبر لا التى لنفى الجنس اعلم ان لا التى لنفى الجنس لتاكيد النفى كما ان ان لتاكيد الاثبات فهما وان كانا نقيضين لكنهما متشابهان في مطلق التاكيد ولذا صار عملهما عمل ان فتنصب الاسم اذا كان نكرة مضافة وترفع الخبر كما قال هو اى خبر لا التى لنفى الجنس المسند بعد دخولها اى دخول لا مثل لا غلام رجل ظريف فيها فيها معمول للظريف الذى هو خبر لا وليس فيه تقييد الظرافة بالحصول في الدار لطافة ويحذف خبر لا كثيرًا في الكلام وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون خبر لا بل يكون خبره في كلامهم محذوفًا دائمًا ويحتمل ان يكون المراد ان لا غير محتاج الى الخبر عندهم فمعنى لا قيام انتفى القيام ومن البين ان هذا المعنى لا يحتاج الى الخبر ومن المرفوعات اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفى هو المسند اليه بعد دخولهما اعلم ان اسم ما قد يكون معرفة مثل ما زيد قائمًا وقد يكون نكرة مثل ما رجل قائمًا واما اسم لا فلا يكون الا نكرة مثل لا رجل افضل منك وهذا لغة اهل الحجاز وعليها ورد القرآن نحو ما هذا بشرًا واما بنو تميم فعندهم اولا ليسا بعاملين بل الاسم والخبر الواقعان بعدهما مرفوعان على الابتداء كما كانا قبل دخولهما وهذا المعنى

بحث المنصوبات

لما ورد في القرآن وهو في لا شاذ يعني ان اعمال لات كونه منصوبا بنكرة شاذ وقليل بخلاف
اعمال ما ولا اعمال لا التي لنفي الجنس فهو شائع كثير في كلامهم المنصوبات جمع منصوب خبر مبتدا محذوف او مبتدا
جزء محذوف اى هذه المنصوبات او المنصوبات فهو باب المنصوبات المذكور فهو من المنصوبات اى اسم
مشتمل على علم المفعولية وهو النصب اعلم ان المنصوب كالمرفوع ينقسم الى اصلي وملحق فالمنصوب الاصلي
المفاعيل الخمسة وما عداها من الملحقات بها فمنه اى من المنصوب المفعول المطلق الغير المقيد بالباء
او اللام او في او مع بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فلفظ المطلق اشارة الى عدم التقييد ليس
تقييدا بالاطلاق وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لفظا او تقديرا بمعناه اى
بمعنى ذلك الاسم نحو ضربت ضربا فلفظ ضربا اسم للاثر الذي فعله فاعل الفعل وهذا الفعل اعني ضربت
بمعنى ذلك الاسم وموافق له في اللفظ ايضا وقد يكون مخالفا له في اللفظ نحو ضربته سوطا واعلم
ان المفعول المطلق اسم للاثر الصادر عن فاعل الفعل المذكور باعتبار ذلك الفعل الذي بمعنى ذلك الاسم
فذلك الفعل تاثير بمعنى مصدري والمفعول المطلق عبارة عن الاثر المترتب على الحدث الصادر عن فاعل
الفعل المذكور فهو حاصل المصدر وليس بمعنى مصدري لكن لما كان معنى المصدر واثره متقاربين لم يفرقوا
بينهما وقالوا المفعول المطلق اسم المصدر وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد لو كان معناه مستفادا
من الفعل وللنوع والعدد مثل جلست جلوسا فمعنى الجلوس مستفاد من جلست وجلسة
بكسر الجيم اى جلست نوعا من الجلوس وجلسة بفتح الجيم اى جلست جلسة واحدة فالاول اى
الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لان مدلوله معنى واحد ولا بد في التثنية والجمع من التعدد بخلاف
اخويه وهما المفعول المطلق النوعي والعددي وذلك لان الانواع متعددة فاذا اعتبر نوعان
يصير تثنية واذا اعتبر ازيد يكون جمعا نحو جلست جلستين وجلسات وكذا الحال في العدد واما
الجلوس فلا يثنى ولا يجمع لان معناه احد وهو مطلق الجلوس فلا يجوز ان يقال جلست جلوسين وجلوسات

الامال تسد الذوات او الافراد وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى بغير لفظ الفعل بمعنى
انه لا يكون موافقا للفعل لفظا اذ الموافقة فى المعنى كاف نحو قعدت جلوسا وضربت سوطا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة حالية او مقالية جوازا اى حذفا جائزا
كقولك لمن قدم خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق وجوبا اى حذفا واجبا وهذا على قسمين الاول ما يجب حذف الفعل الناصب سماعا
يعنى انه لا ضابطة لنا من حيثها فيقتصر على السماع مثل سقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له
وحمدا له وشكرا له وعجبا له اعلم ان هذه المصادر اذا استعملت باللام سواء كانت اللام داخلة
على الفاعل او المفعول لا يجوز ذكر الفعل الناصب لها فى كلام العرب كما ذكر الثانى ما يجب حذف الفعل
الناصب له قياسا وهذا الحذف القياسى تحقق فى مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع المصدر
مثبتا بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او معنى نفى داخل على اسم لا يكون
ذلك الاسم خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وذلك لانه لو كان المصدر خبرا عنه لا يكون مفعولا مطلقا بل يكون
مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا بعد اسم لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو ما انت الا
سيرا يعنى ما انت الا تسير سيرا وما انت الا سير البريد يعنى ما انت الا تسير سير البريد اى سيرا سريعا
كسير البريد وهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما انت سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفى اى ما انت
الا تسير سيرا او مكررا مثال فيما اذا وقع مكررا بعد اسم الذى لا يصلح ان يكون ذلك المصدر خبرا عنه نحو
زيد سيرا سيرا واما اذا وقع المصدر بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم يصلح ان يكون المصدر خبرا عنه
فلا يكون ذلك المصدر مفعولا مطلقا بل يكون مرفوعا على الخبرية نحو ما سيرى الا سير البريد وانما سيرى
سير البريد وكذا اذا وقع مكررا بعد اسم يصلح ان يكون المصدر خبرا عنه نحو سيرى سير سير ومنها اى
من المواضع التى يجب فيها حذف ناصب المفعول المطلق قياسا ما اى موضع وقع المصدر تفصيلا

كالاشئ فيه اي تأكيد مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
فشدوا الوثاق جملة متضمنها شد الوثاق وهو قد فصل فائدة شد الوثاق بهذا المصدر اي من
اراد اما اي فائدة المن شدادا والفداء فائدة ومنها ما وقع المصدر للتشبيه حال كونه
المصدر علاجا اي ناشئا من افعال الجوارح ولان التشبيه بعد جملة مشتملة على اسمه
اي بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم مثل مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اي يصوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا لانه فعل من افعال
الجوارح بعد جملة مشتملة على الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق وهو صوت في قوله فاذا له صوت
ومشتمل على صاحب ذلك الاسم وهو ضمير له لانه راجع الى زيد وكذا الحال في مررت به فاذا له صراخ
صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى ومنها اي من مواضع حذف العامل قياسا ما وقع
مضمون جملة لا محتمل لها غيره اي غير ذلك المصدر مثل له علي الف درهم اعترافا اي
اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا تحتمل هذه الجملة غيره
من ثمه يسمى هذا القسم من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه ومنها ما وقع المصدر مضمون
جملة لها محتمل غيره لا مثل زيد قائم حقا اي حق حقا فحقا مصدر وقع مضمون جملة زيد
قائم وهذا محتمل غيره وهو ان يكون باطلا ومن ثمه يسمى هذا النوع تاكيد الغيره ومنها ما وقع
المصدر مثنى بمعنى التكرير والتكثير مثل لبيك من لب بالمكان بمعنى الب اي اقام به وكسا
سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد المفعول به انما قدم المفعول المطلق على جميع المفاعيل
لشدة اتصاله بالفعل بحسب اللفظ والمعنى وقدم المفعول به على المفاعيل الاخر لان اتصاله بالفعل اقوى كانه
المفاعيل جزء من الفعل هو ما وقع عليه فعل الفاعل هو تعلقه بحيث يتوقف تعقل الفعل عليه كما انه
يتوقف على تعقل الفاعل سواء كان الفعل منسوبا اليه بطريق الاثبات نحو ضربت زيدا او بطريق النفي

لم اضرب زیدًا علی قیاس الفاعل کما فی قولک ضرب زید ولم یضرب زید وقد یتقدم المفعول علی الفعل نحو زیدًا ضربت لان الفعل عامل قوی یجوز ان یقع معمولہ مقدمًا علیہ و موخرا عنہ وقد یحذف الفعل الناصب لقیام قرینۃ دالۃ علی ذلک الفعل جوازًا ای حذفًا جائزًا نحو زیدًا لمن قال من اضرب ای اضرب زیدًا و قد یحذف الفعل الناصب لہ وجوبًا ای حذفًا واجبًا و ذلک فی اربعۃ مواضع الاول سماعی لاضابطۃ لہ والبواقی قیاسی مثل امرأ ونفسہ ای دع امرأ مع نفسہ وانتہوا خیرا لکم ای انتہوا عما انتم فیہ واقصدوا خیرا لکم ومثل اہلا ای اتیت اہلا لا اجانب وسہلا ای وطئت سہلا لا حزنا و بلغت منزلا رحبا واسعا لا ضیقا الثانی من المواضع الاربعۃ التی یجب حذف عامل المفعول بہ فیہ المنادی وہو ای المنادی الاسم المطلوب اقبالہ بحرف نائب مناب ادعو سواء کان ذلک الحرف مذکورا لفظا مثل یا زید او مقدرا مثل یوسف اعرض عن ہذا و ہذا القسم من المنادی یبنی علی ما یرفع بہ سواء کان ضمۃ او الفا او واوا ان کان مفردًا ای لایکون مضافا ولا شبہ مضاف معرفۃ قبل دخول حرف النداء او بعدہ مثل یا زید و یا رجل للشخص المعین و یا زیدان مثال للمبنی علی الالف و یا زیدون مثال للمبنی علی الواو وسبب بناء ہذا القسم من المنادی انہ واقع موقع الکاف الاسمیۃ المشابہۃ لکاف الخطاب الحرفیۃ فی الافراد والتعریف لان قولک یا زید بمنزلۃ ادعوک وتلک الکاف مثل کاف ذلک وہو مبنی الاصل فلما شابہ الاسم المعرب بحرف الخطاب صار مبنیا ومن جملۃ اقسام المنادی ما یدخل علیہ لام الاستغاثۃ وہذا القسم یکون مجرورا و معربا لان اللام الجارۃ من خواص الاسم فیضعف المشابہۃ للحرف بدخولہا فیصیر معربا کما قال ویخفض بلام الاستغاثۃ مثل یا لزید ومن اقسامہ ما یلحق فی آخرہ الف الاستغاثۃ فیکون مفتوحا کما قال ویفتح لالحاق الفہا ای الف الاستغاثۃ ولا لام ای لایجوز ادخال اللام فی اولہ اذ بین الالف واللام منافاۃ لان اللام

يقتضي تجرد الالف الفتحة مثل يا زيداه ولا يجوز يا الزيد اي من جملة اقسامه ان لا يكون معرفاً
ولا استغنائها باللام او الالف وهذا القسم لعدم تمييزه حكماً ليكون منصوباً لانه مفعول به كما قال
وينصب ما سواها مثل يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً ويا رجلاً لغير معين وتوابع
المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ترفع حملاً على لفظه اي لفظ المنادى المبني
على الضم لان حركة الضمة وان كانت بنائية لكنها مشابهة للحركة الاعرابية اذ تبادره عرضي
بسبب النصب فيجوز ان يكون التابع تابعاً للفظه وتنصب حملاً على محله لان حق التابع المبني
ان يكون تابعاً لمحله فتقول في التاكيد يا قوم اجمعون واجمعين وفي الصفة مثل يا زيد
العاقل والعاقل وفي عطف البيان يا غلام بشر وبشراً وفي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه يا زيد الحارث والحارث وانما قيد توابع المنادى بالمبني لان توابع المنادى المعرب تابع
للفظه وانما قيد التوابع بالمفردة لانها لو كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب نحو يا زيد صاحب
عمرو ويا تميم كلهم ويا عتيق ابا بكر ويا زيد الحسن الوجه والخليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف
يختار الرفع لان المعطوف بالحرف منادى في الحقيقة فينبغي ان يكون متحركاً بحركة المنادى
وهي الضمة لكن لما لم يباشر حرف النداء صارت تلك الحركة اعرابية ولذا سمى رفعاً وابو عمرو
النحوي القاري المقدم على الخليل يختار في المعطوف النصب اذ تقدير حرف النداء لا يمكن لاجل
اللام فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله وهو النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
كالحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل في اختيار الرفع اذ يمكن جعله منادى مستقلاً والا اي
وان لم يكن المعطوف مثل الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو في اختيار
النصب اذ لا يمكن جعله منادى بالاستقلال فلا بد من اعتبار التبعية والتوابع المضافة تنصب

ولا يجوز فيها الرفع لانها لو كانت منادى كان حقها النصب فاذا كانت توابع للمنادى كان
حقها النصب بالطريق الاولى والبدل عن المنادى المبنى على الضم والمعطوف غير ماذكر
المعطوف لذى اللام فيه حكمه اى حكم البدل وكذا حكم المعطوف غير ماذكر حكم المنادى المستقل
لان البدل مقصود فى الكلام وما قبله تمهيد له فكان حرف النداء داخل عليه والمعطوف بالحرف منادى
بالاستقلال فى الحقيقة والمانع من دخول حرف النداء ليس موجود فحرف النداء مقدر فيه فيصير منادى
مستقلا مطلقا يعنى ان كلا من المعطوف والبدل سواء كان مفردا او مضافا معرفة او نكرة على كل تقدير
حكمه حكم المنادى المستقل بلا ملاحظة المتبوع والعلم الموصوف بابن اى بلفظ ابن مضافا الى
علم آخر وان كان حقه ان يكون مبنيا على الضم وحق الصفة المضافة ان يكون منصوبا ويقال يا زيد بن
عمرو بضم الدال لكن لما كان النداء مشتملا العلم اى الموصوف بابن واقع بين العلمين فى كلامهم كثيرا اختاروا فتحه ليحصل الخفة فيقال
يا زيد بن عمرو بفتح الدال او اذا لم يكن المنادى علما او لم يكن الابن مضافا الى علم آخر او لم يكن شيئا منهما
فحكم المنادى وصفته ما تقدم كما تقول يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا ويا رجل بن اخينا واذا
نودى المعرف باللام اعلم ان اجتماع حرف النداء مع اللام غير جائز لان حرف النداء واللام
كلاهما آلتان للتعريف فعند اجتماعهما يكون احدهما لغوا فلا بد من ان يتوسل باسم مبهم يكون بحسب
اللفظ منادى ويكون المعرف باللام صفته ويكون المنادى فى الحقيقة ذلك المعرف باللام وذلك
الاسم المبهم اما اى مع هاء التنبيه واما هذا واخواته واما ايهذا معا فاذا اريد نداء المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل فيجرى حكم المنادى على ذلك الاسم المبهم
والمنادى بالحقيقة هو الاسم المعرف باللام ومن ثمه التزموا رفع الرجل ولم يجوزوا النصب
لانه المقصود بالنداء فلا بد من رفعه ليكون حركته الرفعية دالة على كونه مقصودا بالنداء ف
التزموا رفع توابعه ايضا لانها توابع المعرب الذى هو الرجل وتابع المعرب تابع للفظه

ولهذا قالوا يا الله خاصة اعلم انه لا يجوز الاجتماع بين حرف النداء وحرف التعريف الا في لفظ الله لان
حرف التعريف فيه عوض عن الهمزة التي هي فاء الفعل لان اصل الله الاله نقلت حركة الهمزة
الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا فصار اللاه فاسكنت اللام الاول وادغمت في الثاني فصار الله
فحرف التعريف عوض عن الهمزة وبمنزلة جزء الكلمة ولهذا جاز اجتماعه مع حرف النداء مع لا تسقط
الهمزة لمداخلته في العوضية واثبات الهمزة مخصوص بالنداء واما في غير النداء فهمزة الله همزة وصل تسقط
في الدرج كما تقول اعوذ بالله ومن الله وقد يجمع حرف النداء مع لام التعريف في غير لفظ الله
ايضا مثل اللذو كما قال الشاعر عن اجلك يا التي تيمت قلبي وانما جاز هذا الاجتماع بطريق الشذوذ
لان لام التي وان كانت لازمة للكلمة لكنها ليست عوضا عن الحرف الاصلي ولهذا لا يقطع الهمزة
في هذا المقام ولا يقال يا التي كما يقال يا الله وقد جاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي ويا تيم تيم
اي فيما تكرر المنادى المفرد المعرفة ويكون بعده اسم مجرور بالاضافة في الاول وجهان الضم
والنصب اما الضم فلانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وفي الثاني النصب فقط لانه مضاف الى
ما بعده فيكون تابع مضاف والوجه الثاني النصب على انه مضاف الى ما بعده وفي هذه الصورة
ايضا نصب الثاني متعين لانه تكرار للمنادى المنصوب والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه الاول اثبات الياء ساكنة كانت او متحركة كما تقول يا غلامي ويا غلامي والثاني
اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها كما تقول يا غلام والثالث قلب الياء الفا وحركة
ما قبل الياء فتحة للتخفيف كما يا غلاما وبالهاء وقفا اي في حالة الوقف يعني لا بد من الحاق الهاء
في حالة الوقف كما تقول يا غلاماه واما حذف الالف والاكتفاء بالفتحة مثل يا غلام والحاق الهاء
في كلامهم لكنه نادر شاذ وقالوا يا ابي ويا امي ويجوز فيه الوجوه المذكورة في باب يا غلامي مع
وجوه اخر ابدال التاء عليها كما قال ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف هذه شذوذ والاول

ابدال الیاء بالتاء وکسر التاء لمناسبة الیاء والثانی ابدال الیاء بالتاء وفتح التاء للتخفیف
الثالث الجمع بین الالف والتاء فیقال یا ابتاہ ویا امتاہ لانهما عوضان عن الیاء والجمع بین العوضین
جائز وفی حالة الوقف یلحق الهاء فیقال یا ابتاہ لکن الجمع بین العوض والمعوض عنه لیس بجائز کما
اشار الیه بقوله دون الیاء فلا یجوز یا ابتی ویا امتی وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم خاصة
مثل یا ابی یا غلامی فی الوجوه المذکورة ف ایضا یجوز فی هذا القسم حذف الالف لدلالة الفتحة علیه
لکثرة الاستعمال فیقال یا ابن ام ویا ابن عم بخلاف یا ابی یا غلامی فانه لا یجوز فیه هذا الوجه
والتفصیل ان المنادی اذا کان مضافا الی یاء المتکلم یجوز فیه جمیع الوجوه التی قد علمت
واذا کان مضافا الی المضاف الی یاء المتکلم فلا یجوز فیه تلک الوجوه الا اذا کان المنادی ابنا
مضافا الی الام او العم المضاف الی یاء المتکلم ویجوز فی هذا المقام جمیع الوجوه التی مرت لکثرة الاستعمال
فی کلام العرب ایضا یجوز فی هذا القسم اسقاط الالف لدلالة الفتحة علیه فیقال یا ابن ام ویا ابن عم
وهذا الوجه لا یجوز فی یا ابی یا غلامی کما ذکر وترخیم المنادی جائز فی سعة الکلام بلا ضرورة
ف الترخیم فی غیره ای فی غیر المنادی جائز ضرورة ای فی ضرورة الشعر کما قال ذو الرمة شعر
دار لمیة اذ می تساعفنا ولا یری مثلها عجم ولا عرب ف هو ای ترخیم المنادی بحسب الاصطلاح
حذف فی آخره ای فی آخر المنادی تخفیفا ای لمجرد التخفیف لا لعلة اخری وشرطه ای شرط
ترخیم المنادی ان لا یکون مضافا لانه لو حذف من المضاف شیء یلزم الترخیم فی وسط المنادی
لان المضاف والمضاف الیه بمنزلة کلمة واحدة بحسب المعنی لاسیما اذا کان المرکب الاضافی
علما وان حذف من المضاف الیه شیء لم یکن ترخیما فی المنادی بل فی غیره اذ المضاف الیه
لیس بمنادی بحسب اللفظ بدلیل الاعراب علی آخر الاول و ان لا یکون مستغاثا ولا مندوبا
اذ المقصود فی الاستغاثة والندبة مد الصوت والترخیم منافیا له ولا جملة اذ لا یجوز التغییر

لى الجملة كما علم مما تقدم من الشرط الآخر فى الترخيم احد الامرين وهو ان يكون اما علما زائدا
على ثلثة احرف انما اعتبر العلمية فى الترخيم لكثرة نداء الاعلام فيناسبها التخفيف والزيادة
على ثلثة احرف لان العلم المشتمل على ثلثة احرف لكونه من اعدل الاوزان غير محتاج الى التخفيف
واما ملتبسا بتاء التانيث يعنى يجوز الترخيم فى المنادى اذا كان متلبسا بتاء التانيث
وان لم يكن زائدا على ثلثة احرف سواء لم يكن علما كما تقول ياثب اقبلى او كان علما كما تقول
ياثب اقبل اذا كان ثبة علما لشخص وانما جاز ترخيم المنادى اذا كان فيه تاء التانيث وان لم يكن
علما زائدا على ثلثة احرف لان تاء التانيث ليست جزءا من الكلمة حقيقة بل هى كلمة اخرى
براسها فلا يلزم الاجحاف بحذفها فان كان فى آخره اى فى آخر المنادى زيادتان فى حكم
الزيادة الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا كاسماء اذ فى آخره زيادتان وهى الالف والهمزة
فى حكم الواحدة وهو وان حذفت الزيادتان معا فى الترخيم ويقال يا اسم ويا مرو لان هاتين
الحرفين زيدتا معا للتانيث او للتذكير فيحذفان معا او كان فى آخر المنادى حرف صحيح وما
قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها وهو اى الحال ان ذلك
الاسم اكثر من اربعة احرف مثل عمار ومنصور ومسكين حذفتا اى الحرفان الاخيران
فيقال يا عم ويا منص ويا مسك انما شرط كون المنادى اكثر من اربعة احرف اذ لو لم
يكن اكثر من اربعة احرف مثل سعيد وثمود وسحاب فلا يحذف الحرفان للزوم
الاجحاف فى الكلمة وان كان المنادى مركبا نحو معديكرب وبعلبك حذف الحرف
الاخير فى الترخيم لانها بمنزلة تاء التانيث الملحقة بالكلمة وان كان المنادى غير ذلك
اى غير الاقسام الثلثة المذكورة فحرف واحد اى فترخيمه بحذف حرف واحد كما يقال يا مال فى
يا مالك وهو اى المحذوف فى حكم الثابت على الاستعمال الاكثر فيقال يا حار بكسر الراء

على ما كان قبل الترخيم ويا ثمو بثبوت الواو مع ضمة ما قبلها ويا كرو بإبقاء الواو على حالها
وقد يجعل ما بقي من الترخيم اسماً برأسه ويجري عليه أحكام المنادى المفرد المعرفة فيقال
يا حار بضم الراء ويا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسماً برأسه آخره واو وقبله ضمة فلا بد من قلب الضمة
ياء وكسر ما قبلها ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسماً برأسه والواو متحرك ما قبلها مفتوح وليس الواو
ساكن حتى يمنع من الإعلال فانقلبت الواو ألفاً وقد استعملوا صيغة النداء في
المندوب المندوب في اللغة ميت يبكى عليه بعد محاسنه لازدياد التضرع والبكاء وفي
الاصطلاح هو المتفجع عليه بيا أو وا واختص المندوب بوا بمعنى أنه لا يستعمل في المنادى وحكمه
أي حكم المندوب في الإعراب والبناء مثل حكم المنادى فوا زيداه مندوب مبني على الضم كما كان مبنياً
على تقدير كونه منادى ووا عبد الله منصوب وجاز لك زيادة الألف في آخره أي في آخر
المندوب لزيادة التفجع والبكاء ومد الصوت بأن تقول وا زيدا وفي حالة الوقف زدت الهاء
وقلت وا زيداه فإن خفت اللبس أي التباس ذلك اللفظ بغيره عند زيادة الألف زدت مد اليا
مقام الألف كما في وا غلامكِ إذا المندوب أحد مخاطب مؤنث فإن قلت وا غلامكا التبس
بالواحد المخاطب المذكر فإذا ندبت غلامك بخطاب المؤنث زدت الياء وقلت وا غلامكي
وزدت الهاء في حالة الوقف وقلت وا غلامكيه وكذا في وا غلامكم وإن زدت الألف وقلت
وا غلامكما التبس بالتثنية فزدت الواو وقلت وا غلامكمو وجاز لك زيادة الهاء في
حالة الوقف بأن تقول وا غلامكموه ولا يندب إلا المعروف المشهور بين الناس ليعذر الناس
في ندبته وتفجعه على المندوب فلا يجوز أن يقال للميت المجهول وا رجلاه لأنه سبب للسخرية
والاستهزاء وامتنع إلحاق علامة الندبة أعني الألف بصفة المندوب فلا يقال
وا زيد الطويلاه بل يجب أن يلحق بالموصوف فيقال وا زيداه الطويل لأن الصفة معا

فالموصوف والمندوب انما هو الموصوف فلا یجوز الحاق علامته بغیره خلافاً لیونس فانه
جوّز الحاق علامة المندوب بآخر الصفة لان الموصوف والصفة شئ واحد معنی وقد ورد
فی کلامهم وا امیر المؤمنین عمراه و وا جمجمتی الشامیتیناه فیجوز وا زید الطویلاه ویجوز حذف
حرف النداء عن المنادی الا اذا کان مع اسم الجنس یعنی اذا کان المنادی اسم جنس
نحو یا رجل لان حقه ان یقال یا ایها الرجل فلو حذف حرف النداء یلزم کثرة الحذف فی الاخ
و اسم الاشارة مثل یا هذا لان حقه ان یقال یا ایهذا والمستغاث والمندوب لان المطلوب
فیهما الصوت فلا یجوز حذف حرف النداء عنهما واما حذف حرف النداء عن العلم الذی لا یکون
مستغاثاً ولا مندوباً فیجوز نحو یوسف اعرض عن هذا وکذا یجوز حذفه عن لفظة ای
اذا وقع منادی مثل ایها الرجل افعل کذا وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس اذا
کان منادی فی بعض الامثلة کما فی قولهم اصبح لیل ای صر صبحاً یا لیل وافتد مخنوق
ای اعط الفداء وخلص نفسک یا مخنوق واطرق کرا ای اخفض عنقک یا کروان فان من
هو اکبر منک اعنی النعامة فی اسطبل وحل لی القری وقد یحذف المنادی لقیام قرینة جوازاً
نحو الا یا اسجدوا بتخفیف الا علی انه حرف تنبیه ویا حرف النداء والمعنی الا یا قوم اسجدوا
والقرینة امتناع دخول حرف النداء علی الفعل اما علی قراءة الا یسجدوا بتشدید اللام فلیس من
هذا القبیل بل یسجدوا فعل مضارع سقط نونه وادغمت نون ان الناصبة للمضارع فی لام
لا والثالث من المواضع التی یجب حذف عامل المفعول به فیها ما اضمر عامله ای ناصبه
علی شریطة التفسیر ای علی شرط تفسیر ذلک العامل وهو ای ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر
کل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل ذلک الفعل او شبهه عنه ای عن العمل فی ذلک
الاسم بضمیره او متعلقه بحیث لو سلط علیه ای علی ذلک الاسم هو ای الفعل او مناسبه

بان يحذفت ضميره او متعلق ضميره بحيث الفعل او مناسبه عاملا فيه لكان الاسم لنصبه اي لنصبه الفعل
او مناسبه الاسم بالمفعولية والاتحاد اما ان يكون مفسر العامل المقدر موافقا للمفسر لفظا او معنى نحو زيدا
ضربته اي ضربت زيدا ضربته او معنى فقط كما تقول زيدا مررت به اي جاوزت زيدا مررت به
او لا يكون موافقا لا في اللفظ ولا في المعنى ولكن المفسر يستلزم المفسر عرفا كما تقول زيدا ضربت غلامه
اي اهنت زيدا ضربت غلامه اذ ضرب الغلام يستلزم الاهانة لسيده عرفا وكما تقول زيدا حبست
عليه اذ الحبس على زيد يستلزم للانتظار والملابسة اي انتظرت او لابست زيدا حبست عليه
فانتصب زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت
ولابست واعلم انه يجوز في الاسم الواقع بعده الفعل او شبهه على الوجه المذكور الرفع والنصب اما الرفع
فعلى الابتداء واما النصب فعلى انه مفعول به لكن قد يختار ويرجح الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه مثل زيد ضربته اذ عدمه اولى لعدم الاحتياج الى التقدير قال سيبويه النصب اكثر
والرفع اجود ويختار الرفع ايضا عند وجود القرينتين اعني الرفع والنصب كون قرينة
الرفع اقوى منها اي من قرينة النصب كاما مع غير الطلب مثل قولك ضربت
زيدا واما عمرو فاكرمته اذ العطف على الجملة الفعلية وان كان قرينة النصب لكن كلمة
اما قرينة للرفع واقوى منها اذ لا يقع بعدها الا المبتدا غالبا وانما قال مع غير الطلب اذ لو
كان مع الطلب فالمختار النصب كما تقول اما زيدا فاضربه لان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يصح الا بالتاويل كما ستعرف ومن جملة قرائن كون الرفع اقوى اذا للمفاجاة
كما تقول خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع اذ لا يدخل اذا للمفاجاة الا على الجملة
الاسمية غالبا ويختار النصب على الرفع بالعطف اي بسبب العطف على جملة فعلية للتناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نحو ضربت زيدا وعمروا اكرمته وفي هذا المقام

اولى ليكون المعطوف والمعطوف عليه كلاهما جملتين فعليتين اذ التناسب امر مهم عندهم
وكذا يختار النصب بعد حرف النفي كما تقول ما زيدا ضربته اذ دخول حرف النفي على الفعل اولى
وكذا يختار النصب بعد الف الاستفهام كما تقول ازيدا ضربته اذ دخول الف الاستفهام
على الفعل اولى وكذا يختار النصب بعد اذا الشرطية كما تقول اذا زيدا ضربته ضربك اذ دخول
اذا على الفعل اولى لما فيه من معنى الشرطية واذا كان الفعل مقدرا فيكون ما بعد اذا منصوبا
وكذا يختار النصب بعد حيث كما تقول حيث زيدا تجده فاكرمه لمشابهته باذا في الاضافة
الى الجملة وانما يظهر معنى الشرطية في حيث اذا اتصلت به كلمة ما وكذا يختار النصب في الامر
والنهي نحو زيدا اضربه او لا تضربه اذ الرفع يقتضي وقوع الامر والنهي خبرين للمبتدأ اذا
محتاج الى التاويل اذ قولك زيدا اضربه او لا تضربه مقدر بزيد مقول في حقه اضربه
او لا تضربه وهذا التقدير مستبعد فالنصب بتقدير الفعل اولى اذ هي اي حرف
النفي والف الاستفهام واذا الشرطية وحيث مواقع الفعل يعني ان وقوع الافعال
بعدها اولى واذا كان تقدير الفعل اولى فالمختار النصب وكذا يختار النصب
عند خوف لبس المفسر بالصفة مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر اذ لو كان
كل شيء مرفوعا بالابتداء فيحتمل ان يكون قوله خلقناه بقدر خبرا له فيكون موافقا للنصب في افادة المقصود
ويحتمل ان يكون قوله خلقناه صفة لكل شيء ويكون الظرف اعني بقدر خبرا للمبتدأ فيكون المعنى
كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر وهذا المعنى ليس بمقصود ويستوي الامران اي الرفع والنصب
اذا كانت الجملة الاولى التي هي المعطوفة عليها مشتملة على جملتين احدهما اسمية كبرى والاخرى
فعلية صغرى كما في مثل زيد قام وعمرا اكرمته فمن جهة الكبرى يكون الرفع اولى
ومن جهة الصغرى يكون النصب اولى وهذان الجهتان متعارضتان فالرفع والنصب كلاهما

متساويان لا رجحان لاحدهما على الآخر ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض
اذ دخولهما على الفعل واجب فلا يجوز الرفع مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا
ضربته وليس ازيد اذهب به منه اى من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
اذ لو سلط الفعل يعني ذهب على زيد لم ينصبه اذ لا بد من ادخال الباء على زيد فيكون زيد مجرورا
لا منصوبا ولو سلط عليه مناسبه اعني اذهب ليصير مرفوعا لانه حينئذ قائم مقام الفاعل فالرفع
اى فوجب الرفع في مثل زيد فيذهب به على الابتداء كما هو الظاهر او بتقدير اذهب على التقدير
لا يكون منصوبا على المفعولية وكذلك ليس من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ما لا يكون الفعل الواقع بعد الاسم صالحا لان يكون مفسرا لعامله لافساده المعنى كما في قوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر اذ لو سلط الفعل يعني فعلوه على الاسم تفسد المعنى اذ المعنى
فعلهم كل شيء في الزبر بل الصحيح ان الفعل صفة لكل شيء والمعنى ان كل ما فعلوه ثابت في الزبر
فكل شيء مبتدا وفي الزبر خبره وهذه الجملة الفعلية صفة للمنكر واعلم ان الظاهر ان نحو قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع ولا يجوز اتفاقهم على الوجه المرجوح فلا بد من تاويل
يخرجه عما اضمر عامله على شريطة التفسير فله تاويلان احدهما ما اشار اليه بقوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد يعني ان الفاء
في قوله سبحانه فاجلدوا في حكم فاء الجزاء فلا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فلا يمكن ان يسلط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها
حتى يكون من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير الثاني ما اشار اليه بقوله وجملتان عند سيبويه يعني
ان هذا الكلام عند سيبويه جملتان اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف اى حكم الزانية والزاني
عطف عليه وتقدير الكلام ان حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية والفاء فيه
للتفسير ولا يجوز ان يعمل جزء جملة في جزء جملة اخرى فلا يمكن التسليط فلا يكون هذا المثال من قبيل

ما اضمر عامله على شريطة التفسير والا اى وان لم يأول بما اوله المبرد او سيبويه فالمختار النصب لانه
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وخلاف ما اتفق عليه القراء السبعة واتفاق القراء السبعة على الوجه المرجوح
باطل فلا بد من التاويل الرابع من المواضع التى يجب فيها حذف عامل المفعول به التحذير وهو
فى اللغة التخويف والتبعيد وفى اصطلاح النحاة معمول بتقدير اتق وهو على قسمين لانه اما ان يكون
منصوبا بتقدير اتق تحذيرا للمعمول مما بعده او يكون منصوبا بتقدير اتق وذكر المحذر منه
المنصوب مكررا فالقسم الاول من التحذير محذر مما بعده والقسم الثانى محذر منه مكررا ويشترك
كل منهما فى كونهما منصوبين بتقدير اتق فالاول مثل اياك والاسد اى بعد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك واياك وان تحذف اى بعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
والثانى مثل الطريق الطريق اى اتق الطريق اذ فيه آفة ويجوز لك فى القسم الاول الذى
ذكر فيه المحذر او المحذر منه بعده فعليه بالواو ان تذكر المحذر منه بمن وتقول اياك من الاسد ومن
ان تحذف ويجوز لك ايضا ان تحذف حرف الجر فتقول اياك ان تحذف بتقدير من اذ حذف حرف الجر
من ان قياس مطرد ولا يجوز حذف الواو اذ حذف حرف العطف غير جائز ومن ثمة لا يجوز
لك ان تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف العطف وامتناع حذف من
من الاسم الصريح فذكر الاسد بعد اياك اما بالواو او بمن وذكر ان تحذف بعده وحده ثلثة اوجه
بالواو وبمن وبحذف من الثالث من المفاعيل الخمسة المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
مذكور لفظا او تقديرا من زمان او مكان اشارة الى قسمى المفعول فيه وشرط نصبه
تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر ضرورة انه لا يجوز الغاء حرف الجر وظروف الزمان
كلها سواء كانت معرفة او نكرة محدودة نحو اليوم والاسبوع والشهر والسنة او غير محدودة
نحو الحين والدهر والزمان تقبل ذلك اى النصب بتقدير فى كما تقول صمت اليوم او

وشهراً وسنةً وجلست حيناً وزماناً وصمت دهراً وظرف المكان ان كان المكان مبهماً او في حكم المبهم قبل ذلك اي النصب بتقدير في والا اي وان لم يكن مبهماً فلا يقبل النصب بتقدير في وفسر المبهم في كلام بعض النحاة بالجهات الست اذ لاحد ولا نهاية لها وهي الفوق والتحت والقدام والخلف واليمين والشمال وحمل عليه اي على المبهم المذكور لفظ عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما وحمل على المبهم المذكور ايضاً لفظ مكان لكثرته اي لكثرة استعمال لفظ المكان او لكثرة المكان ففيه نوع من الابهام ولذا جاز ان يقال جلست قدامك وعندك ولدى زيد ومكان عمرو ولا يجوز ان يقال جلست الدار والمسجد والبيت لانها ليست بمبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض النحاة المكان المبهم بما له اسم بواسطة امر غير داخل في مسماه وعلى هذا الجهات الست وعند ولدى والمكان والفرسخ والميل ونحوها مبهمة اذ اسماؤها بواسطة امر غير داخل في مسماها بخلاف البيت والدار والبلد والمدينة وامثالها اذ لها اسماء ليست امر داخل في مسمياتها وح لا يدخل ما بعد دخلت في المبهم الا بالتاويل بخلاف عند ولدى ولفظ المكان لانها داخلة في المبهم على هذا التفسير وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت وسائر تصاريفه وان لم يقع بعده الا الامكنة المعينة كما تقول دخلت المسجد والبيت والدار على الاصح لكثرة الاستعمال لا للابهام وانما قال على الاصح اذ مذهب لبعضهم ان المكان المعين الداخل عليه فعل الدخول منصوب على انه مفعول به والاصح انه مفعول فيه ومنصوب بتقدير في حذف حرف الجر تخفيفاً او حملاً على المكان المبهم وينصب المفعول فيه مثل المفعول به بعامل مضمر كما تقول يوم الجمعة في جواب من قال متى صمت وكذا المفعول فيه يضمر فيه عامل النصب على شريطة التفسير كما سبق في المفعول به كما تقول يوم الجمعة صمت فيه والكلام الذي سبق

ثم ما بعدها الخبر وتقدير الرفع اولى وقد يكون النصب اولى وقد يكونان متساويين وقد ذكرنا
الاقسام فيها المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور لفظا او تقديرا او هو سبب تحصيل احدهما
اي يحصل الفعل ويترتب عليه مثل ضربته تاديبا او التاديب فانه يحصل بالضرب ويترتب عليه والثاني ما
الماهية الثانية لفقد الغرض ومقصود الفاعل وثانيهما ما يحصل قبل الفعل ويكون باعثا للفاعل على
ذلك الفعل كما تقول قعدت عن الحرب جبنا اذ يكون حاصلا قبل القعود وباعثا للفاعل عليه
وكل منهما يشترك في كونه غاية او ام الفاعل على الفعل وحاصله ان باعثا عليه والمفعول له ثابت
وتحقيق الكلام على قول جمهور النحاة خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده مصدر لانه
اليه تقدير الكلام في نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب
قعود جبن فلا يكون المفعول له منصوبا على حدة بل يكون داخلا في المصدر والاصح قول الجمهور ولا يفهم
معنى التعليل من المفعول له والتقدير الذي ذكره الزجاج لا يفهم منه معنى التعليل ثم اعلم ان معنى
اللام معتبر في المفعول له كما ان معنى في معتبر في المفعول فيه فعلى قياس المفعول فيه شرط نصبه
تقدير اللام اي على تقدير اللام لانها يكون المفعول له مجرورا وانما يجوز حذفها اذا كان المفعول له
فعلا لفاعل الفعل المعلل به اي المفعول له ان يكون المفعول له مقارنا في الوجود له اي
للفعل المعلل به كالتاديب والجبن في المثالين المذكورين فانهما فعلان لفاعل الفعل المعلل ومقارنان
للفعل في الوجود وان قلت جئتك لاكرامك اياي فحذف اللام ليس بجائز لان الاكرام ليس فعلا
للمتكلم فاعل جئتك وكذا ان قلت جئتك اليوم لاكرامي لك غدا فحذف اللام ليس بجائز اذ الاكرام ليس
مقارنا للمجيء في الوجود المفعول معه هو اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة
معمول فعل واركان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي فعلا لفظيا او معنى اي فعلا معنويا فان كان

الفعل لفظاً وجاز العطف اي يجوز عطف ما بعد الواو على ما قبله فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائز مثل جئت انا وزيد وزيداً فان كان زيد مرفوعاً يكون معطوفاً على فاعل
الفعل اعني الضمير المتصل لكونه مؤكداً بالضمير المنفصل ومن هذه الجهة يجوز العطف عليه وان كان
منصوباً يكون نصبه على انه مفعول معه والا اي وان لم يجز عطف ما بعد الواو على ما قبله لفقد
كون الفصل تعين النصب على انه مفعول معه مثل جئت وزيداً لانه لا يجوز العطف
على الضمير المرفوع المتصل لانه بمنزلة جزء الكلمة ثم لم يحصل الفصل لا بالضمير المنفصل وليس في الكلام فاصلة
بين المعطوف والمعطوف عليه فلا يجوز العطف في هذا المقام كما سيعلم ان شاء الله تعالى وان كان الفعل معنى لا لفظاً
وجاز العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبله تعين العطف مثل ما لزيد وعمرو اي اي شيء ثبت لزيد
مع عمرو اي ما يصنع زيد مع عمرو فيكون عمرو مجروراً بالعطف على زيد ولا يجوز نصبه على انه مفعول معه لان الفعل المعنوي
عامل ضعيف [illegible] والعطف امر ظاهر [illegible] ضعيف والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب
على انه مفعول معه وجيء [illegible] لعامل الضعيف [illegible] مثل ما لك وزيداً
وما شانك وعمرواً لان المعنى ما تصنع مع زيد او مع عمرو والعطف في هذه الصورة غير جائز او العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار سواء كان حرف جر او مضافاً ليس بسائغ ولما فرغ عن المفاعيل
الخمسة التي هي اصل المنصوبات شرع في ما شبه بها فقال الحال وهو في اصطلاح النحاة ما يبين
هيئة الفاعل وصفته وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه
سواء كان الفاعل والمفعول به الذي وقع الحال عنه لفظاً او معنى نحو ضربت زيداً قائماً ان
قائماً ان كان حالاً عن تاء ضربت يكون مبيناً لهيئة الفاعل وقت صدور الفعل اعني الضرب عنه
وان كان حالاً عن زيد كان مبيناً لهيئة المفعول به وقت وقوع الضرب عليه ونحو زيد في الدار
قائماً فقائماً حال من الضمير المستتر في الظرف اذ هذا الظرف متضمن لمعنى الفعل وهو حصل وحاصل

فحذف الفعل واقيم الظرف مقامه فيكون عاملا معنويا وينتقل ضمير المستتر فيه الى الظرف ويكون
المستتر فيه فاعلا معنويا ويكون قائما حالا عنه وهذا زيد قائما لان قائما حال عن زيد وزيد
مفعول معنوي لان التنبيه والاشارة مفهومان من لفظ هذا فهو متضمن معنى الفعل وهو انبه واشير
وتقدير الكلام انبه على زيد واشير الى زيد حال كونه قائما فزيد مفعول به لذلك الفعل المعنوي
بتوسط حرف الجر وقائم حال منه وعاملها اي عامل الحال الفعل نحو ضربت زيدا قائما او
اي شبه الفعل نحو زيد ضارب غلامه راكبا او معناه اي معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وهذا زيد قائما
قائما وبعضهم جعل الظرف من قبيل شبه الفعل وكلام المص يدل على ان الظرف من قبيل الفعل
كما عرفت وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول
به ولا احتياج في بيان الهيئة الى التعريف فتعريفها كالحشو غير ملتفت اليه وصاحبها اي ذو الحال
معرفة غالبا لانه محكوم عليه في المعنى والاصل في المحكوم عليه التعريف وما ترى في بعض الصور
كونها معرفة كما في ارسلها العراك اي ارسل حمار الوحش الاتن معتركة ومررت به وحده
فمأول اما الاول فبان العراك وان كان معرفا باللام لكنه مأول بالنكرة وهو معتركة او لا دخل
لمعنى التعريف في بيان الهيئة فاللام زائدة في الحقيقة او بان التقدير ارسلها العراك تعترك
معتركة حال العراك منصوب على المصدرية والالف واللام اشارة الى معلومية المعنى المصدري
اي تعترك العراك الذي تعرفه واما الثاني فمأول بمنفرد او بتقدير منفردا وحده فان كان صاحبها
نكرة وجب تقديمها اي تقديم الحال عليه لئلا يشتبه بالصفة في حالة النصب كما في قولك
رأيت رجلا راكبا ولو قدم الحال لم يقع الاشتباه اذ لا تقديم الصفة على الموصوف اعلم
ان الحال تتقدم على العامل اللفظي لان العامل اللفظي لقوته يتصرف في المتقدم والمتأخر
ولكن لا تتقدم على العامل المعنوي لانه عامل ضعيف لا يتصرف في المتقدم بخلاف الظرف

لانه يتقدم على العامل المعنوي ويتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره كما تقول كل يوم لك ثوب فكل يوم
منصوب بسبب العامل المعنوي وهو لك ولا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور ففي مثل مررت بزيد
مجردا عن ثيابه لا يجوز ان يكون مجردا متقدما على زيد لان الحال من توابع ذي الحال والمجرور لا يتقدم
على الجار فكذا ما يكون تابعا له وقوله على الاصح اشارة الى ان بعضهم جوز تقديم الحال على ذي الحال
المجرور لان الحال من متعلقات ذي الحال المجرور ولا يلزم من عدم جواز تقديم المجرور على الجار
عدم جواز تقديم متعلق المجرور عليه لا سيما اذا كان عامل الحال فعلا لفظيا واعلم انه قال بعضهم
شرط الحال ان يكون مشتقا او في معنى المشتق وهذا ليس بصحيح اذ كلما يدل على هيئة
وصفة صح ان يقع حالا وان كان اسما جامدا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا
لانهما مع كونهما جامدين وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية ومعنى هذه العبارة ان
هذا التمر المشار اليه في حالة البسرية اطيب يعني افضل منه حال كونه رطبا والعامل في رطبا افعل التفضيل
اعني اطيب باتفاق النحاة والعامل في بسرا ايضا افعل التفضيل كانه قيل هذا ازداد طيبه بسرا على طيبه
رطبا فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار الزيادة عامل في بسرا وقال بعضهم
العامل في بسرا معنى هذا اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا القول ليس بصحيح اذ يحتمل ان يكون هذه الاشارة
حال اليبوسة لا البسرية فلا يجوز ان يكون عاملا في بسرا واعلم ان الحال قد يكون مفردا كما عرفت
وقد يكون جملة خبرية ولا بد لها من الرابطة يربطها الى صاحبها والجملة اما اسمية
او فعلية فالاسمية بالواو والضمير كما تقول جاءني زيد وابوه راكب او بالواو فقط
كما تقول جاءني زيد والشمس طالعة او بالضمير فقط كما تقول جاءني زيد ابوه راكب على ضعف
اي هذا ضعيف لان الجملة الاسمية قوية في الاستقلال فيحتاج الى رابطة قوية يكون في صدر هذه الجملة
بطريق الوجوب والضمير لا يجب ان يكون في صدر الجملة والمضارع المثبت اي على تقدير يكون الجملة

مشتملة على الفعل المضارع المثبت الرابط بالضمير وحده لا بغيره ولان الفعل المضارع المثبت
شابه اسم الفاعل وفي اسم الفاعل المفرد لا يكون الرابط الا الضمير وما سواهما اي فيما سوى هاتين
الجملتين سواء كانت الجملة مشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي الرابط انما يكون بالواو
وبالضمير كليهما او بالواو وحدها او وحده سواء كان الواو او الضمير تقول في المضارع المثبت جاءني زيد يركب
ولا تقول جاءني زيد ويركب في المضارع المنفي جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وفي الماضي المنفي جاءني زيد ما ركب
او وما ركب ولا بد في الماضي المثبت من قد سواء كانت ظاهرة كما تقول جاءني زيد وقد ركب
او مقدرة نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم ويجوز حذف العامل في الحال كقولك
للمسافر راشدا مهديا اي سر او سافر راشدا مهديا ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة
وهي عبارة عن الحال التي تؤكد وتقرر مضمون الكلام السابق عليها اي لتحقق مضمونها نحو زيد ابوك عطوفا
حال تؤكد العطف والشفقة المفهومين من ابوة والعامل المقدر فيه احقه اي احقه يعني اعلمه
حال كونه عطوفا وقال بعضهم التقدير اثبته عطوفا اي في حال عطوفته وفي مقابل الحال المؤكدة
الحال المنتقلة وهي ما يقيد مضمون الكلام السابق كما تقول جاءني زيد راكبا اذ الركوب قيد للمجيء
وشرطها اي شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
فلو وقعت الحال المؤكدة عقيب الجملة الفعلية لا يجب حذف عاملها كما في قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا وقال بعض النحاة الحال المؤكدة انما تؤكد وتقرر مضمون جملة اسمية ويجب حذف عاملها
مطلقا والقول الاول صحيح واضح كما بين في الكتب المبسوطة التمييز ما اي اسم يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فالاول يعني ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة عن مفرد
اي يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عندي عشرون درهما وسياتي
في بحث العدد وتمييزه مستوفى ان شاء الله تعالى واما في غيره اي في غير العدد سواء كان موزونا

نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا او كيلا نحو عندي قفيزان برًّا او مقياسا نحو وعلى التمرة مثلها
زبدا فيقدم يعني يورد التميز الرافع للابهام عن المفرد واحدا ان كان ذلك التميز جنسا والمراد بالجنس
ما يقع على القليل والكثير كالعسل والسمن والزيت نحو عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا
الا ان يقصد به ذلك الجنس الانواع فيثنى عند قصد النوعين تقول عندي رطلان زيتين ويجمع عند
قصد الانواع تقول عندي ارطال زيوتا وعلى هذا القياس حال الاجناس الاخر ويجمع التميز
في غيره اي في غير الجنس تقول عندي صندوق كتبا او اثوابا ثم ان كان المفرد المقدار الذي جعل
تميزا بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة بحذف التنوين ونون التثنية كما تقول عندي
رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن ذلك المفرد بتنوين او بنون التثنية بل بنون شبيهة
بنون الجمع او باضافة كما في عشرون درهما وعلى التمرة مثلها زبدا فلا يجوز اضافته الى تميزه بحذف النون
والاضافة فلا يجوز ان يقال عشرو درهم ومثل زبد وقد يكون التميز عن غير مقدار مثل عندي
خاتم حديدا وفي هذا القسم الاضافة والخفض اكثر يعني خاتم حديد اكثر استعمالا من خاتم حديدا
والقسم الثاني من التميز اعني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة متحققة في جملة
او ما ضاهاها اي شابه الجملة فالاول مثل طاب زيد نفسا والثاني مثل زيد طيب ابا وابوة
ودارا وعلما او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما اعلم ان هذا القسم
من التميز يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة اذ معنى طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا
فنفسا يرفع الابهام عن شيء وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا
وقال بعض النحاة ان المراد بالذات المقدرة النسبة المتحققة بين هذه الاشياء الثلثة مثلا
في طاب زيد نفسا نسبة الطيب الى زيد مبهمة ومحتاجة الى البيان فالذات المقدرة عبارة عن هذه
النسبة ولا احتياج الى تقدير الشيء والقول الاول اصح اذ اطلاق الذات المقدرة على الشيء المبهم المقدر

اعلى من الملا انما على نفس النسبة ومن جهة انتهائه الاضافة الى الذات المقدرة لله دره فارسا
اي لله دره فروسيته وهذا تعجب من فروسيته والدر في الاصل اللبن ثم استعمل في معنى الخير وللخير فروسيته
التعجب من حذاقته بامر الخيل وانما نسب الى الله تعالى لانه خالق العجائب والغرائب ثم ان كان التميز
عن ذات مقدرة اسما غير صفة يصح جعله اي جعل ذلك الاسم لما انتصب عنه جاز ان
يكون ذلك التميز له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه كما تقول طاب زيد ابا فلفظ اب اسم يصح جعله
لما انتصب عنه وهو زيد فيكون زيد هو الاب ويصح جعله لمتعلقه فيكون اب عبارة عن ابيه والا اي
وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه كما تقول طاب زيد دارا فطابق التميز فيهما
اي في الصورتين ما قصد به ذلك التميز من الافراد والتثنية والجمع سواء كانت لما انتصب
ما انتصب عنه او لمتعلقه او لكليهما بحسب القرائن تقول في الاول طاب زيد نفسا والزيدان نفسين والزيدون
نفوسا وفي الثاني طاب زيد دارا والزيدان دارين ودورا وفي الثالث تارة طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون آباء واخرى طاب زيد ابا وابوين واباء وبالجملة التميز يطابق ما هو المقصود منه افرادا
وتثنية وجمعا الا اذا كان التميز جنسا متناولا للقليل والكثير فلا يثنى ولا يجمع كما عرفت فيقال
طاب زيد علما وطاب الزيدان علما وطاب الزيدون علما الا ان يقصد بذلك الجنس الانواع فيثنى
عند قصد النوعين تقول طاب زيد علمين ويجمع عند قصد الانواع كما تقول طاب زيد علوما واعترض
على المصنف بان نفسا في طاب زيد نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان
اذ لا يصح ان يكون لمتعلقه وكذلك ابوة في طاب زيد ابوة يحتمل معنيين مع ان اسم الابوة لا يصح جعله
لما انتصب عنه بل يثبت لمتعلقه خاصة ويمكن ان يجاب بان معنى جعله لما انتصب عنه ان يصح اطلاقه
على ما انتصب عنه على وجه لا يجوز اضافته الى ما انتصب عنه وح تقول نفسا في طاب زيد نفسا
لا يصح جعله لما انتصب عنه بهذا المعنى لان اطلاق النفس على زيد وان كان صحيحا لكن يجوز

اضافتهما اليه بان يقال نفس زيد بخلاف اباً في طاب زيد اباً اذا كان زيد هو الاب اذ لا يصح الاضافة
جزاصلا واما الاضافة البيانية فليست باضافة حقيقية والمراد بمتعلق ما انتصب عنه ما يصح اضافته
الى ما انتصب عنه سواء كانت بلا واسطة كما تقول نفس زيد وعلم زيد وابوة زيد ودار زيد او بواسطة
كما تقول ابوة ابي زيد فظهر ان نفساً في طاب زيد نفساً من قبيل متعلق ما انتصب عنه اذ يجوز اضافته اليه
وكذلك الابوة في طاب زيد ابوة من قبيل المتعلق سواء كانت ابوة زيد لابنه او ابوة ابيه له اذ الاولى
مضافة الى ما انتصب عنه بلا واسطة والثانية مضافة اليه بواسطة فاستبان ان نفساً وابوة كل واحد
من المثالين من قبيل متعلق ما انتصب عنه ثم ان الابوة يمكن ان يحمل على الابوة القائمة بما انتصب عنه
وعلى الابوة القائمة بمتعلق ما انتصب عنه وهي على كلا التقديرين من قبيل المتعلق كما عرفت
بخلاف العلم فانه لا يمكن ان يحمل الا على العلم الذي يقوم بما انتصب عنه لا على العلم القائم بغيره
ووجه الفرق ان الابوة اضافة بين الاب والابن فيمكن ان يحمل على ابوة ما انتصب عنه لكونها متعلقة
بابنه ويمكن ان يحمل على ابوة ابيه لكونها متعلقة به بخلاف العلم لانه صفة حقيقية قائمة بالعالم متعلقة
بالمعلوم فيصح ان يقال طاب زيد علماً اي من جهة العلم القائم بذاته المتعلق بالمعلوم ولا يصح ان يقال
طاب زيد علماً اي من جهة العلم القائم بعمرو متعلقاً بزيد من جهة كونه معلوماً وهو ظاهر بادنى تامل
وان كان التمييز صفة كانت تلك الصفة له اي لما انتصب عنه وطبقه اي يكون مطابقة له افراداً
وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً كما تقول لله در زيد فارساً ودر الزيدين فارسين ودر الزيدين فوارس
واحتملت الصفة المذكورة الحال اعلم ان فارساً في لله در زيد فارساً عبارة عن زيد وكذا
قاتلاً في قاتل الله عمراً قاتلاً عبارة عن الله تعالى فان حمل على التمييز كان المعنى لله در فروسية زيد
وعز قاتلية الله تعالى وان حمل على الحال كان المعنى لله در زيد حال كونه فارساً وعز الله حال كونه
قاتلاً ولا يتقدم التمييز عن المفرد على عامله فلا يجوز ان يقال في عشرون درهماً درهماً عشرون

لان المقصود ان يذكر العدد ثم يبين بتمييز جنس معين وتقديم التمييز على المفرد مفوت لهذا المقصود
وعلى هذا القياس حال سائر المفردات بالقياس الى تمائزها واعلم انه قد اختلف فى تقديم التمييز الرافع
للابهام عن النسبة اذا كان عامله فعلا فمذهب الجمهور انه لا يتقدم على الفعل واليه اشار بقوله
والاصح ان لا يتقدم على الفعل فلا يصح ان يقال نفسا طاب زيد لان المقصود الابهام ثم التفسير
وانه اى الابهام والتقديم على الفعل ينافى هذا المقصود خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم
التمييز على الفعل لان الفعل عامل قوى يتصرف فى التقدم والتاخر ويستشهد بقول الشاعر
ع اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب فنفسا مع كونه تمييزا عن تطيب مقدم عليه
ورده الجمهور بانه روى وما كان نفسى وهذا القول اى الصحيح لما ذكر المستثنى فى اصطلاح النحاة يطلق على المعنيين
احدهما متصل والاخر منقطع فالمتصل المخرج عن متعدد مذكور لفظا او تقديرا بالا
واخواتها بان تعلق الحكم بالمتعدد ويخرج بعض منه بكلمة الا واخواتها من ذلك الحكم ويبقى ما عداه ثابتا
فى ذلك الحكم نحو جاءنى القوم الا زيدا فاخرج زيد بكلمة الا عن حكم المجىء المتعلق بالقوم المذكور لفظا
وبقى غير زيد داخلا فى حكم المجىء وهكذا ما جاءنى الا زيدا اى ما جاءنى احد الا زيدا اذ اخرج زيد عن حكم
عدم المجىء المتعلق بالمتعدد المذكور تقديرا وهو احد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد اذ المستثنى منه ليس متناولا للمستثنى فى الاستثناء
المنقطع نحو ما جاءنى احد الا حمارا فالحمار ليس من جنس احد لان المراد به العقلاء وهو اى المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب كما فى قولنا جاءنى القوم الا زيدا
والمراد بالكلام الموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما او يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه فيكون منصوبا ايضا كما تقول ما جاءنى الا زيدا احد وان كان مؤخرا
عن احد فيجوز فى زيد الوجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدلية او يكون المستثنى

منقطعا يعني يكون المستثنى منصوبا على التقدير كونه منقطعا في لغة الاكثر وفي لغة البعض المستثنى المنقطع مرفوع ايضا كما تقول ما جاءني احد الا حمار برفع حمار بناءً على انه بدل غير احد وهذا ضعيف اذ لا يتصور البدل ههنا سوى بدل الغلط وهو لا يكون الا في كلام صادر بطريق السهو والغفلة والاستثناء المنقطع لا يكون الا في كلام صادر بالروية والفطانة او كان المستثنى واقعا بعد خلا وعدا في لغة الاكثر بناءً على فعلان ماضيان من خلا يخلو خلوا وعدا يعدو عدوا اي جاوزه وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وما بعدهما منصوب على كونه مفعولا به كما تقول جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي خلا الجائي او عدا الجائي زيدا وفي لغة البعض كل واحد منهما حرف جر وما بعدهما مجرور او كان المستثنى بعد ما خلا وما عدا يعني يكون المستثنى منصوبا في جميع اللغات اذا كان واقعا بعد ما خلا وما عدا اذ لا شبهة على هذا التقدير في كون كل منهما فعلا اذ كلمة ما فيهما مصدرية وهي مختصة بالفعل وهي تقتضي تقدير الزمان كما تقول جاءني القوم ما عدا زيدا وما خلا زيدا اي جاءني القوم زمان عدو الجائي اي مجاوزته زيدا او زمان خلوه عن زيد وكذا يكون المستثنى منصوبا بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة واسمهما مضمر وما بعدهما منصوب على الخبرية نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس الجائي او لا يكون الجائي زيدا ويجوز فيه اي في المستثنى النصب ويختار البدل فيما وقع المستثنى بعد الا في كلام غير موجب تام ويعني به ما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد بالرفع على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب على البدلية وهذا هو المختار او على الاستثناء وهذا جائز مثل ما فعلوه الا قليل والا قليلا ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور في الكلام وهو اي المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل

وانع في غير الكلام الموجب ليفيد المعنى الصحيح مثل ما ضربني الا زيد اي ما ضربني احد
الا زيد ولا يجوز ان يقال ضربني الا زيد لعدم صحة المعنى الا ان يستقيم المعنى في الكلام الموجب
مع حذف المستثنى منه مثل قرأت الا يوم كذا اي قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا
ومن ثم اي من اجل انه لا يجوز حذف المستثنى في الكلام الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي يرجع الى الاثبات فيكون المعنى زيد ثابت على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهذا غير صحيح اذ لا يمكن ان يثبت جميع الصفات المتضادة لزيد الا العلم واذا تعذر البدل
على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه لمانع فعلى الموضع اي يحمل على محله مثل ما جاءني
من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به وانما تعذر البدل
على اللفظ في المثال الاول لان من لا تزاد في الاثبات يعني انه لا يمكن ان يكون زيد
في المثال الاول منصوبا على الاستثناء فيكون بدلا فاما ان يحمل على اللفظ فيكون زيد مجرورا
لكون المبدل منه مجرورا بمن الزائدة للمبالغة والاستغراق فلا بد من تقدير من بعد الا فيلزم زيادة من في الاثبات
وهذا غير جائز كما سيأتي او يحمل على محل احد وهو الرفع على الفاعلية فيكون مرفوعا وهذا المطلوب
واما في المثالين الاخيرين فلما قال وما ولا لا تقدران عاملين بعد الا لان بعد الا اثبات
لانهما عاملتان للنفي وقد انتقض النفي بالا تفصيله انه لو ابدل المستثنى على اللفظ في المثال الثاني
وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية بحسب لفظها فلا بد من تقدير
كلمة لا لتعمل فيه النصب في معنى النفي وقد انتقض بالا ولا يمكن تقدير لا بعد الا على ما يكون عاملا فيه
ولا يمكن ايضا ان يحمل على محله القريب وهو النصب بكلمة لا اذ معنى النفي لما انتقض بالا فلا تعمل
عملها فيما بعد الا فلا يجوز ان يكون عمرو منصوبا بها بل يحمل على محله البعيد وهو الرفع بالابتداء
فيقال لا احد فيها الا عمرو بالرفع واما في المثال الثالث فلانه لا يمكن حمل البدل على لفظ المستثنى منه

فلا بد من تقدير ما يعمل فيه ومعنى النفي لما انتقض بالا فلا يتصور تقدير كلمة ما بعد الا لفظا واثر عمله في البدل
فيجب حمله على محل المستثنى منه وهو الرفع على انه خبر المبتدأ بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
يعني انه لا يجوز ان يحمل البدل على اللفظ على تقدير كون ما ولا عاملتين في المستثنى كما ذكر بخلاف ليس
زيد شيئا الا شيئا اذ يجوز ههنا الحمل على اللفظ مع كون ليس عاملا في المستثنى منه والفرق ان عمل
ما ليس الا لمعنى النفي وهو قد انتقض بالا فيمتنع اعمالها فيما بعد الا بان يكون ما بعدها بدلا عن معمولها
واما عمل ليس فليس من جهة النفي بل من جهة الفعلية فيجوز ان يقع ما بعد الا بدلا عن معمولها كما قال
لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر
العاملة هي اي ليس لاجله وهو الفعلية فيجوز ابدال المستثنى عن اللفظ وان وقع بعد
الا ونظيره ما كان زيد الا قائما اذ معنى النفي وان انتقض بالا لكن لم ينتقض بها معنى الفعل بل هو
باق بحاله فيعمل فيما بعد الا كذلك لا اثر لنقض معنى النفي في ليس اذ هي عاملة من جهة معنى الفعلية
وهو باق بحاله ولا يجوز مثل هذا في خبر ما ولا ومن ثمة اي من اجل ان عمل ليس من جهة
معنى الفعلية لا من جهة معنى النفي جاز ليس زيد الا قائما بنصب قائما على انه خبر ليس فهي عاملة فيه
من جهة الفعلية وامتنع ما زيد الا قائما اذ لا يجوز ان يعمل ما في خبرها الواقع بعد الا لانتقاض
معنى النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى وسواء لكونه مضافا اليه و
كذا المستثنى مجرور بعد حاشا في لغة الاكثر لكونها حرف جر وفي لغة البعض حاشا فعل وما بعدها
منصوب على المفعولية كما سبق في خلا وعدا في لغة الاكثر واعراب لفظ غير فيه اي في الا
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لان المستثنى صار مجرورا باضافة
غير اليه فاجري اعرابه على غير كما تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
احد غير حمار بنصب غير وكما تقول ما جاءني احد غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدلية

وكما تقول جاءني غير زيد بالرفع على الفاعلية وكلمة غير وان كانت في الاصل صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد وقد تستعمل على الوجه كثير في الكلام الا انها حملت على الا في الاستثناء
وما بعدها مجرور باضافتها اليه ويجري اعراب ما بعد الا عليها لما ذكر كما حملت الا عليها اي على غير
في الصفة مع ان الاصل فيها ان تكون اعني في الاستثناء فيجري اعراب غير على ما بعد الا
ولا يحمل الا على غير الا اذا كانت الا تابعة لجمع منكور اي منكر غير محصور في عدد معين مثل
جاءني رجال الا زيد وانما حملت ههنا على الصفة لتعذر الاستثناء اذ لا بد في الاستثناء
المتصل من ان يكون ما بعد الا داخلا فيما قبلها يقينا ليتحقق الاخراج وفي الاستثناء المنقطع
لا بد من ان لا يدخل ما بعد الا فيما قبلها يقينا وفي هذا المثال يحتمل ان يكون زيد داخلا في تلك الرجال
ويحتمل ان لا يكون داخلا فيها فتعذر الاستثناء لتصحيح بخلاف ما تقول جاءني الرجال الا زيدا اذ الرجال
لكونه جمعا معرفا باللام شامل لجميع الرجال فيدخل فيها زيد فلا يتعذر الاستثناء وانما قيد الجمع المنكور
بغير المحصور اذ لو كان محصورا لم يتعذر الاستثناء كما تقول لزيد علي عشرة دراهم الا درهما او اثنين او غير
ذلك لان الواحد والاثنين وكذا غيرهما من الاعداد الى التسعة داخل في العشرة قطعا ونحو قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا في الآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور فحملت
على الصفة ولما كان الا حرفا غير قابل للاعراب فالاعراب الذي هو حق غير انتقل الى ما بعد الا
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء وفي قول الشاعر
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء والاصل
ان يكون استثناء ويقال الا الفرقدين اذ المستثنى داخل في المستثنى منه لان كل اخ عام شامل للكل
مما فيه معنى الاخوة فيصح الاستثناء المتصل بلا تكلف واعراب سوى وسواء في الاستثناء النصب
التقديري في المقصور واللفظي في الممدود على الظرف اي على الظرفية لتقديره اذ معنى جاءني القوم

سوى زيد جالس في التقدم مكان زيد وظاهر ان هذه الظرفية ليست محققة بل مقاربة على المذهب
الاصح وقال بعضهم حكم سوى واخواتها في الاعراب حكم غير في الاستثناء ومن جملة المنصوبات الملحقة
خبر كان واخواتها وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احد اخواتها وهذا المسند
في الاصل خبر المبتدأ لكن لما دخل عليه كان صار المبتدأ فاعلا لها ويقال له اسم كان ولما لم يكن
كان مع اسمها كالتام ما يقال لها الفعل الناقص صير خبر المبتدأ خبرا لكان ومنصوب بتشبيه بالمفعول به
ومن ثمه صار امره اي امر خبرها كامر خبر المبتدأ في الاحكام التي سبقت في خبر المبتدأ
من كونه مفردا او جملة وعلى تقدير كونه جملة لا بد من عائد وقد يتقدم خبر كان على اسمها
اذا كان الخبر معرفة وهذا لا يجوز في خبر المبتدأ اذ الاسم والخبر ههنا مختلفان في الاعراب
فلا يلزم الاشتباه بالتقديم بخلاف ما سبق وكذا اذا كانا متساويين يجوز تقديم الخبر على الاسم
لكونهما مختلفين اعرابا بخلاف اعراب المبتدأ والخبر لانهما متفقان فيه ثم ان جواز تقديم خبرها
على اسمها انما هو لكون كل منهما او احدهما اعرابه لفظيا وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان على سبيل الجواز في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر ويجوز
في مثلها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وعكسه ورفعهما ونصبهما والاولى اقوى
الوجوه واشهرها اذ تقدير الكلام ح ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير فحذف كان مع اسمها في الشرط
والمبتدأ في الجزاء فالحذف فيه قليل ومعناه في غاية الصحة وعكس هذا الوجه اي رفع الاول
ونصب الثاني في غاية الضعف اذ تقدير الكلام على هذا الوجه ان كان في عملهم خير كان جزاؤهم خيرا
فحذف كان مع خبرها وهو الجار والمجرور في الشرط ومع اسمها في الجزاء فالحذف فيه
كثير ومعناه ايضا ضعيف اذ لا يلزم من تحقق الخيرية في العمل ان يكون جزاؤه خيرا

فالوجه الثالث والرابع متوسطان اذ معنى الكلام على تقدير رفعهما ان كان في عملهم خير فجزاؤه
خير فحذف الشيء كثير وفي المعنى اليه ضعف وحال الحذف في الجزاء كحال الوجه الاول وعلى تقدير
نصبهما ان كان عملهم خيرا كان جزاؤه خيرا فالمحذوف في الشرط مثل الوجه الاول لكن في الجزاء
حذف كثير فهذان الوجهان متوسطان بين الوجه الاول وعكسه ويجب الحذف اي حذف
عامل خبر كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا يعني ان اصل
هذا الكلام لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام اذ حذف اللام مع ان قياس مطرد
وحذف الفعل اليه فصار فاعله اعني التاء منفصلا وزيدت ما بعد ان في موضع الفعل عوضا عنه
وادغمت النون في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت اسم ان واخواتها في الاصل مبتدأ
لكن لما كانت هذه الحروف ناصبة له يقال له اسمها هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد
دخول هذه الحروف كما ان خبرها مسند بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس عملها عمل ان حملا للنقيض على النقيض او حملا للنظير
على النظير لان ان لتاكيد الاثبات ولا لتاكيد النفي هو المسند اليه بعد دخولها فهو في الحقيقة
مبتدأ وعملها اعني النصب يظهر في بعض المواضع بثلث شروط احدها ان يليها يعني ان يقع
المسند اليه بعدها متصلة لا بلا فاصلة وثانيها ان يكون اسمها نكرة وثالثها ان لا يكون مضافا
او مشبها به مثل لا غلام رجل ظريف فيها مثال للمضاف ولا عشرين درهما
لك مثال للمشبه بالمضاف فان كان اسم لا مفردا نكرة فهو مبني على ما ينصب به
فلا رجل مبني على الفتح ولا رجلين مبني على الياء وانما بني اسمها حال كونه مفردا نكرة لتضمنه
معنى الحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل وتضمن معنى الحرف يجعل الاسم مبنيا او مفصولا بينه
اي بين لا وبين المسند اليه وبينها لا وجب الرفع والتكرير على كلا التقديرين اما على الاول

فلان كلمة لا لا تعمل في المعرفة لانحطاطها مرتبتها عن مرتبة ان ثم انما وجب التكرير لان كلمة لا في الاصل
لنفي الجنس وفيه تعدد بخلاف المعرفة اذ لا تعدد فيها فاقيم التكرير مقام التعدد الجنسي كما تقول لا زيد
في الدار ولا عمرو واما على الثاني فلان قولك لا فيها رجل ولا امرأة جواب لقول من قال
افي الدار رجل او امرأة فوجب الرفع والتكرير ليكون الجواب مطابقا للسوال وفي مثل قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها متاول بالنكرة اي لا مثل ابا حسن لها
ولا يصير المثل بالاضافة الى المعرفة معرفة فيجب نصبه بالفتحة واذا حذف المضاف اعني المثل
واقيم المضاف اليه مقامه صار معربا باعرابه وهو النصب لكنه ههنا بالالف وفي المضاف بالفتحة
وهذا قول عمر في حق علي رضي الله عنهما ولو لم يأول بهذا التأويل لكان ينبغي ان يقال ولا
ابو حسن لها والامعاذ وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكررت كلمة لا على
سبيل العطف ويكون عقيب كل منهما نكرة غير مفصولة يجوز خمسة اوجه فتحهما
بان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويكون النكرة الواقعة بعدها مبنيا على الفتح وفتح الاول
ونصب الثاني فيكون لا الاولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا اذ حركته شبيهة بالحركة الاعرابية ويحتمل ان يكون معطوفا
على المحل القريب لاسم لا الاولى وهو النصب بعلية لا وفتح الاول ورفعه اي رفع الثاني
على ان يكون لا زائدة والثاني معطوف على المحل البعيد لاسم لا الاولى ورفعهما
بان يكون هذا الكلام جوابا لقول من قال ا حول وقوة بغير الله فحينئذ بالرفع فيها ليكون الجواب
مطابقا للسوال وفي مثل لا رجل وان لم يكن تقدير السوال والجواب لكنهم لم يراعوا المطابقة
فيهما اذ اهتمام المطابقة بين السوال والجواب فيما فيه تعدد وتكثر ازيد من اهتمامها فيما لا تعدد
ولا تكثر فيه ورفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس فيكون اسمها مرفوعا منونا على ضعف

لان استعمال المبنى ليس الا بعد فتح الثانى على ان يكون لا فيه لنفى الجنس واسمها مبنيا على الفتح
واعلم ان الحول والقوة بمعنى واحد والا بالله استثناء مفرغ وخبر لكل منهما ولا ما قبله بتقدير الخبر
فى الاولى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تغير العمل اى لا تغير عمل
لا بدخول الهمزة اعرابا وبناء فان كان معربا يبقى على اعرابه وان كان مبنيا يبقى على بنائه وتوهم بعضهم
ان دخول الهمزة تغير عملها من البناء الى الاعراب كما قال الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا وهذا الاستشهاد
ليس بصحيح اذ تقدير الكلام الا تروننى رجلا فلا ههنا ليس لنفى الجنس بل كلمة تنفى دخلت على الفعل
ورجلا مفعول لذلك الفعل المقدر ومعناها اى معنى الهمزة التى تدخل على لا التى لنفى الجنس
اما الاستفهام نحو الا رجل فى الدار او العرض كما تقول الا تنزل بنا او التمنى كما تقول الا
ماء اشربه ونعت الاسم المبنى بلا الاول صفة للنعت اى نعته الاول لا الثانى ولا الثالث حال
كون ذلك النعت مفردا اى لا مضافا ولا شبه مضاف يليه اى يتصل ذلك الاسم المبنى بلا فصل مبنى
على الفتح لان الصفة بحسب المعنى من تتمة الموصوف والنفى متوجه الى المجموع فلا الداخلة على الموصوف
داخلة على الصفة ايضا فيكون مبنيا على الفتح لكونه جزءا اخيرا من اسمها ومعرب رفعا من جهة الحمل
على محله البعيد ونصبا من جهة الحمل على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت نعتا للمبنى او لم يكن اولا او لم يكن مفردا
او لم يكن متصلا بذلك المبنى فالاعراب رفعا ونصبا ولا يجوز البناء كما تقول لا غلام رجل ظريف
وظريفا ولا رجل عاقل ظريف وظريفا [illegible] ولا رجل فيها ظريف وظريفا والعطف على اللفظ
اى على لفظ اسم لا المبنى او على محله القريب لكون حكم كل منهما واحدا وهو النصب فى المعطوف
وعلى المحل اى على محله البعيد وهو الرفع جائز مثل قول الشاعر لا اب وابنا
مثل مروان وابنه ومثل لا ابا له اصله لا اب له وهو مفرد نكرة مبنى على الفتح بدخول لا

خبره اي للاب حاصل له ولا غلامي له اصله لا غلامين له جائز تشبيهاً له اي الاسم لا في
نحوين التركيبين بالمضاف لمشاركته اي لمشاركة اسم لا له اي للمضاف في اصل معناه وهو
نسبة الاب الى صاحب الضمير في الاول فكان الاب مضاف اليه ولذا زيدت الالف وخففت
وليس لا ابا له بمضاف حقيقة اذ اللام مانع من اضافته اليه وايضاً لو كان مضافاً اليه لكان معرفة
فكان الواجب الرفع والتكرير ونسبة غلامي الى الضمير الذي بعد اللام في الثاني فلهذه المشابهة
حذفت النون لا لكونه مضافاً حقيقة ومن ثمه اي من اجل ان زيادة الالف في لا ابا له
وحذف النون في لا غلامي له انما هو تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له في اصل المعنى وهو الاختصاص
لا يجوز ان يزاد الالف في لا اب فيها ويقال لا ابا فيها اي في الدار اذ لا يصح اضافة الاب
الى الدار لعدم مشاركته له في اصل معناها فلا يزاد الالف تشبيهاً له بالمضاف وليس مثل لا ابا له
ولا غلامي له بمضاف حقيقة لفساد المعنى اذ على تقدير كونه مضافاً حقيقة يجب الرفع والتكرير
وهذا لا يتصور الا على تقدير كونه معرفة مع ان المقصود من قوله لا ابا له نفي جنس الاب له وكذا المقصود
من قوله لا غلامي له نفي جنس الغلامين له خلافاً لسيبويه فانه قال انه من قبيل المضاف
وانما زيدت اللام لتاكيد الاضافة وليس لانه ظاهر كما ذكر وقد يحذف اسم لا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك ومن جملة المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو المسند
بعد دخولهما اعلم ان مشابهة ما بليس ازيد من مشابهة لا بها لان ما لنفي الحال كليس واما اعمال
لا فنادر وهي اي لغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة حجازية وعليها ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم وفي لغة بني تميم ما ولا ليستا بعاملتين لانهما يدخلان على الاسماء والافعال ولا عمل
لهما في الافعال فكذا في الاسماء فاذا زيدت ان مع ما اي بعد كلمة ما او انتقض معنى
النفي بالا او تقدم الخبر على الاسم بطل العمل اي عمل ما في [illegible]

فلان ما عامل ضعيف الا عمل مع الفصل بينها وبين معمولها واما في الصورة الثانية فلانها تعمل لشبهها

بليس وقد بطلت بانتقاض معنى النفي فيبطل عملها واما في الصورة الثالثة فلانها لضعفها في العمل لا تعمل

الا اذا كان بين معموليها ترتيب اذ تغير الترتيب لم تقو على العمل كما تقول ما قائم زيد واذا عطفت عليها

اي على خبرها بموجب اي بما لفظه مقيد للاثبات فالرفع في المعطوف واجب لكون المعطوف عليه

منصوبا اذ لا يبقى معنى النفي بسبب لكن الموجب فيكون العطف على محل الخبر وهو الرفع على انه خبر لانه مبتدا

كما تقول ما زيد قائما بل قاعد ولا يجوز ان يقال بل قاعدا اذ معنى النفي ليس بباق ويجوز ليس

زيد قائما بل قاعدا بالنصب اذ عمل ليس ليس بسبب معنى النفي بل للفعلية كما علم من قبل المجرورات

خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف اي هذه المجرورات او المجرورات هذه وهو راجع الى المجرور

المذكور في ضمن المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر كما علم في صدر الكتاب والمضاف فيه

كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا كما تقول مررت بزيد فالمرور منسوب الى زيد

بواسطة حرف جر ملفوظ وهي الباء او تقديرا كما تقول غلام زيد فالغلام منسوب الى زيد

بواسطة حرف جر مقدر وهي اللام مرادا اي ظاهرا اثره وهو الجر وهذا احتراز عن المفعول فيه

والمفعول له اذ حرف الجر مقدر فيهما لكنه ليس مرادا اذ اثره ليس ظاهرا وكثيرا ما يستعمل لفظ المضاف

والمضاف اليه والاضافة فيما يكون حرف الجر مقدرا مرادا الا فيما يكون ملفوظا ولما ثبت ان الاضافة

على قسمين احدهما ما يكون بحرف جر ملفوظ وثانيهما ما يكون بتقدير حرف جر ولا بحث عن القسم الاول

من جهة الاضافة خص القسم الثاني بالذكر وقال فالتقديري اي المقدر بتقدير حرف الجر شرطه

في الاضافة ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه او ما يقوم مقامه لاجلها اي لاجل الاضافة

وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين احدهما معنوية وثانيهما لفظية فالمعنوية

علامتها ان يكون المضاف فيها اسما غير صفة مضافة الى معمولها فيجوز

فيجوز ان يكون المضاف في الاضافة المعنوية اسما غير صفة كما في غلام زيد وخاتم حديد فان يكون صفة
غير مضافة الى معمولها كما في مصارع مصر وهي اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لانها اما ان تكون
بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي فيما لا يكون المضاف اليه من جنس المضاف
بمعنى ان لا يكون المضاف اليه صادقا على المضاف ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف او بمعنى
من البيانية في جنس المضاف يعني ان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان المضاف اليه من
جنس المضاف اي صادقا عليه واصلا له او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة بمعنى في انما يكون
اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف وهو اي هذا القسم الثالث قليل وقال بعض النحاة
الاضافة بمعنى في لا وجود لها ومثل ضرب اليوم ماول بان اليوم يشبه بالمضروب مبالغة فاليوم
مفعول فيه يشبه بالمفعول به والاضافة بمعنى اللام اي ضرب لليوم وكان اليوم مضروب مثل
غلام زيد مثال للقسم الاول من الاضافة لان زيدا ليس من جنس الغلام ولا صادقا عليه
ولا ظرفا له فاضافة الغلام الى زيد بتقدير اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للقسم الثاني
اذ المضاف اليه ههنا من جنس المضاف اي صادق عليه لان الفضة صادقة على الخاتم واصل له
والاضافة بمعنى من اي خاتم من حديد وضرب اليوم مثال القسم الثالث لان اليوم ظرف
للضرب والاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم واعلم انهم اختلفوا في ان المضاف اليه مجرور بحرف الجر
المقدر او بالمضاف والجمهور على ان العامل في المضاف اليه المضاف نيابة عن حرف الجر المقدر
وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المعرفة كما تقول غلام زيد لان المقصود
الاشارة الى غلام معين وتفيد تخصيصا للمضاف مع النكرة كما تقول غلام رجل
لان الغلام ههنا وان لم يكن معينا لكن الاضافة الى رجل تخرج غلام امرأة وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف اذ لو كان المضاف معرفا بالالف واللام

او بالعلمية فلا يجوز اضافته الى المعرفة لان فائدة الاضافة تفيد تعريف المضاف والتقدير ان المضاف معرف
باللام او بالعلمية مثلا فيكون الاضافة لغوا اذ التعريف حاصل قبلها فلا يجوز ان يقال الغلام
زيد ولا زيد كم الا اذا نكر بان يصير مدلوله واحدا غير معين من افراد المسمى بزيد فح يكون اضافته
الى الضمير مفيد للتعريف وكذا لا يجوز اضافته الى النكرة لان الاضافة الى النكرة انما تفيد تخصيص المضاف
والمضاف ههنا معرف وظاهر ان التعريف اقوى من التخصيص فيكون طلبا للادنى مع حصول الاعلى
وما اجازه الكوفيون في الاعداد المضافة الى مميزاتها المعرفة باللام من تعريفهما باللام فقالوا
الثلثة الاثواب شبيه من الحق كالاربعة الرجال والخمسة الدراهم ضعيف لانه خلاف
القياس مع مخالف لاستعمال الفصحاء اذ استعمالهم ثلثة الاثواب اربعة الرجال بغير الالف في المضاف
اعنی العدد واللفظية اى بالاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة سواء كانت
اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة مضافة الى معمولها وهو الفاعل او المفعول
مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه لان حسن الوجه نكرة وقعت صفة للنكرة فيحصل المطابقة
بين الصفة والموصوف وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان النكرة لا تقع صفة للمعرفة
وجاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لان التخفيف بحذف نوني التثنية والجمع حاصل
وامتنع الضارب زيد لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ تنوين الضارب انما سقط لاجل
الالف واللام لا للاضافة خلافا للفراء النحوي لانه يجوز الضارب زيد نظرا الى ان التعريف
انما حصلت بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين للاضافة اولا ثم صار معرفا باللام ثم قولنا
راجح لتقديم اللام حسا على الاضافة فلا معنى لتاخرها اعتبارا وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها اعلم ان القياس ان لا يجوز هذا التركيب فان عبدها معطوف على المائة المضاف

اليها الواهب فيكون المضاف مقدرا كانه قيل الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في عدم
افادة التخفيف لكن قد يتحمل في التابع ما لا يتحمل في المتبوع ولذا جاز عطف عبدها على معمول الواهب
على ضعف ثم لما كان لقائل ان يقول الواهب المائة الهجان والضارب الرجل مثل الضارب زيد
في عدم افادة التخفيف لزوال التنوين باللام فينبغي ان لا يجوز تركيب الضارب الرجل كما لا يجوز الضارب زيد
مع انه يجوز عندهم اجاب بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة لان الضارب الرجل مشابه للحسن الوجه في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام
فحمل عليه بخلاف الضارب زيد فانه غير مشابه له والضاربك وشبهه وهو الضاربك والضارباك
فيمن قال انه مضاف اعلم ان في الضاربك وشبهه قولين الاول ان الضمير مفعول لاسم الفاعل
والمعنى الذي ضربك التي ضربتك وح لا اشكال في الصيغ الثلثة التي ذكرت لسقوط التنوين بالالف
واللام ولا اضافة ههنا حتى يطلب التخفيف نعم يبقى الكلام في نحو الضارباك والضاربوك والضاربتاك
اذ لا وجه لسقوط النون لعدم تحقق الاضافة والجواب ان النون بمنزلة التنوين وهو يوذن
بالانفصال لعدم ما قبله فلا يجتمع مع الضمير المتصل لانه يوذن بالاتصال والاتصال والانفصال
متنافيان فحذف النون لاتصال الضمير لا لاجل الاضافة والقول الآخر ان تلك الضمائر مجرورة
بالاضافة وح القياس عدم جواز نحو الضاربك والضاربتك والضارباتك لانتفاء التخفيف والجواب
ان الضاربك وشبهه مضاف حملا على ضاربك وهو مضاف بالاتفاق مع انتفاء التخفيف
فحذف التنوين والنون في مثل ضاربك وضارباك لاجل اتصال الضمير وبيانه ان الضمير لما اتصل
باسم الفاعل على وجه الاضافة حذفت النون والتنوين لاجل اتصال الضمير لما عرفت من المنافاة
بين الاتصال والانفصال فيكون التخفيف في هذه الصورة مقارنا للاضافة لا بالاضافة ففي صورة
اضافة اسم الفاعل والمفعول الى الضمير المتصل وان حصل التخفيف باتصال الضمير لكنه ليس مطلوبا

ولما جاز ضارب زيد باعتبار التخفيف حمل عليه الضارب زيد لان كل واحد منهما اسم فاعل مضاف الى معموله
متصل ولا يضاف موصوف الى صفته لاتحادهما ذاتا فيلزم من اضافته اليها اضافة الشيء
الى نفسه ولان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب فعلى التقدير كون الموصوف مضافا الى الصفة يكون
مجرورا ابدا فلا يتصور تبعيتها للموصوف في الاعراب ولا صفة الى موصوفها لما ذكرنا من اتحادهما
ذاتا ولان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب متاخرة عنه فلا يجوز ان تكون مضافة الى الموصوف
لان المضاف لا بد ان يكون متقدما على المضاف اليه فلا يبقى التبعية ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء وغيرها مما يتوهم فيه بحسب الظاهر اضافة الموصوف الى الصفة
متأول فان مسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع فان الجامع كما انه صفة للمسجد صفة
للوقت ايضا ففي هذا التركيب المسجد مضاف الى الوقت وهو موصوف بالجامع فليس من قبيل اضافة الموصوف
الى الصفة وعلى هذا القياس جانب الغربي متأول بجانب المكان الغربي وصلاة الاولى متأول بصلاة
الساعة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ببقلة الحبة الحمقاء ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
وغيرهما مما يتوهم فيه بحسب الظاهر اضافة الصفة الى الموصوف لان الجرد صفة للقطيفة اي قطيفة
جرد والاخلاق صفة للثياب اي ثياب اخلاق متأول والتأويل انهم استعملوا الصفة كالجرد
والاخلاق مثلا مع التعرية عن الموصوف فصار في معناها الابهام وحصل الالتباس بان الجرد
من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي فقصد بذلك ازالة الابهام عنها باضافتها الى جنسها
لا ان يكون موصوفا بها ولم يقصد بها ازالة الابهام انما اضافة الى موصوفها
بل لما اشتمل على ابهام اضيفت الى الموصوف لتخصص فليس من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص الى الآخر كليث واسد
في الاعيان وحبس ومنع في المعاني والاحداث لعدم الفائدة في هذه الاضافة

لان ما هو المقصود مفهوم من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون الاضافة لغوا بخلاف
اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم وعين الشئ ونفسه فانه اى المضاف لكونه
عاما يختص به اى بالمضاف اليه بهذه الاضافة فهذه الاضافة لا تخلو عن الفائدة وقولهم سعيد
كرز ونحو مثل زيد بطة وعمرو قفة ونحوهما مما يتوهم فيه انهما اسمان متساويان فى العموم والخصوص وعلمان
لشئ واحد مع صحة الاضافة متأول بان المراد من المضاف ذات المسمى ومن المضاف اليه نفس اللفظ فمعنى سعيد
كرز مدلول هذا اللفظ واذا كان المراد بالاول المسمى وبالثانى الاسم فيكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم
لا من قبيل اضافة المسمى الى المسمى واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به وهو ما فى آخره
واو او ياء قبلهما ساكن الى ياء المتكلم كسر آخره على كلا التقديرين لمناسبة الياء فيقال غلامى
ودعاى وقولى وظبيى ودلوى والياء اى ياء المتكلم فى هاتين الصورتين يجوز ان تكون مفتوحة
كما تقول غلامى او ان تكون ساكنة فيقال غلامى وقال بعضهم الفتحة اصل والسكون عارض قياسا
على ضمير المخاطب فى مثل غلامك وعند بعضهم السكون اصل لان الياء حرف ثقيل والفتحة انما هو بواسطة
المناسبة لضمير المخاطب فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم حرف علة غير ملحق
بالحرف الصحيح كان يكون الفا تثبت اى الالف سواء كانت الف التثنية كما فى غلاماى ومسلماى
او غير الف التثنية كما فى عصاى ورحاى وياء المتكلم فى هذه الحالة تكون مفتوحة لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده وفى حالة الوقف يجوز اسكان الياء ايضا وقبيلة هذيل تقلبها اى الالف حال كونها
لغير التثنية ياء فيقولون فى عصاى ورحاى عصى ورحى وان كان آخره ياء ادغمت
فى ياء المتكلم نحو قاضى ومررت بمسلمى وياء المتكلم مفتوحة لما ذكر وان كان واوا مثل مسلمون
واضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فقيل مسلمى
وفتحت الياء اى ياء المتكلم للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ومن ثمه صار

اعرابه في حالة الرفع تقديريًا واما الاسماء الستة فاخي وابي فقد علم مما سبق ان الاسماء الستة
اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم فاعرابها بالحروف واذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال في اخ واب اخي وابي
لان لام الفعل من كل منهما محذوف او مجعول نسيًا منسيًا فآخرها حرف صحيح مكسور لمناسبة الياء۔
واجاز المبرد اخيّ وابيّ مشددًا برد لام الفعل فيهما وقلبها ياء ثم وادغام الياء في ياء المتكلم
وتقول حمي وهني واذا اضيف الفم الى ياء المتكلم يرد عين فعلها وهي الواو وتقلب ياء وتدغم الياء
في ياء المتكلم لكثرة الفاء ويقال فيّ واما لام فعلها اعني الهاء فمحذوفة ومجعولة نسيًا منسيًا
في لغة الاكثر ويقال في بعض اللغات فمي لانه اذا قطع عن الاضافة يبدل الواو ميمًا لمناسبتها
لما في كونهما شفويين من الشفة ولو لم يبدل واجري الاعراب على الواو لانقلبت الفًا وسقطت
حال التنوين فيلزم بقاء الكلمة المعربة على حرف واحد وهذا غير جائز واذا قيل في حالة القطع
عن الاضافة فم فلا بد وان يقال في حالة الاضافة فمي على قياس اخواتها واذا قطعت هذه
الاسماء الخمسة عن الاضافة اجري عليها الحركات بالاعراب وقيل اخ واب وحم وهن وذو
فتح الفاء افصح منهما اي من ضمها وكسرها وجاء في حم لغات احدها ان يكون مثل يد
في الاعراب سواء كان مضافًا الى غير ياء المتكلم كما تقول حمك او مضافًا الى ياء المتكلم او منقطعًا
عن الاضافة وثانيها ان يكون مهموز الآخر مثل خبء فيكون في الاعراب مثله فتقول حمءك
وثالثها ان يكون آخره واوًا وما قبلها ساكنًا نحو دلو فتقول حموك ورابعها ان يكون الواو
التي هي لام فعلها منقلبة الى الالف نحو عصا فتقول في الاحوال الثلث اعني الرفع والنصب
والجر حماك كعصاك مطلقًا يعني تجيء هذه الوجوه فيه في حالتي الافراد والاضافة وجاء
في هن لغة اخرى سوى ما ذكرت وهي ان يكون مثل يد مطلقًا اي في حال الاضافة
الى غير ياء المتكلم والاضافة الى ياء المتكلم والقطع عن الاضافة كما قيل في حم ولا يضاف ذو الى مضمر

وشرت اضافته بمعنه اليه ولا يقطع عن الاضافة التوابع جمع تابع وهو بمنزلة الاسم والفاعل الذي
يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والتابع في اصطلاح النحاة كل ثان يكون باعراب سابقه
من جهة واحدة انما قال كل ثان لان الاول لا يكون تابعا وبقوله باعراب سابقه خرج كل ثان
ليس باعراب سابقه نحو خبر كان وخبر ان وانما قيد بقوله من جهة واحدة ليخرج خبر المبتدأ والمفعول
الثاني من باب علمت اذ اعرابهما ليس من جهة اعراب سابقهما لان قائما مثلا في ظننت زيدا قائما منصوب
من جهة انه مظنون وزيد منصوب من جهة انه مظنون فيه وخبر المبتدأ مرفوع من جهة ان التجريد
عن العوامل للاسناد يقتضي مسندا والمبتدأ مرفوع من جهة ان الاسناد يقتضي مسندا اليه واما في مثل
جاءني زيد العالم فكل واحد منهما مرفوع من جهة ان الفعل يقتضي الفاعل فزيد مرفوع من جهة الفاعلية
والعالم متحد معه فهو ايضا مرفوع من الجهة التي صار بها زيد مرفوعا وهي الفاعلية فالرفع في كل منهما
ناش من جهة واحدة وعلى هذا القياس حال سائر التوابع النعت تابع يدل على معنى في
متبوعه مطلقا يعني ان حصول ذلك المعنى في المتبوع ليس مقيدا بزمان صدور الفعل عنه او زمان
وقوع الفعل عليه بخلاف الحال فانه مقيد به كما سبق فقيد الاطلاق تنبيه على الفرق بين النعت
والحال في مثل جاءني زيد الراكب وجاءني زيد راكبا لان الاول يدل على حصول معنى الركوب
لزيد من غير تقييده بزمان المجي والثاني يدل على حصول هذا المعنى له مقيدا بزمان المجي فظهر الفرق
بين النعت والحال وان لم يكن الحال من التوابع وفائدته اي فائدة النعت تخصيص
في النكرات كما تقول جاءني رجل عالم لان الرجل قد تخصص بهذا النعت بحيث لم يبق احتمال كونه
جاهلا او فائدته توضيح في المعارف كما تقول جاءني زيد التاجر لانه قد زال الابهام
ووضح المراد من ايراد هذا النعت وقد يكون النعت لمجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللعين الخبيث او التاكيد يعني قد يكون لمجرد

معنى التأكيد المفهوم من المتبوع مثل نفخة واحدة فان معنى الوحدة يعلم ضمنا من التاء في نفخة وانما
بالواحدة ولا فصل بين ان يكون النعت مشتقا او غيره اذ مداره على ان يكون دالا على معنى
في ذات المتبوع سواء كان مشتقا نحو ضارب ومضروب وحسن وكريم او لم يكن مشتقا لكن القسم الاول اكثر
في الاستعمال ومن ثمه ظن بعضهم ان شرط النعت ان يكون مشتقا وهذا من بعض الظن والنعت قد يكون
غير مشتق ايضا اذا كان وضعه لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على معنى ثابت في ذات ما
اما عموما بان يكون دلالته على حصول المعنى في ذات المتبوع عامة اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذو مال لان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل دائما
على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى في ذات ما
يجوز ان يقع نعتا ولا يدل في بعضها على ذلك فلا يصح ان يقع نعتا مثل مررت برجل اي رجل
فان اي رجل يدل على معنى كمال الرجولية فيقع نعتا ولا في مثل اي رجل عندك لانه لا يدل على هذا المعنى فلا يكون
نعتا ومررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات معينة فتعيين المبهم
الذات المعينة بمنزلة معنى ثابت في الذات المبهمة فبهذه الجهة يصح وقوع الرجل صفة لهذا واذا
التي لا يدل الرجل على هذا المعنى لا يجوز ان يقع صفة وقال بعضهم الرجل بدل عن هذا وليس بنعت
وعلى هذا القياس مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع تدل على معنى
ثابت في ذات زيد فيصح ان تقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل عليه لا يصح ان تقع صفة
وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لان الجملة الخبرية في حكم النكرة فيصلح لان تقع صفة للنكرة
لا للمعرفة فيجوز جاءني رجل ابوه عالم ولا يجوز جاءني زيد ابوه عالم وانما قيد الجملة بالخبرية لان الجملة
الانشائية لا يصح ان تقع صفة الا بتأويل بعيد كما تقول جاءني زيد اضربه اي مقول في حقه
اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم في الجملة التي وقعت صفة الضمير الراجع الى الموصوف

ايضا النسبة الى الموصوف والاشارات تلك الجماعة اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة
له كما تقول جاءني رجل عالم ويوصف بحال الموصوف كما تقول جاءني زيد العالم او رجل
عالم فان العلم حال من احوال الموصوف وقد يوصف بحال متعلقه اي بحال متعلق الموصوف
نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن ليس حال الموصوف بل متعلق الموصوف وهو الغلام
فالقسم الاول من الوصف تبعه اي الموصوف في عشرة امور ويوجد منها في كل تركيب اربعة
الاعراب رفعا ونصبا وجرا والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية
والجمع والواحد من التذكير والتانيث والقسم الثاني من الوصف لا بد ان يكون موافقا
للموصوف في الخمسة الاول من هذه العشرة وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
في كل تركيب من هذه الخمسة اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير وفي البواقي اي في الخمسة
المتاخرة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل مع الفاعل الظاهر الذي
بعده فكما يكون الفعل مفردا مع كون الفاعل مفردا او تثنية وجمعا كذلك هذا الوصف ايضا يكون مفردا
مع كون فاعله مفردا او تثنية وجمعا وكما يذكر الفعل ويونث بالنظر الى الفاعل كذلك هذا الوصف ايضا
يذكر ويونث بالنظر الى فاعله لا بالنظر الى موصوفه فتقول جاءني رجل حسن غلامه وحسن غلمانه بافراد الوصف
كما تقول جاءني رجل حسن غلامه وحسن غلمانه بافراد الفعل فتقول جاءني رجل حسن غلامه وحسنت
جاريته وجاءتني امراة حسن غلامها وحسنة جاريتها كما تقول جاءني رجل حسن غلامه وحسنت جاريته
جاءتني امراة حسن غلامها وحسنت جاريتها ومن ثمه اي من اجل ان الوصف بحال المتعلق
تابع للموصوف في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
بافراد قاعد كما تقول في الفعل قام رجل قعد غلمانه او يقعد بافراد الفعل وضعف
ان تقول قام رجل قاعدون غلمانه كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان الظاهر

ان الواو في قيعد من فاعل فلا يكون غلمانه فما بال الالف يادل بان الواو في قيعد فيين ته
الجمعية الفاعل كالتاء في ضربت هند فالتثنية الفاعل شبابا خلاف الظاهر اذ استعمال الواو وجها
لم يثبت في الفعل ايادل بان غلمانه بدل من الفاعل مع ان الاتيام خلاف الظاهر النعت في هذا القسم
شبيه بالفعل فيضعف قاعدين غلمانه بدون غلمانه قاعد وان لم يكن الواو في قاعدين ضميرا بل حرفا او
ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لان القعود جمع مكسر فيعين شبيه بالفعل والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف على الاصح فلا يحتاج الى التوضيح وضمير الغائب
محمول عليهما ولا يكون المضمر موصوفا والمضمر كما لا يوصف لا يوصف به ايضا اذ ليس في المضمر
معنى الوصفية الدالة على قيام معنى بذات لانه يدل على نفس الذات لا على معنى قائم بها
فلا يقع وصفا للشيء والموصوف اخص اي اعرف من الصفة او مساو لها في التعريف لان الصفة
تابعة للموصوف ومتلو به لا اجنبية فلا يجوز ان تكون اعرف واقوى من متبوعه فاعلم ان المضمر لا يقع
موصوفا ولا صفة لانه اعرف المعارف على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة والموصول فانهما في مرتبة
واحدة ثم المعرف باللام والمضاف الى كل واحد من هذه المعارف في مرتبته فالمضاف الى المضمر
في مرتبة المضمر والمضاف الى العلم في مرتبة العلم وعلى هذا القياس فيجوز ان يوصف العلم بالمضاف
الى العلم كما تقول مررت بزيد صاحب عمرو لا بالمضاف الى المضمر فلا يجوز ان يقال مررت بزيد صاحبك
وكذا يجوز ان يكون العلم موصوفا باسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا اي المشار اليه وبالموصول نحو مررت بزيد الذي
يحفظ القرآن لا بالمعرف باللام نحو مررت بزيد الابيض وعلى هذا فقس ومن ثمه اي من اجل
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله المعرف باللام لانه انزل مرتبة من سائر المعارف
نحو مررت بالرجل الفاضل لا بمعرفة اخرى او بالمضاف الى مثله لانه في رتبته كما تقول مررت بالرجل
صاحب الفرس ولما كان ههنا مظنة ان يقال ان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام ومن المضاف الى المعرف باللام

ان يجيء وصف اسم الاشارة بكل منهما انه لا يجوز وصفه الا بالمعرف باللام اجاب عنه بقوله وانما التزم وصف باب هذا
بذي اللام مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بكل منهما للابهام بعنوان في باب هذا ابهامًا والمبهم يطلب الصفة التي
تعين ذات الموصوف والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها
انما هو باللام فقد لزم ان يكون وصف باب هذا باسم الجنس المعرف باللام ليحصل المقصود ومن ثمه
اي من اجل ان المقصود من وصف باب هذا ازالة الابهام وبيان الحقيقة ضعف مررت بهذا
الابيض لان الابيض وان كان معرفًا باللام لكنه لا يدل على حقيقة المشار اليه وعين وحسن مررت
بهذا العالم اذ يظهر بالعالم الواقع صفة ان المشار اليه انسان العطف اي المعطوف بالحرف تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه اي القصد بنسبة شئ اليه كما القصد بنسبته الى متبوعه او تقصد نسبة
كل واحد من التابع والمتبوع الى شئ فالتابع شامل لكل تابع وخرج بقوله مقصود بالنسبة النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المقصود بالنسبة متبوعاتها وخرج بقوله
مع متبوعه البدل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل متبوعه اعني المبدل منه توطئة ومقدمة له
وليبين مقصود بالنسبة كما تقول جاءني زيد اخوك ويتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي في مباحث الحرف مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع تقصد نسبة القيام اليه
كما قصد نسبته الى زيد فكما ان التابع مقصود بتلك النسبة كذلك متبوعه اليه مقصود بها واحد الحروف
العشرة اعني الواو متوسط بينهما واذا عطف شئ على الضمير المرفوع المتصل اكد ذلك المرفوع
المتصل اولا بمنفصل اي بضمير منفصل ثم عطف عليه فذلك الاسم ليحصل لذلك المتصل بواسطة
التاكيد بالمنفصل نوع استقلال فيصلح لان يكون معطوفًا عليه الا لزم عطف الاسم المستقل
على غير المستقل الذي هو بمنزلة جزء الكلمة وهذا غير جائز مثل ضربت انا وزيد فزيد معطوف
على الضمير المتصل الذي قوى بالضمير المنفصل وليس معطوفًا على الضمير المنفصل والا لزم ان يكون

تأكيد بالضمير المتصل وهذا ظاهر البطلان ولا يجوز ترك التأكيد بالمنفصل الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما هو معطوف عليه فيجوز حينئذ تركه اي ترك التأكيد بالمنفصل
مثل ضربت اليوم وزيد فانه قد حصل للضمير المتصل بواسطة الفصل نوع استقلال فيجوز ترك
التأكيد لئلا يطول الكلام واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض في المعطوف
ولا يجوز العطف بلا اعادة الجار فيجوز نحو مررت بك وبزيد وبه وبزيد ولا يجوز بك وزيد
وبه وزيد اذ لو عطف عليه بلا اعادة الجار يلزم عطف الاسم المستقل على جزء الكلمة وهذا غير جائز
وكذا الحال اذا كان الجار اسما مضافا الى الضمير فتقول جاءني غلامك وغلام زيد ولا يجوز ان تقول
جاءني غلامك وزيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع على المعطوف عليه
نظرا الى ما قبله فان كانت الجملة معطوفة على الجملة الواقعة خبرا للمبتدا لا بد في المعطوف من ضمير
يرجع الى المبتدا كما يجب في المعطوف عليه فلا يجوز ان تقول زيد قائم ابوه وذهب عمرو على تقدير
ان يكون ذهب عمرو عطفا على قام ابوه وان كان معطوفا على مجموع زيد قام ابوه فيجوز بلا تكلف
ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز في تركيب ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ على تقدير كونه مجرورا او منصوبا يكون ذاهب عمرو
خبرا عن زيد والتقدير لتقدير الكلام ما زيد بذاهب او ذاهبا عمرو ولا خفاء في عدم الارتباط بين المبتدا
والخبر لخلوه عن الضمير العائد الى المبتدا لكون فاعله هو عمرو مذكورا فلا يصح ان يكون خبرا عنه
فتعين الرفع في ذاهب على ان عمرو مبتدا وذاهب خبره وهذه الجملة معطوفة على الجملة المتقدمة
وانما جاز تركيب الذي يطير فيغضب زيد الذباب مع ان الظاهر عدم جوازه
اذ قولنا فيغضب شيء يعطف على يطير الذي هو صلة الذي ولا ضمير في فيغضب زيد لانها
اي الفاء في فيغضب فاء السببية لا العاطفة وقال بعضهم فاء السببية كالعاطفة وتقدير الكلام

فيغضب من ظهير انه زيد فالضمير مقدر في المعطوف واذا عطف اسمان بحرف واحد على معمولي
عاملين مختلفين لم يجز هذا العطف لان حرف العطف لم تقو ان تقوم مقام عاملين مختلفين
فلا يجوز ان تقول ان زيدا في الدار وعمروا الحجرة على ان يكون عمروا معطوفا على زيد والحجرة معطوفا على
الدار ويكون حرف العطف قائما مقام عامل النصب والجر كليهما واما عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف
واحد فجائز اتفاقا كما تقول كان زيد قائما وعمرو قاعدا او ان زيدا لبصير وعمروا اعمى لان حرف العطف
قائم مقام عامل واحد في عملين ولا خلاف في جوازه وخرج بقوله عاملين مختلفين مثل كان كان زيد قائما
وعمرو قاعدا لان العامل الثاني موافق للاول في العمل بل العامل هو الاول والثاني تاكيد له
فهذا بالحقيقة راجع الى العطف على معمولي عامل واحد وان كان بحسب الظاهر عطفا على معمولي عاملين
مختلفين خلافا للفراء اذ عنده يجوز ان يقوم حرف واحد مقام عاملين ويعمل عملهما قياسا
على العطف على معمولي عامل واحد والحق انه لا يجوز هذا العطف الا اذا قدم المجرور على المرفوع
والمنصوب وروعي هذا المعنى في المعطوف ايضا كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان
حرف العطف قائم مقام في ومقام الابتداء ايضا وكذا يجوز ان في الدار زيدا والحجرة عمروا فان
حرف العطف قائم مقام حرف الجر ومقام ان ايضا وهذا هو مختار المصنف والدليل على جوازه ان
مثل هذا التركيب واقع في كلامهم كثيرا فناسب ان يجوز هذا التركيب بلا تاويل ويستثنى هذه الصورة
عن القاعدة المذكورة خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا التاكيد تابع يقرر ويثبت
امر المتبوع في النسبة اعلم انك اذا نسبت المجيء مثلا الى زيد وقلت جاءني زيد فيحتمل
عند العقل ان لا يكون الجائي زيدا بل ابنه او غلامه وانما نسبت المجيء اليه بطريق التجوز
او السهو او النسيان فاذا اوردت زيدا مكررا وقلت جاءني زيد زيد لم يبق شك واحتمال
في مجيئه فتقرر بهذا التكرار امر المتبوع في نسبة الحكم اليه واذا قلت جاءني زيد نفسه او عينه

لم یبق احتمال التجوز فی ہذہ النسبۃ لکن احتمال السہو والنسیان باقٍ فیقرر امر التتبع والشمول
کما تقول جاءنی القوم کلہم اجمعون اذ لفظ القوم وان کان شاملا للجمیع لکن یحتمل ان یکون المراد اکثر القوم فتقرر
امر التتبع والشمول بلفظۃ کلہم اجمعون ویعلم بہ ان المراد جمیع القوم بحیث لا یشذ عنہ فرد وہو
ای التاکید قسمان لفظی ومعنوی فاللفظی تکریر اللفظ الاول مثل جاءنی زید زید
ویجری فی الالفاظ کلہا ای فی الاسم والفعل والحرف اما فی الاسم فکما عرفت آنفا واما
فی الفعل فنحو ضرب ضرب زید وفی الحرف نحو ان ان زیدا قائم وفی الجملۃ نحو جاءنی زید جاءنی زید والکلام
ہہنا فی التاکید المتحقق فی الاسم والتاکید المعنوی کائن بالفاظ محصورۃ وہی نفسہ
وعینہ وکلاہما وکلہ واجمع واکتع وابتع وابصع فالاولان یعنی النفس والعین یعمان
ویشملان جمیع الاقسام ای یقعان علی المفرد والمذکر والمؤنث وتثنیۃ المذکر والمؤنث
وجمع المذکر والمؤنث ویتناولہما باختلاف صیغتہما افرادا وجمعا وباختلاف ضمیرہما
افرادا وتثنیۃ وجمعا تقول فی المذکر المفرد نفسہ وفی المفرد المؤنث نفسہا وفی تثنیۃ
المذکر والمؤنث انفسہما وکان القیاس ان یقال نفساہما لکنہم استکرہوا اجتماع تثنیتین
مع الاتصال لفظا ومعنی فابدلوا المثنی المضاف الی مثلہ بالجمع فقالوا انفسہما لا نفساہما
وتقول فی جمع المذکر انفسہم وفی جمع المؤنث انفسہن وعلی ہذا القیاس حال لفظ العین
والثانی للمثنی ای یختص بہ ولا یستعمل فی المفرد والجمع تقول فی تاکید تثنیۃ المذکر
کلاہما وفی تاکید تثنیۃ المؤنث کلتاہما والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر
فی کلہ وکلہا وکلہم وکلہن لا فی لفظ کل لا یختلف الصیغۃ بل یختلف الضمیر فقط کما تقول
اشتریت العبد کلہ والجاریۃ کلہا والعبید کلہم والجواری کلہن وباختلاف الصیغ فی البواقی
تقول فی المفرد المذکر اشتریت العبد اجمع وفی المفرد المؤنث اشتریت الجاریۃ جمعاء

في الجمع المذكر اجمعون وفي المؤنث جمع ولا يؤكد بكل واجمع وبما يشتق منها الا شئ ذو
اجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسًّا كاجزاء القوم او حكمًا كاجزاء العبد
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله وانما تظهر فائدة التاكيد بكل واجمع
في هذين الموضعين بخلاف ما اذا لم يكن للشئ اجزاء على الوجهين المذكورين اذ لا يجوز تاكيده بلفظ كل
واجمع اذ لا فائدة فيه اصلا فلا يجوز ان يقال جاءني زيد كله اذ اجزاء زيد لا يمكن افتراقها
في حكم المجئ فيكون التاكيد لغوًا واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد
اولا بمنفصل اي بالضمير المرفوع المنفصل ليحصل له نوع استقلال ثم اكد بالنفس والعين فان الضمير
المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة والنفس والعين لاجل قبول انواع الاعراب تامان في الاستقلال
ولا يجوز ان يجعل المستقل تابعًا لغير المستقل الا اذا حصل له نوع استقلال مثل ضربت انت
نفسك وانما قيد الضمير بالمرفوع اذ يجوز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل
اذ استقلالهما ليس كاستقلال لفظ النفس والعين واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع لاجمع
فلا تذكر الا عقيب اجمع اذ دلالة اجمع على معنى التاكيد اقوى فلا تتقدم عليه بل تقديمه اولى
واحرى وذكرها اي ذكر هذه الالفاظ الثلث دونه اي بدون اجمع ضعيف والترتيب
بين هذه الالفاظ الثلاثة ان يذكر اولا اكتع ثم ابتع ثم ابصع البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه يعني ان المتبوع ليس بمقصود بتلك النسبة بل هو توطئة وتمهيد لتابعه
كما تقول جاءني زيد اخوك فان المقصود منه نسبة المجئ الى الاخ وذكر زيد توطئة وتمهيد له
فالتابع شامل لجميع التوابع وخرج بقوله بما نسب الخ النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة وخرج بقوله دونه العطف بالحرف وهو اي المعطوف

على انواع اربعة بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول اى
بدل الكل ما مدلوله اى مدلول الثانى عين مدلول الاول كما فى جاءنى زيد اخوك
فان ذات الاخ عين ذات زيد والثانى اى بدل البعض مدلوله جزءه اى جزء مدلول الاول
نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه اى بين الثانى وبين الاول
ملابسة بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثانى كقوله تعالى
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او كان الثانى مشتملا على الاول كما تقول سلب زيد ثوبه
او لم يكن احدهما مشتملا على الآخر كما تقول اعجبنى زيد علمه وانما سمى هذا القسم بدل الاشتمال لان
اول الكلام فيه يدل على آخره اجمالا فكان الاول مشتمل على الثانى مثلا اذا قلت اعجبنى زيد علمه
يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته فكانك قلت اعجبنى صفة
من صفات زيد وهذا المعنى شامل اجمالا للعلم وغيره من الصفات وهذا الوجه من التسمية شامل لجميع
اقسام بدل الاشتمال والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اليه اى الى البدل بعد ان
غلطت بغيره اى بغير البدل بان ذكرت غيره مقامه كما تقول جاءنى زيد حمار فكان قصدك
ان تقول جاءنى حمار لكن قد جرى على لسانك لفظ زيد بلا قصد وروية فتداركت ذلك الغلط
بذكر الحمار ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين مثال الابدال الاربعة اذا كانا
معرفتين جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا رأسه وسلب زيد ثوبه ورأيت زيدا الحمار او نكرتين
ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين جاءنى شخص رجل صالح وضربت رجلا رأسا له وسلب
رجل ثوب له ورأيت رجلا حمارا له ومختلفين سواء كان الاول معرفة والثانى نكرة او بالعكس
فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام والاربعة فى الاربعة ستة عشر وامثلة المختلفين تؤخذ
من الامثلة المذكورة بان يؤخذ المبدل منه من الامثلة الاربعة الاولى والبدل من الامثلة

الاربعة الآخرة او بالعكس واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى فيجب
توصيف تلك النكرة مثل قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا عند المصنف واما عند غيره
فتوصيفها ليس بواجب بل احسن واولى ويكونان اى البدل والمبدل منه ظاهرين ومضمرين
ومختلفين وهذه اقسام اربعة وهى مع الاقسام الاربعة للبدل ستة عشر قسما مثال الابدال
الاربعة اذا كانا ظاهرين جاءني زيد اخوك وضربت زيدا راسه واعجبني زيد علمه وجاءني زيد حمار واذا كانا
مضمرين زيد ضربته اياه وراسه زيد ضربته اياه وعلم زيد اعجبني هو وان تقول فى موضع ذكر زيد والحمار
رايته اياه بان يكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثانى الى الحمار وامثلة المختلفين تعرف من الامثلة
المذكورة على قياس ما علم ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الضمير الغائب
نحو ضربته زيدا الا ان ضمير المتكلم والمخاطب فى المرتبة الاعلى من التعريف والوضوح فلو ابدل الظاهر
منهما يلزم ان يكون المقصود بالنسبة ادنى مرتبة من غير المقصود وهذا الحكم مخصوص ببدل الكل اذ
مدلول الثانى فيه عين مدلول الاول فلو جاز ابدال اسم ظاهر من المضمر المتكلم او المخاطب بدل الكل يلزم
كون الثانى انزل مرتبة من الاول مع اتحاد مدلوليهما واما فى باقى اقسام البدل فيجوز ان يقع
الاسم الظاهر بدلا عن ضمير المتكلم والمخاطب اذ ليس مدلول الثانى فيها عين مدلول الاول عطف
البيان تابع غير صفة فانه لا يدل على معنى قائم بذات المتبوع بخلاف الصفة فانها تدل
على معنى قائم بذات الموصوف فالتابع شامل لجميع التوابع وخرج بقوله غير صفة الصفة وبقوله
يوضح متبوعه البدل والعطف بالحرف والتاكيد والحاصل ان عطف البيان تابع
يوضح متبوعه لكن لا على وجه ايضاح الصفة موصوفها فان الصفة تدل على معنى قائم بذات الموصوف
ويمتاز تلك الذات عن اغيارها بقيام تلك الصفة بخلاف عطف البيان فانه اسم موضح متبوعه
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر واعلم ان الفرق بين عطف البيان وبدل الكل بحسب المعنى

في غاية الظهور فان بدل الكل هو المقصود بالنسبة الى المتبوع فهو ليس لتوضيح متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه ليس مقصودا بالنسبة بل هو لتوضيح متبوعه واذا فصله اى فصل عطف البيان من البدل
لفظا ففي مثل قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر اذ لا يجوز ان يكون بشر
في هذا التركيب بدلا عن البكري ولا يكون التقدير انا ابن التارك بشر وهذا ليس بجائز لانه من قبيل
الضارب زيد فتعين ان يكون بشر عطف بيان ولم يكن هذا التركيب من قبيل الضارب الرجل ومن
هذا القبيل الضارب زيد اذ لا يجوز ان يكون زيد بدلا من الرجل بل عطف بيان وفي اكثر المواضع
يكون كل منهما جائزا كما في قولك جاءني اخوك زيد اذ يجوز ان يكون زيد بدلا ويجوز ان يكون
عطف بيان اذ لا مانع منهما لفظا فان قصد المتكلم النسبة الى زيد وجعل الاخ توطئة وتمهيدا له
فزيد بدل من الاخ وان قصد النسبة الى الاخ وذكر زيدا لتوضيح الاخ فزيد عطف بيان ومن
هذا القبيل اقسم بالله ابو حفص عمر ولما فرغ المص عن بيان الاسم المعرب واحواله شرع في بيان الاسم
المبني واحكامه فقال المبني ما اى اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
بالاتفاق والامر الحاضر ايضا على القول الاصح والجملة من حيث انها جملة ايضا مبنية الاصل واما
استحقاقها للاعراب المحلي فبواسطة وقوعها موقع المفرد واعلم ان المناسبة اعم من المشابهة اذ المشابهة
بين شيئين ان يكون امر واحد مشتركا بينهما كالاحتياج الى الغير في تعيين المعنى مشترك بين الحروف
والمبهمات مثلا والمناسبة بينهما قد تكون بهذا الوجه وقد تكون بنوع من التعلق كالظرف المضاف
الى الجملة فانه مناسب لمبني الاصل وليس مشابها له لعدم اشتراك معنى واحد بينهما فكان الواجب
على المص ان يقول في تعريف المعرب لم يناسب مبني الاصل دون لم يشبه او وقع الاسم
غير مركب مع غيره نحو زيد عمرو وخالد واشباهها اذ هي والاسماء وان لم تناسب مبني الاصل
لكن لما كان سبب استحقاق الاعراب التركيب وهو مفقود في حال التعداد لم يبق لها استحقاق

الاعراب فصارت مبنية وسكونها سكون البناء عنده وان كان مخالفا لقول اكثر النحاة
وحكمه اي حكم المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل والقابه اي القاب المبني
من حيث حركات آخره وسكونها ضم وفتح وكسر ووقف وهذه الالقاب قد تستعمل في الحركات
الاعرابية ايضا لكن القاب حركات الاعراب لا تستعمل في المبني مثلا يقال زيد في جاءني زيد مضموم
ولا يقال انه مبني على الرفع وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات واسماء
الافعال والاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف اشارة الى ان بعض الظروف
ليست من قبيل المبنيات المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم نحو انا ونحن او وضع لمخاطب
نحو انت انتما انتم او وضع لغائب تقدم ذكره يعني شرط في الوضع لغائب ان يتقدم ذكر
ذلك الغائب اما لفظا نحو زيد هو القائم او معنى نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي ضمير هو
راجع الى العدل المذكور معنى او حكما كما في ضمير الشان وهو اي الضمير قسمان متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ اي ما يصح التلفظ به منفردا على قانون
اللغة بلا سبق لفظ آخر نحو انت واياك والمتصل غير المستقل بنفسه بان لا يمكن التلفظ به
على قاعدة اللغة بلا سبق لفظ آخر عليه نحو ضربت وضربت وهو اي الضمير باعتبار انواع
الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك لانه قد وضع لكل حال من الاحوال
الثلث اعني الرفع والنصب والجر صيغة مثلا انت وضعت للمرفوع واياك للمنصوب والياء
في غلامي ولي للمجرور واذ تختلف صيغة الضمير بحسب اختلاف هذه الحالات توهم بعضهم ان الاعراب
على قسمين صريح نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فزيد باق على حاله والحركات مختلفة
لدلالتها على المعاني المعتورة عليه وغير صريح كما في المضمرات اذ الصيغة تختلف بحسب
اختلاف الحالات اعني الرفع والنصب والجر وهذا كلام ظاهري والحق ان المضمرات

من قبیل المبنیات الا تری ان کل واحد من انت وایاک مثلا موضوع فی مفردات اللغة
وان لم یکن ثمہ معانی معتورة فھذا الاختلاف لیس للدلالة علی المعانی المعتورة فھو لیس
باعراب نعم ھذا الاختلاف شبیہ لاختلاف الاعرابی فالاولان یعنی المرفوع والمنصوب
کل واحد منھا قسمان متصل ومنفصل والثالث ای المجرور متصل فقط اذ المجرور
غیر منفصل عن الجار سواء کان حرفا او مضافا فلا احتمال ھھنا الانفصال بخلاف المرفوع
والمنصوب فان کل واحد منھا یحتمل الاتصال والانفصال فذلک ای المضمر خمسة انواع
الاول الضمیر المرفوع المتصل نحو ضربت علی صیغة المعلوم وضربت علی صیغة المجھول
الی ضربن وضربن ھکذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلی ھذا القیاس المجھول والثانی الضمیر المرفوع المنفصل نحو انا
الی ھن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن ھو ھما ھم ھی ھما ھن الثالث الضمیر المنصوب
المتصل نحو ضربنی الی ضربھن ضربنی ضربنا ضربک ضربکما ضربکم ضربک ضربکما ضربکن
ضربہ ضربھما ضربھم ضربھا ضربھما ضربھن واننی الی انھن اننی اننا انک انکما انکم انک انکما
انکن انہ انھما انھم انھا انھما انھن الرابع الضمیر المنصوب المنفصل نحو ایای الی ایاھن ایای
ایانا ایاک ایاکما ایاکم ایاک ایاکما ایاکن ایاہ ایاھما ایاھم ایاھا ایاھما ایاھن الخامس الضمیر
المجرور المتصل بالاسم او بالحرف نحو غلامی ولی الی غلامھن ولھن ای غلامی غلامنا
غلامک غلامکما غلامکم غلامک غلامکما غلامکن غلامہ غلامھما غلامھم غلامھا غلامھما
غلامھن ولی لنا لک لکما لکم لک لکما لکن لہ لھما لھم لھا لھما لھن فللمتکلم لفظان وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فالمجموع اثنی عشرة کلمة لثمانیة عشر معنی ثم ان صیغة المجرور المتصل کصیغة المنصوب
المتصل مثلا کاف ضربک کاف مررت بک صیغة واحدة وانما الاختلاف بحسب النصب والجر

ولا يعلم الا بالعامل فان الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للغائب
الواحد المذكر والغائبة الواحدة المؤنث نحو زيد ضرب وهند ضربت فهو مستتر في ضرب وفي ضربت
بخلاف ضرب زيد وضربت هند فلا ضمير فيهما بل الفاعل الظاهر وانما قال خاصة لان الضمير المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران
وكذا يستتر الضمير في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا واحدا كان او متعددا نحو اضرب ونضرب فان فاعلهما
مستتر وللمخاطب المذكر الواحد نحو تضرب فان فاعل هذا الفعل مستتر وانما اتي ولو قيل تضرب انت فانت
تاكيد للمستتر ليس بفاعل للفعل ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغائب والغائبة نحو زيد يضرب
وهند تضرب وكذا يستتر في الصفة سواء كانت اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة مطلقا سواء
كان مع احدا او مثنى او جمعا وسواء كان مذكرا او مؤنثا فالاول نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون فهو مستتر في ضارب وهما في ضاربان وهم في ضاربون وليست الالف والواو في ضاربان وضاربون
ضميرين بل حرف التثنية والجمع وعلى هذا القياس الحال في ضاربة وضاربتان وضاربات وانما قيد المرفوع
بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر لا يتصور استتاره وانما يتصور الاستتار في الضمير المرفوع
المتصل لشدة اتصاله بالعامل ولا يسوغ اي لا يجوز ايراد الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل
فان المتصل اخصر من المنفصل فمتى يحصل المقصود بالاخصر لا يسوغ العدول عنه الى الاثقل وذلك
اي تعذر المتصل اما بالتقديم اي بسبب تقديم الضمير على عامله فلا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون بتاخر العامل او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به وهو الحصر والتخصيص مثلا
او بالحذف اي بحذف العامل لانه لما حذف عامله لم يبق في اللفظ ما يتصل به او يكون
سبب التعذر كون العامل اي عامل الضمير معنويا كالابتداء او يكون سبب التعذر كونه
حرفا والضمير مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بحرف او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له سواء كان في محل الالتباس ام لا مثل اياك ضربت

مثال التقديم الضمير على عامله اذ لو كان مؤخرا لكان متصلا بان يقال ضربتك ومن ضربت اياك
وما ضربك الا انا مثال الفصل بين الضمير وعامله لغرض وهو التخصيص معنى او تحقق الى
بين الضمير وعامله حيث لا يمكن الاتصال بسبب الفصل فصار التخصيص والحصر ثم الفصل اعم من
ان يكون حقيقة كما عرفت او حكما مثل انما ضربك انا فانه في قوة ما ضربك الا انا ولو وقع الفصل
بين الضمير وعامله بشيء لا يتعلق به غرض نحو خير جائز فلا يجوز ان يقال ضربت في الدار انا بل ينبغي
ان يقال ضربتك في الدار واياك والثاني مثال لحذف العامل اذ اصله اتقك امل باتق
نفسك لما يجتمع ضميران متصلان احدهما للفاعل والثاني للمفعول ومرجعهما شيء واحد
واذا حذف الفعل بحذف النفس ايضا فصار الضمير منفصلا اذ لم يبق شيء يتصل الضمير به وانا زيد
مثال لكون عامل الضمير معنويا سواء كان الضمير مبتدأ او خبرا اذ الاتصال انما يكون بالامر اللفظي
غير معقول وما انت قائما مثال لكون العامل في الضمير حرفا والضمير مرفوع وانفصال الضمير
واجب في هذا الموضع اذ لو اتصل لزم ان يكون الضمير في بعض المواضع مستترا كما علم في ضمير المرفوع
المتصل والحرف لا يصلح لان يستتر فيه الضمير واما لو كان الضمير منصوبا او مجرورا بالحرف فيجوز كونه متصلا
نحو انه وبه لعدم لزوم المحذور المذكور وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له لان ضاربة صفة لهند وصارت جارية على زيد لانها خبره وذكر
في هذا المثال التباس ولو لم يفصل الضمير اذ يعلم بتأنيث ضاربة وتذكير الضمير الذي بعده ان هندا ضربت
زيدا اذ لو كان المقصود ان زيدا ضرب هندا لكان ينبغي ان يقال هند زيد ضاربها هو وانما التزم
الانفصال في هذا المقام طردا للباب اما في مثل زيد عمرو ضاربه هو لو لم ينفصل الضمير لم يعلم ان الضارب
زيد او عمرو بل الظاهر حينئذ ان الضارب عمرو والصفة جارية على صاحبها واذا انفصل الضمير
علم ان الضارب زيد والصفة جارية على غير من هي له لان الضرب صفة لزيد في الاصل

وقد جرت على عمرو لانها خبر عن عمرو واذا اتصل ضميران واولهما متصل بعامله لكونه متصلا
مرفوعا او بمن تقديمه وكان الخبر من النفس فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله
سواء كان الضمير المرفوع اعرف من الضمير الآخر او لم يكن اعرف منه كما تقول زيد ضربك ولا يجوز ان
تقول ضربت اياك وزيد ضرب اياك واما اذا اجتمع ضميران والحال انه ليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف من الآخر وقدمته اي ذلك الاعرف على الضمير الثاني فلك
الخيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه يعني اذا كان الاعرف مقدما وهو متصل باعتبار اللفظ فكانه لم يفصل
بين العامل والضمير الثاني شيء فيجوز ايراده متصلا واذا الضمير الاول ليس بمرفوع وليس فيه شدة الاتصال
فكانه فصل بين العامل والضمير الثاني فالضمير الثاني منفصل وكذا الحال في ضربيك لان الضمير
المجرور المتصل الذي هو اقدم اعرف من الضمير المخاطب فيجوز ان يكون الضمير المخاطب متصلا كما تقول
اعجبني ضربيك ويجوز ان يكون منفصلا كما في ضربي اياك بناء على اعتبار الجهتين المذكورتين
والا اي وان لم يكن احد من الضميرين اعرف او يكون احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقدما
فهو اي الضمير الثاني منفصل اما على الاول فلان الضميرين متساويان لا وجه لتقديم احدهما
على الآخر من غير مرجح واما على الثاني فلان غير الاعرف على تقدير تقديمه يكون فاصلا قطعا
فانفصال الضمير الثاني واجب على كلا التقديرين نحو زيد اعطيته اياه واعطيته اياك
والمختار في خبر باب كان واخواتها الانفصال اي كون الضمير منفصلا نحو كان زيد قائما
وكنت اياه فان خبر كان في الاصل خبر للمبتدا وخبر المبتدا لابد ان يكون ضميرا منفصلا
لان العامل فيه معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا كما تقول كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن الاتصال واجبا فلا اقل

من جوازه لكن المختار الانفصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول مثل انتم الا كثر ان يكون بعد لولا ضمير مرفوعا منفصلا لانه مبتدأ وخبره واجب الحذف كما تقول لولا انت لكان كذا الى آخرها اى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكذلك الاكثر في الاستعمال كون الضمير المرفوع متصلا بعسى واخواتها فيقال عسيت الى آخرها اى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عسى عسيا عسوا عست عستا عسين عسيت عسينا وانما جاز كون الضمير متصلا لكون عسى فعلا وجاء في بعض اللغات لولاك لكان كذا فقال الاخفش ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع الضمير المرفوع فهو مبتدأ كالضمير المرفوع لان الضمائر تقع بعضها موقع بعض كما تقول انا كانت انت في هذا الموضع ضمير مرفوع واقع موقع الضمير المجرور فيجوز ان يكون الكاف مثل لولاك ضمير مجرور واقعا موقع المرفوع وقال سيبويه لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في الضمير ولولا وسيبويه في نفسه جار في بعض اللغات عساك الى آخرها اى لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا وعساك عساكما عساكم عساك عساكما عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا واعلم انه قال الاخفش ان الكاف ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وقال سيبويه عسى في هذا المقام محمول على لعل لتقاربهما في المعنى ففي هذا المقام ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في الفعل الذي هو عامل في الضمير ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي يعني اذا اتصلت ياء المتكلم مع الفعل الماضي يجب لحوق نون الوقاية في الماضي مطلقا لتبقى آخر الماضي عن الكسرة ولذا يقال لها نون الوقاية فيقال ضربني لانه يجب ويجعل هذا القياس ضربني بانه ضربني وكذا نون الوقاية لازمة

في الفعل المضارع اذا كان عريا اي عاريا عن نون الاعراب كما تقول اضربني ويضربني
وانت مع النون اي مع نون الاعراب فيه اي في الفعل المضارع مخير في ايراد نون الوقاية وعدمها
فيجوز ان تقول يضربانني ويضربانى وتضربانني وتضربانى ويضربونني ويضربونى وتضربونني وتضربونى
وتضربينني وتضربيني فايراد النون قياس على اخواتها العارية عن نون الاعراب وتركها باعتبار ان
نون الاعراب خارج عن الفعل فلا احتياج الى تحفظها عن الكسرة الا ترى ان هذه النون بعد الف
التثنية تصير مكسورة وكذلك انت مع النون في لدن مخير في اثباتها وحذفها اما اثباتها فلحفظ بنائه
على السكون وعلى هذا يدغم فيها نون لدن ويقال لدني واما حذفها فلكونها اسما لا فعلا فيقال
لدني بكسر نون لدن وكذا انت في اخواتها وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل مخير في اثبات النون
وحذفها اما اثباتها فلمشابهة تلك الحروف بالفعل واما حذفها فلكراهة اجتماع النونات ويختار
لحوق النون في ليت لتحقق المشابهة وعدم اجتماع النونات وكذا يختار لحوق نون الوقاية
في من وعن وقد وقط ليبقى هذه الحروف والاسماء على سكونها مع قلة الحروف فيقال مني
وعني وقدني وقطني بتشديد النون وعكسها اي بعكس ليت لعل فالمختار فيها ترك النون
فلعلي اولى من لعلني لكثرة الحروف ولان اللام قريبة من النون في المخرج فتركها اولى ويتوسط
بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعده اي بعد دخول العوامل صيغة مرفوع
منفصل مطابق للمبتدأ افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ويسمى هذا المرفوع فصلا
اي فارقا لفصل بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا مثال توسطه قبل
دخول العوامل زيد هو العالم اذ لو لم يذكر هو احتمل ان يكون العالم خبرا او نعتا لزيد ان يكون
منتظرا له ويكون الخبر مذكورا بعده فلما ذكر هو تعين ان العالم خبر له ليس صفة ومثال توسطه
بعد دخول العوامل كان زيد هو القائم وهذا الضمير المرفوع المنفصل يسمى فصلا عند البصريين لانه يفصل الخبر

عن الصفة وعماداً عند الكوفيين لاعتماد عليه في فصل الخبر عن الصفة وشرطه اي شرط توسط
ذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة او على تقدير كونه معرفة يحتمل ان يكون صفة للمبتدأ
المعرفة فيحتاج الى الفصل او افعل من كذا اي افعل التفضيل المستعمل بمن لانه مشابه
للمعرفة في امتناع دخول الالف واللام عليها وكون المفضل عليه معلوما فهو في
حكم المعرفة وان لم يحتمل ان يكون صفة للمبتدأ المعرفة نحو كان زيد هو افضل من عمرو
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره كما ورد في القراءة الشاذة
وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون فهم مع مابعده جملة اسمية في محل النصب لكونه خبر الكان
ويتقدم قبل الجملة الاسمية او الفعلية ضمير مفرد غائب يسمى ذلك الضمير ضمير الشان
اذا كان مفرداً مذكراً كما تقول هو زيد قائم وقل هو الله احد اي الامر والشان زيد قائم والله احد
والقصة اذا كان مفرداً مؤنثاً كما تقول هي هند مليحة ويفسر ذلك الضمير الغائب بالجملة
المذكورة بعده ويكون ذلك الضمير متصلاً كما مثلت ومستتراً وبارزاً ومنفصلاً والانفصال
والاستتار والبروز على حسب العوامل فان تقتضي العامل الانفصال كما اذا كان العامل
في الضمير معنويا كالابتداء مثلاً يكون منفصلاً وان كان العامل ان واخواتها يكون بارزاً واذا كان
العامل كان واخواتها يكون مستتراً نحو هو زيد قائم وانه قائم وكان زيد منطلق
ففي كان ضمير الشان هو اسمه وزيد والجملة خبر لها وضمير الشان مفسر بها والجملة وحذفه
اي حذف ضمير الشان حال كونه منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة اذا خففت
فانه اي ان بضمير الشان لازم هناك اعلم ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل ازيد
من مشابهة ان المكسورة بسبب ان ان المكسورة المخففة قد جاءت في بعض المواضع كثيراً

وان كلا لما ليوفينهم وتحمل ان المفتوحة المخففة لم يشتهر في بعد وقوع مهملا ولذا قالوا اسمه ان
المفتوحة المخففة وانما ضمير الشان اللازم حذفه لئلا يلزم مرتبة الاشرف على الادنى ثم ان
الضمير انما يكون مؤنثا في الاستعمال اذا وقع المؤنث في الجملة المفسرة له عمدة نحو سها فانها
وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولو لم تكن في تلك الجملة مؤنث او كان غير عمدة بل فضلة
فلا يكون ذلك الضمير مؤنثا في الاستعمال وان كان القياس جواز التانيث فيه مثل انه زيد قائم
وهي ضربت هند لم يوجد في الكلام العرب اسماء الاشارة في الاصطلاح ما اي اسماء
وضع كل واحد منها للمشار اليه وهي خمسة اسماء وكان القياس ان تكون ستة ثلثة
للمذكر وثلثة للمؤنث لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث كما لم يفرقوا بين تثنية المذكر
والمؤنث في الضمائر فاحدها ذا للمذكر المفرد من اي ضمير كان والثاني للمثناه اي تثنية
المذكر وهي ذان في حالة الرفع وذين في حالتي النصب والجر والثالث للمؤنث
الواحد وهي تا ومرادفاتها وهي تي وذي وته وذه وتهي وذهي والمثناه تان
في حالة الرفع وتين في حالتي النصب والجر والخامس لجمعهما وهي اولاء مدا وقصرا
ويلحقها اي يدخل على اوائل اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي كلمة ها لتنبيه الغافل المخاطب
عن الاشارة المقارنة باسم الاشارة وانما يتعين المشار اليه بواسطة تلك الاشارة وتتصل بها
اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف وهي اي حروف الخطاب خمسة
مع ان القياس تقتضي الستة اذ كاف الخطاب للتثنية مشتركة بين تثنية المذكر والمؤنث
فرجعها الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة فيكون المجموع خمسة
وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن ذاك ذاكما ذاكم
ذاكِ ذاكما ذاكن وذانك الى ذانكن على هذا القياس وذلك البواقي وبالجملة لا

فی اسماء الاشارة من ملاحظة حال المشار الیہ من الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
وفی حرف الخطاب من ملاحظة حال المخاطب فیما ذکر ویقال ذا للقریب وذلک للبعید وذاک
للمتوسط اعلم ان اسم الاشارة لو کانت عاریة عن کاف الخطاب واللام وما یقوم مقام اللام
یکون للاشارة الی القریب نحو ذا وان کانت مع کاف الخطاب بلا لام وما یقوم مقامها فللمتوسط
بین القریب والبعید نحو ذاک وان کانت مع اللام فللبعید نحو ذلک وتلک وذانک وتانک
مشددتین واولالک مثل ذلک للبعید لان التشدید قائم مقام اللام واما کلمة ثم وهنا
وهنا فللمکان خاصة بخلاف اسماء الاشارة فانها عامة لکل ما یصلح للاشارة واذ
اسماء الاشارة محتاجة فی تعیین المراد الی الغیر صارت مبنیة واختلفوا فی ذان وتان فقیل مبنیتان وقال بعضهم
انهما معربتان والصحیح انهما مبنیتان لانهم وضعوا للمرفوع صیغة وللمنصوب والمجرور صیغة
اخری علی قیاس الضمائر الموصول الاسمی الموصول هو ما ای اسم لا یتم جزءا
ای لا یکون جزءا تاما من الکلام الا مع صلة ولا یتم الا بصلة وعائد وصلته جملة خبریة
لا انشائیة والعائد الی الموصول ضمیر له ای ضمیر راجع الی الموصول لا الی غیره واعلم
ان الصلة یجب ان تکون جملة لکن صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول
وهو مفرد صورة وجملة معنی اما کونه مفردا صورة فلان اللام الموصولة تشبه لام التعریف
ودخول لام التعریف لا یکون الا اسماء واما کونه جملة معنی فلان قولنا الضارب زید بمعنی ضرب زید علی صیغة المعلوم
والمضروب زید بمعنی ضرب زید علی صیغة المجهول وانما جعلوا صلتها مفردة صورة لرعایة شبهها
وجملة معنی لرعایة حقیقتها وهی ای الموصولات الذی للمفرد المذکر والتی للمفرد المؤنث واللذان
لمثنی المذکر واللتان لمثنی المؤنث بالالف فی حال الرفع والیاء اعنی اللذین واللتین
فی حالتی النصب والجر والاولی والذین لجمع المذکر واللائی واللاء واللای واللاتی

واللواتي لجمع المؤنث ومن جملة الموصولات كلمة من وما فمن مختص بذوي العلم وما غير مختص
وكل منهما مفرد بحسب اللفظ وبحسب المعنى شامل لجميع الاقسام بمعنى انه يستوي فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث وايّ وايّة ايضا من جملة الموصولات فايّ للمذكر وايّة للمؤنث
وذو الطائية يعني ان ذو من الموصولات في لغة قبيلة طي كما قال شاعرهم فان الماء ماء ابي
وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي بئري التي حفرتها وطويتها وذو هذا غير ذو هو معدود
في الاسماء الستة لانه بمعنى الصاحب وذا ايضا من الموصولات لكن لا مطلقا بل اذا وقع بعد ما
الكائنة للاستفهام وذا هذا غير ذا هو معدود في اسماء الاشارة ومن جملة الموصولات
الالف واللام يعني مجموعهما وهو مخفف الذي واخواته لانهم خففوا الذي بحذف الياء
وقالوا اللذ ثم خففوه بحذف الذال فاقتصروا على الالف واللام وعلى هذا القياس حال اخواته
فصار الالف واللام بمعنى الذي او التي وهذا الالف واللام غير الالف واللام التي للتعريف
لان هذا الالف واللام اسم موصول وتلك حرف تعريف وشتان ما بينهما والعائد المفعول
اي الضمير الذي يعود الى الموصول اذا كان مفعولا يجوز حذفه وهذا كثير في الكلام لان المفعول
فضلة والموصول مع الصلة طويل فيطلب التخفيف بالحذف وان كان العائد فاعلا لا يجوز
حذفه وان كان مبتدأ يجوز حذفه لكن حذفه ليس بكثير في الكلام وان كان مجرورا فحذفه
ايضا اقل لانه يؤدي الى حذف حرف الجر فيلزم الحذف الكثير واذا اخبرت باستعانة الذي
واخواته عن تعيين الاسم المبهم الواقع طرفا للنسبة الخبرية المعلومة للمخاطب سواء كانت
النسبة اسنادية او غير اسنادية صدّرتها اي جعلت كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت
موضع المخبر عنه وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند المخاطب ضميرا لها اي ضميرا
راجعا الى كلمة الذي واخرته اي اخرت الاسم الذي خصوصيته غير معلوم للمخاطب

حال كونه خبرا عنه اي عن الموصول مثلا في قولنا زيد منطلق اذا كان الانطلاق متحققا
معلوما للمخاطب لكن تعيين ذلك الشخص لا يكون معلوما ينبغي ان تقال الذي هو منطلق
زيد وان كان كونه زيدا حالا من الاحوال معلوما له ولكن خصوصية الانطلاق والقيام
لا يكون معلوما ينبغي ان تقال الذي زيد هو منطلق فاذا اخبرت عن زيد بها من ضربت
زيدا يعني اذا علم المخاطب انك ضربت شخصا ولكنه لا يعلم ذلك الشخص بالتعيين قلت
الذي ضربته زيد وفي مثل ضرب زيد عمروا ان لم يعلم خصوصية زيد ينبغي ان تقال الذي
ضرب عمروا زيد والضمير الواقع موقع زيد مستتر في الفعل وان لم يعلم خصوصية عمرو ينبغي ان
تقال الذي ضربه زيد عمرو والضمير الواقع موقع عمرو متصل بالفعل ولذا ايضا يقاس عليه
وكذلك باللام اي الالف واللام يعني حكم الالف واللام في الاخبار حكم الذي لكن الاخبار بالالف
واللام انما يتصور في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
الذي هو صلة الالف واللام فان اخبرت عن زيد من ضربت زيدا باستعانة الالف واللام
قلت الضارب انا زيد لانه اذا بني اسم الفاعل من الفعل وجعل صلة للالف واللام صار الالف
واللام عبارة عن المبهم الذي هو في الواقع زيد والضارب هو المتكلم فصار صفة جارية على غير
من هي له فلا بد من ابراز فاعلها كما علم فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة
المذكورة في الاخبار بالذي تعذر الاخبار ومن ثمه امتنع الاخبار بالذي
في ضمير الشان اذ ضمير الشان يجب ان يكون في صدر الجملة المفسرة له اذ المخاطب
يفهم اولا المبهم ويشتاق الى ادراك تعينه ويتوجه اليه فيتقرر ويتمكن في ذهنه عند ذكر تفسيره
فتاخير ضمير الشان عن موضعه وجعله خبرا عن الموصول غير جائز فلا يجوز ان تقال في مثل
هو زيد منطلق الذي هو زيد منطلق هو بان يكون هو الاول قائما مقام ضمير الشان تقديرا:

الى الموصول وهو الثانى الذى هو ضمير الشان خبراً عن الموصول ق وكذا يمتنع الاخبار بالذى فى الموصوف وحده لان الضمير الذى يقع موقع الموصوف لابد ان يكون موصوفا بالصفة لكن الضمير لا يصلح للموصوفية كما علم فيما سبق ففى مثل جاءنى زيد العالم لا يجوز ان يقال الذى جاءنى هو العالم زيد فان هو واقع موقع زيد فلابد وان يكون موصوفا بالعالم وهذا باطل وعلى تقدير كون الضمير مستترا فى الفعل كما هو الواجب فى هذا المثال يلزم كون الضمير المستتر موصوفا بالعالم ق وكذا لا يجوز الاخبار بالذى فى الصفة وحدها مثلا لا يتصور الاخبار بالذى عن العالم فى المثال المذكور لان الضمير الذى وقع موقع العالم صفة لزيد والضمير لا يصلح للوصفية كما لا يصلح للموصوفية واما الاخبار عن مجموع الموصوف والصفة فجائز كما تقول الذى جاءنى زيد العالم فان الضمير الذى وقع موقع الموصوف والصفة معًا مستتر فى الفعل وراجع الى الموصول ومجموعهما خبر عن الموصول ق وكذا يمتنع الاخبار بالذى فى المصدر العامل لان الضمير الذى يقع موقع المصدر لابد ان يكون عاملا مثل عمله لكن لا يتصور كون الضمير عاملا ففى مثل اعجبنى ضرب زيد عمرواً لا يجوز الاخبار بالذى عن الضرب وحده لان الضمير الواقع موقعه لابد ان يجعل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا وهذا غير متصور لكن يجوز الاخبار عن المصدر ومعموله معًا نحو الذى اعجبنى ضرب زيد عمرواً فان الضمير الواقع موقع المصدر ومعموله معًا مستتر فى الفعل وراجع الى الموصول والمصدر مع معموله خبر عن الموصول ق وكذا يتعذر الاخبار بالذى فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة والضمير معرفة فلا يجوز ان يكون الضمير واقعا موقع الحال ق وكذا يتعذر الاخبار بالذى فى الضمير المستحق لغيرها اى فى الضمير المستحق لان يعود الى غير كلمة الذى لان الضمير الواقع موقعه

لا بد ان يعود الى مستحقه فيلزم ان لا يكون في الصلة ضمير عائد الى الموصول وهذا باطل او الى الموصول
فيبقى ذلك الغير بلا عائد مثلا في قولنا زيد ضربته لا يجوز الاخبار عن الضمير المفعول بان يقال الذي
زيد ضربته اذ على تقدير عود الضمير الى الموصول يلزم بقاء المبتدأ بلا عائد مع انه لا بد للخبر الجملة
من عائد يربطها بالمبتدأ وعلى تقدير عوده الى المبتدأ يلزم خلو الموصول عن العائد كذا
يتعذر الاخبار بالذي عن الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغير الموصول
لان الضمير الواقع موقع ذلك الاسم ان عاد الى الموصول بقي المستحق بلا عائد وان عاد
الى المستحق يلزم خلو الموصول عن العائد ففي مثل زيد ضربت غلامه لا يجوز الاخبار عن غلام
بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لان الضمير الواقع موقعه ان عاد الى الموصول بقي المبتدأ
بلا عائد وان عاد الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد واعلم ان كلمة ما قد تكون حرفا وهي اما كافة
نحو انما زيد قائم او نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وقد تكون اسما وهي الاسمية موصولة
نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك
او بجملة نحو قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء نحو فنعما هي اي فنعم شيئا هي وصفة لامر ما يسود من يسود اي لامر
ما مؤكد كلمة من مثل ما اي كلمة ما في جميع الاقسام الا في التامة والصفة فان كلمة
من لا تجيء تامة ولا صفة اما الموصولة فنحو عرفت من ضربته والاستفهامية نحو من عندك والشرطية
نحو من تضرب اضربه والموصوفة بالمفرد نحو وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي
شخص غيرنا وبالجملة نحو رب من انضجت غيظا صدره اي رب شخص موصوف بمن ذكر وكذا
اي واية كمن في جميع الاقسام الا انها قد تجيء صفة ايضا بخلاف من اما الموصولة فنحو

قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا او الاستفهامية نحو ايهم عندك او الشرطية
نحو ايهم تكرمني اكرمه والموصوفة نحو يا ايها الرجل ويا ايتها النفس والصفة نحو مررت برجل اي رجل
وهي اي كلمة اي مع مؤنثها معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد وانما صارت معربة مع ان الموصولات
باجمعها مبنية لمشابهتها بالحرف في الاحتياج الى الغير لانها مستلزمة للاضافة ولزوم ها التنبيه
في يا ايها الرجل لتكون عوضا عن المضاف اليه والاضافة من خواص الاسم فاستثنيت قوية
بالاضافة والاصل في الاسماء الاعراب فرجعت الى اصلها لكن اذا حذف صدر صلتها تاكد مشابهتها
بالحرف في الاحتياج الى امر آخر غير الصلة وهو القرينة لان الحذف لا يكون بلا قرينة فلا تكون
الاضافة مقاومة للمشابهة فهي مبنية على الضم كما في سورة النداء مثلا وفي ماذا صنعت
وجهان احدهما ما الذي صنعت على ان يكون ما استفهامية وذا بمعنى الذي اي ما الذي صنعته
فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع على انه خبر مبتدأ محذوف كما تقول خير اي الذي
صنعته خير ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والآخر اي شيء على
ان يكون ما استفهامية في محل النصب بالفعل المذكور بعده وذا زائدة اي اي شيء صنعت
وجوابه نصب على انه مفعول لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل منهما جملة فعلية كما تقول خيرا اي صنعت خيرا اسماء الافعال عبارة عن الاسماء التي تكون
صيغها مخالفة لصيغ الافعال مع تاديتها معانيها فمنها ما كان بمعنى الامر والماضي مثل
رويد زيدا اي امهل مثال لما كان بمعنى الامر ومن امثلته بله زيدا اي دعه وصه
اي اسكت وهلم زيدا اي قربه واحضره وهات الشيء اي اعطه وهاء زيدا اي خذه وحيهلا اي

اي بعد كذا شتان فيه اي افترق مثال لما كان بمعنى الماضي وهذان القسمان مبنيان لمشابهتهما
لمبني الاصل اعني الامر الحاضر والفعل الماضي ومن جملة اسماء الافعال صيغة فعال بمعنى الامر
الحاضر وهذه الصيغة من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى
اترك وضراب بمعنى اضرب ومناع بمعنى امنع ولا كلام في بناء فعال الذي بمعنى الامر وكذا فعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل
يا فساق بمعنى يا فاسقة ويا خباث بمعنى يا خبيثة مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا يعني كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر كذا فعال المصدر معدول عن المصدر
المعرفة والصفة معدول عن فاعلة وانما اعتبر العدل في البناء لان المشابهة في الزنة غير كافية فيه
والا لزم كون سلام وكلام مبنيا وفي فعال علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب علم
لنساء اختلاف فانه مبني في الحجاز اي في لغة اهل الحجاز كاخواتها الثلث ومعرب في لغة
بني تميم الا ما كان في آخره راء نحو حضار فمبني على الاكثر منهم لان الراء في مخرجه كالحرف المكرر
فيحتاج الى الامالة للتخفيف ولا يتيسر الامالة الا على تقدير كونه مبنيا على الكسر واما على تقدير الاعراب
فلا كسر حتى يتيسر الامالة واما الذين قالوا باعراب فعال علما للاعيان المؤنثة فذهبوا الى انه غير
منصرف للعلمية والتانيث نحو جاءتني حذام ورأيت حذام ومررت بحذام ولا حاجة في منع صرفه
الى تقدير العدل كما سبقت الاشارة اليه وبعضهم لم يفرقوا بين حذام وحضار وجعلوا كلا منهما معربا
وهذا القول اقرب الى القياس والذين قدروا العدل في قطام لمنع الصرف في لغة بني تميم مع انه
لا احتياج الى هذا التقدير كما عرفت متمسكين بان نحو اخواتها الثلث قد قدر فيها العدل فناسب
ان يقدر العدل ههنا ايضا وان لم يكن تقديره محتاجا اليه لمنع الصرف وبهذا ظهر وجه ذكر باب قطام
في اكثر نسخ المتن في باب منع الصرف وحذفها في بعضها من جملة المبنيات اللازمة البناء لاسماء

الاصوات وهي عبارة عن كل لفظ حكي به صوت من الاصوات او صوت به للبهائم فالاول
كغاق حكاية عن صوت الغراب والثاني كنخ لاناخة البعير اسماء الاصوات كاسماء الافعال
كثيرة جدا وما ذكره المصنف قليل منها على الوجه الجلي الكلي ومن جملة المبنيات المركبات والمراد
بها كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن الجزء الثاني من كلمتي الاسم
المركب من كلمتين حرفا من حروف العطف وغيره بنيا يعني كل واحد منهما اي الجزئين بنيا اما الجزء
الاول فلكونه بمنزلة صدر الكلمة كزاء زيد اما الثاني فلتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر وحادي عشر
واخواتها اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر الا اثني
واثنا عشرة فان الجزء الاول منهما معرب لشبهه بالمضاف بحذف النون في التركيب مع كون الجزء الثاني
مبنيا كالاول وان لم يكن الجزء الثاني متضمنا لمعنى الحرف اعرب الثاني كبعلبك ومعد يكرب
وحضرموت فانها معربة مع منع الصرف ويبنى الاول في الافصح اي افصح اللغات وفي هذا القسم
لغتان آخران احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني كما تقول
هذا بعلبكٍ رأيت بعلبكٍ مررت ببعلبكٍ الثاني اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف الثاني كما تقول هذا بعلبكَ رأيت بعلبكَ مررت ببعلبكَ لكن اللغة الاولى افصح
واولى ومن جملة المبنيات الكنايات المقصود بالكنايات في هذا المقام الكنايات المبنية
لا الكنايات المعربة نحو فلان وفلانة لان البحث انما هو عن المبنيات كم وكذا للعدد
وكيت وذيت للحديث اعلم ان الكناية لفظ دال بالابهام على معنى مفسر بلفظ آخر فعلى
هذا كم لا يكون من الكنايات لانه اما سؤال عن عدد مبهم او اخبار عن عدد كثير مبهم ولا يعتبر في
كل منهما كون العدد المبهم مفسرا بلفظ آخر وانما اورد في هذا المقام لمناسبته كذا في كونه للعدد ثم
ان كم الاستفهامية مبنية لتضمنها معنى همزة الاستفهامية وكم الخبرية ايضا مبنية لموافقتها لها

في اللغة وكذا المبني لكون في اسن اسماء الاشارات ذيت وذيت اي كذا كما تبين من الجملة والتمييز

فالاصل كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لانها جاءت على العدد المتوسط وهو من احد عشر

وما دون المائة ومميزه مفرد منصوب كما يعلم ومميز كم الخبرية مجرور مفرد تارة كما في العدد الكثير

نحو مائة رجل ومجموع اخرى كما في العدد القليل نحو ثلثة رجال فيقال كم رجل عندي وكم رجال

وتدخل كلمة من فيهما اي في مميز كل واحد منهما لكون ذلك المميز مجرورا بمن في لا يجوز الغبار

حرف الجر ان كان ثمه ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فلانها

تدل على نوع من انواع الكلام وهو الاستفهام فلا بد ان يكون لها صدر الكلام ليعلم انه من اي نوع

من انواع الكلام ولا يبقى للمخاطب تردد واما الخبرية فلمشابهتها لكم الاستفهامية واشتمال

لها الخبرية لكون ما بعدها خبرا لها فيتضمن الاخبار عن الكثرة وان كانت هي ايضا لانشاء التكثير نحو كم رجل

عندي فحصول رجل عند المتكلم بطريق الخبر واستكثاره اياه بطريق الانشاء وهذا ايضا نوع من انواع

الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية

يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون

بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره بان لا ينصب الفعل ضميره او متعلق ضميره فيما بعده

انضم عامله على شريطة التفسير كان منصوبا على حسبه اي على حسب مقتضيه الفعل فيجوز

ان يكون مفعولا به كما تقول كم رجلا ضربت وكم رجل ضربت ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا كما تقول

كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت ويجوز ان يكون ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت وكل ما اي كل

واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر او اسم مضاف فمجرور اي كم

مجرور المحل بذلك الحرف او بذلك المضاف نحو بكم رجلا مررت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت

وغلام كم رجل ضربت فالغلام في هذا المثال منصوب بكونه مفعولا به لضربت ولا يبطل صدارة كم

بواسطة حرف الجر او المضاف لان الجار مع المجرور والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة
فيقدر معنى الاستفهام قبل حرف الجر والمضاف كانه قيل العشرين رجلا مررت ام بثلاثين وغلام عشرين
رجلا ضربت ام غلام ثلاثين فكذا اي وان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا قبله حرف جر او اسم
مضاف فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا سواء كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره كما تقول كم رجلا ضربته او ضربت غلامه كم رجل ضربته او ضربت غلامه او اسم نكرة
نحو كم درهما مال لك او ظرف نحو كم درهما عندك او اسم معرفة نحو كم درهما مالك في جميع هذه المواضع كم
مرفوع على الابتداء وما بعده خبره على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره في مثل كم درهما مالك كم في
محل الرفع على انه خبر مبتدأ وما لك مرفوع على الابتداء على قياس ما علم في من ابوك والمذكور في المتن
مذهب سيبويه وكم خبر وما بعده مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكم يوما صيامك وكذلك
اي مثل كم في وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط فانه ان كان بعد هذه الاسماء فعل غير مشتغل
عنها بضميرها او متعلق ضميرها فهي منصوبة على مفعولية ذلك الفعل كما تقول من ضربت اي اي شخص
ضربت ومن تضرب اضرب فلو كان من مفعول الشرط لكونه اقرب يكون مفعول الجزاء معنى وفاء اي
شخص تضرب اضربه ولو كان مفعولا للجزاء يكون مفعول الشرط معنى وفاء اي شخص تضربه اضرب وان كان
قبل هذه الاسماء حرف او اسم مضاف يكون مجرورا محلا كما تقول بمن مررت وغلام من ضربت
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب والا فهذه الاسماء مرفوعة على الابتداء نحو من عندك ومن ابوك
على مذهب سيبويه وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت علي عشاري
ثلثة اوجه احدها النصب على ان يكون كم استفهامية والثاني الجر على ان يكون كم خبرية و
التقدير بين كم في محل الرفع على انه مبتدأ وخبره فدعاء قد حلبت الخ والثالث رفع عمة على ان
مميز كم محذوف اي كم مرة او كم حلبة ويجوز في ذلك المحذوف النصب والجر بناء على كون كم استفهامية

او خبرية وعلى التقديرين كم منصوب المحل على المصدرية او الظرفية وعمة مرفوعة على الابتداء وكم
عمة وجملة قد حلبت اما خبر للمبتدا او خالاتك تابعة لعمة في الرفع والنصب والجر بحكم العطف البيت
للفرزدق يهجو جريرا بان عماته وخالاته لكثرة الخدمة صارت فدعاء اي منقلبة الكف والقدم
وفي لفظ على اشارة الى انه كاره بخدمتها لخستها وسوء خلقتها وقد يحذف مميز كم في مثل كم مالك
وكم ضربت اي كم درهما مالك وكم ضربة ضربت او كم مرة ضربت الظروف منها ما قطع عن الاضافة
اعلم ان اكثر الظروف معربة وقليل منها مبنية فلذا قال فيما تقدم ولبعض الظروف واشار في هذا المقام بقوله
والظروف الى تلك الظروف المبنية فمن تلك الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة مع ان الظرفية تقتضي
الاضافة كقبل وبعد وقدام وامام وتحت وفوق وخلف ووراء اذ عند حذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية يكون مشابها بالحرف في الاحتياج الى الغير وهو المضاف اليه فيكون مبنيا وعند ذكر
المضاف اليه معه لا يكون الاحتياج في غاية القوة فيكون منصوبا على الظرفية كما تقول جئت
قبل زيد او بعده او مجرورا بحرف الجر كما تقول جئتك من قبل زيد ومن بعده وبالجملة على تقدير
حذف المضاف اليه وكونه منويا مرادا في المعنى تشتد احتياج الظرف اليه فيكون مبنيا على الضم لكن
يخالف حركة البنائية حركته الاعرابية ومن هذا القبيل لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل
ذلك ومن بعد ذلك وانما قلنا ان المضاف اليه يجب كونه منويا مرادا في المعنى اذ على تقدير كونه
محذوفا فانسيا منسيا يكون الظرف معربا كما قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات واجرى مجراه في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير وليس غير ولذا
حسب فانها لكثرة الاستعمال بالاضافة مثل الظروف المقطوعة ومنها اي من جملة الظروف
المبنية حيث وهو موضوع لمكان تقع فيه النسبة ولذا لا يضاف الا الى جملة في الاكثر
فيشبه الظروف لانها غالبة الاضافة الى الجملة فمبني على الضم تشبيها فاذا اضيف الى مفرد

كما قال الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا فيكون معربا لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة
وان اعتبر علة الاضافة الى الجملة فيكون في هذا الحال ايضا مبنيا كما انشد وذا الاضافة الى المفرد ومنها
اي من الظروف المبنية كلمة اذا وهي للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة
على الماضي وفيها معنى حرف الشرط وبناؤها من هذه الجهة ولذا اختير بعدها الفعل
كما علم فيما سبق وقد يكون كلمة اذا للمفاجاة كما تقول خرجت فاذا السبع واقف اي خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع او مكان وقوفه فيلزم المبتدأ بعدها اي بعد اذا المفاجاتية غالبا
ليكون فرقا بين اذا هذه واذا الشرطية ومنها اي من الظروف المبنية كلمة اذ للماضي
ويقع بعدها الجملتان الفعلية والاسمية بخلاف اذا الشرطية اذ لا يقع بعدها الا الجملة
الفعلية وبناؤها لكونهما مثل وضع الحروف ومنها اي من الظروف المبنية اين وانى للمكان
مستفهما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط كما تقول اين زيد وانى زيد اي في
اي مكان هو واين تجلس اجلس وانى تجلس اجلس اي في اي مكان تجلس ظرف للشرط او الجزاء
اي في اي مكان تجلس اجلس فيه او في اي مكان تجلس فيه اجلس وسبب بناء كل منهما تضمن معنى الشرط
او الاستفهام وعلى هذا القياس سائر اخواتها من الظروف المبنية ومتى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط كما تقول متى القتال اي في اي زمان القتال ومتى تجلس اجلس اي في اي
زمان تجلس اجلس والمشهور عند النحاة ان متى واخواتها مثل اين وانى من معمولات الشرط لا الجزاء
وان كان كونها من معمولات الجزاء ايضا صحيحا من حيث المعنى كما سبق آنفا ومن الظروف المبنية
ايان للزمان مستفهما عن الزمان الذي له وقع وفخامة في الافهام نحو ايان يوم
اي اي زمان او في اي زمان يوم القيمة ومنها اي من الظروف المبنية كيف للحال
اي للسؤال عن الحال استفهاما كما تقول كيف زيد اي صحيح ام سقيم فان كان بعده اسم

فهو في محل الرفع على خبرية منه وان كون بعده فعل كما تقول جئت مذ دخل الحجاج اي مذ
اي زمان اتى دخل حجت اركما امر ما شيئاً من الظروف المبنية مذ ومنذ وهما تكونان بمعنى
اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما قبلهما اي يقع بعدهما الاسم المفرد المعرفة
فاول المدة تستعين بعلم لمجموع المدة بعدها كما تقول رأيته مذ يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة وقد
يكون بمعنى الجميع اي جميع المدة فيليهما اي يقع بعدهما المقصود بالعدد
اي الزمان الذي قصد بيانه مشتملا اي بعد المستغرق جميع اجزائه كما تقول رأيته مذ يومان
او شهران او سنتان وسبب بنائهما اشتهر المذ ومنذ الحرفين لفظاً ومعنى وقد يقع بعدهما
اي بعد مذ ومنذ للمصدر نحو ما رأيته مذ سفره او الفعل نحو ما رأيته مذ سافر او ان سواء كانت
مخففة نحو مذ ان سافر او مثقلة نحو مذ انه سافر فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور اي
لا بد من تقدير الزمان المضاف الى احد هذه الامور في هذه الصور الاربعة اذ المعنى مذ زمان سفره
وعلى هذا القياس فهو اي كل واحد من مذ ومنذ على جميع التقادير المذكورة في محل الرفع
على انه مبتدأ وما بعده خبره اي اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان او اول المدة
زمان سفره الى آخره خلافا للزجاج اذ عنده ما بعده مبتدأ وهو خبره ويلزم عليه
ان يكون المبتدأ في مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك ليس بجائز ومن الظروف المبنية لدى
ولدن بمعنى عند والفرق انه يجوز ان يقال المال عند زيد في حال كونه عنده وفي حال كونه
في خزينته ولا يجوز ان يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا اذا كان المال حاضرا عنده وقد جاء
لدن ولدن ولدن ولدى لد لد وسبب بنائها اي لدى ولدن واخواتهما ان لد ولدن على هيئة بعض
الحروف فجعلوا جميع لغاتها مبنية طرداً للباب ثم لدى واخواتها دائماً مضافة الى ما بعدها وما بعدها
مجرور بها لكن في بعض لغات العرب ينصب بلدن لفظة غدوة لان نونها شبيهة بالتنوين

في كونها تحذف تارة وتثبت اخرى كما في مثل قط تثبتاً من الظروف المبنية قط للماضي المنفي
اي لاستغراق الماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي لاستغراق المستقبل المنفي وسبب بنائهما
ولاتهما على الاستغراق الذي هو معنى اللام الحرفية والظروف المضافة الى الجملة بالذات
او بواسطة كلمة اذ يجوز بناءها على الفتح للخفة ويجوز اعرابها ايضاً نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين فيجوز
كون لفظ اليوم مبنياً على الفتح لاضافته الى الجملة التي بعده ويجوز ان يكون يوم مرفوعاً على انه خبر
مبتدأ وكذا كقوله تعالى ومن خزي يومئذ اذ يجوز كون اليوم مجروراً على انه مضاف اليه
ويجوز ان يكون مبنياً على الفتح لانه مضاف الى الجملة بواسطة اذ وتقدير الكلام يوم اذ كان كذا لفظ
حذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين وكذلك اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء والاعراب
مثل وغير المذكورين مع ما وان المصدريتين وانّ لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة فيجوز
الاعراب والبناء على الفتحة كما تقول قيامي مثل ما قام زيد ومثل ان قام زيد ومثل ان زيداً قائم
او قيامي غير ما قام زيد الى آخره المعرفة والنكرة اي هذا باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله ما وضع لشيء متناول للمعرفة والنكرة كليهما وخرج بقوله
بعينه النكرة وهي اي اقسام المعرفة خمسة احدها المضمرات وقد تقدم ذكرها وثانيها الاعلام
وثالثها المبهمات وهي عبارة عن الموصولات واسماء الاشارات كما سبق ورابعها ما عرف
باللام والنداء اعلم ان المعرف بالنداء قد علم مما تقدم كما تقول يا رجل وتقصد الشخص المعين
واما المعرف باللام فهو اما للجنس نحو الرجل خير من المرأة او للاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات اي جميع الناس في خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات او للعهد
نحو جاءني الرجل وخامسها المضاف الى احدها معنى يعني اضافة معنوية اذ الاضافة
اللفظية لا تفيد تعريف المضاف نحو غلامك وغلام زيد وغلام هذا العلم ما وضع لشيء بعينه

غیر متناول غیرہ بوضع واحد فقولہ ما وضع لشیٔ بعینہ متناول لجمیع المعارف وخرج
بقولہ غیر متناول غیرہ جمیع المعارف ودخلت الاعلام المشترکۃ فی التعریف بتقییدہ بوضع واحد
کما اذا کان زید علما لشخصین لانہ یدل علی ہذا التقدیر متناول لغیرہ لکن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددۃ
بخلاف انا وانت وہذا والرجل لانہا بوضع واحد متناولۃ للامور المتعددۃ کما فصل فی السابقۃ
واعرفہا ای اعرف المعارف المضمر المتکلم اذ لا التباس فیہ ولا اشتباہ فیہ اصلا ثم المضمر
المخاطب ثم الغائب والمضاف الی احدہا فی مرتبۃ ما اضیف الیہ وقال بعضہم اعرف المعارف
العلم الشخصی لانہ لیس بمتناول بوضع واحد الا شیئا واحدا بخلاف المضمرات وسائر المعارف بالفعل
لانہا بوضع واحد یتناول امورا متعددۃ وبعضہم قال اعرف المعارف اسماء الاشارۃ اذ معناہا معلوم
والحق المذہب الاول ہو الاشہر والنکرۃ ما وضع لشیٔ لا بعینہ کرجل وامراۃ وانسان
وفرس اسماء العدد ما وضع لکمیۃ احاد الاشیاء ای لبیان مقدار احاد الاشیاء
وافرادہا کما تقول ثلثۃ رجال فیعلم ان احاد الرجل ثلثۃ وعلی ما ذکر فی التعریف یکون الواحد
والاثنان من اسماء العدد لانہما یقعان فی الجواب اذا سئل عن معدود وعددہ بکم کما تقول
واحد او اثنان فی جواب من قال کم رجلا عندک وقد خالف بعض اہل الحساب فی کون الواحد
والاثنین عددا واصولہا ای اصول اسماء العدد اثنتا عشرۃ کلمۃ واحد
الی عشرۃ ومائۃ والف وباقی مراتب الاعداد ماخوذۃ منہا اما بالترکیب او بالعطف
او بالحاق بصیغۃ التثنیۃ کمائتین والفین او بصیغۃ الجمع سواء کان الجمع قیاسیا کالمئات ومئین
والالاف والالوف او غیر قیاسی کعشرون واخواتہا والتفصیل انک تقول فی المفرد المذکر
وتثنیتہ واحد واثنان وفی المؤنث المفرد وتثنیتہا واحدۃ واثنتان وثنتان
فالتذکیر والتانیث فی ہذا المقام علی الوجہ المشہور وتقول فی المذکر ثلثۃ الی عشرۃ

بزيادة التاء نحو ثلثة رجال وعشرة رجال وفي المؤنث ثلث الى عشر بدون التاء نحو ثلث نسوة
وعشر نسوة وهذا مخالف للمشهور ووجهه ان المذكر متقدم على المؤنث وهو لكون الثلثة جماعة
وجمع المذكر مؤنث لفظي فلرعاية تانيثه اثبتوا التاء في المذكر وسقطوها عن المؤنث للفرق
بين المذكر والمؤنث واذا جاوزت عشرا تقول احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو
احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو
اثنتا عشرة امرأة وثنتا عشرة امرأة وهذا في الحقيقة تركيب الواحد والواحدة مع العشرة لكنهم
غيروا الواحد الى احد والواحدة الى احدى تخفيفا واذا كان لفظ عشر غير مركب مع غيره تثبت التاء
في المذكر وتسقط عن المؤنث على خلاف القياس المشهور وبعد التركيب يرجع الى الاصل فتثبت
في المؤنث وتسقط عن المذكر فيقال احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة وعلى هذا القياس اثنا عشر
رجلا واثنتا عشرة امرأة وتقول في المذكر ثلثة عشر الى تسعة عشر وفي المؤنث ثلث
الى تسع عشرة بابقاء الجزء الاول على حاله الذي كان قبل التركيب فيكون بالتاء في المذكر
وبدونها في المؤنث وتذكير الثاني في المذكر وتانيثه في المؤنث لرجوعه الى الاصل نحو ثلثة عشر رجلا
وثلث عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة وتميم تكسر الشين اي شين العشرة
المركبة مع غيرها في المؤنث وتقول عشرون واخواتها السبع التي على صورة صيغة
الجمع المذكر السالم فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق فتقول عشرون رجلا وعشرون
امرأة وتقول فيما زاد على عشرين احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث نحو
احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ثم بالعطف بلفظ ما تقدم من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون رجلا وثلثة وعشرون رجلا واثنتان وعشرون وثنتان وعشرون امرأة
وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف

من الواحد ومائتان والفان في التثنية من غير فرق فيهما بين المذكر والمؤنث
ثم فيما زاد وصل المائة والالف بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد على
صورة ما تقدم من غير تغيير فيقال في احد ومائة واحدة ومائة واحد ومائة واحد ومائة واثنان في مثال
ومائة ومائة وثلثة رجال ومائة وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا ومائة واحدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا ومائة واثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا ومائة وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
وكذا الحال في مثنية المائة والالف ويجوز عكس العطف في الكل والاصل في ثماني عشرة
فتح الياء وجاز اسكانها اي اسكان الياء وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها مكسورة قبل حذف الياء فينبغي ان يكون بحالها بعد حذفها اليه واعلم ان الفاظ الاعداد موضوعة
للمعاني العددية المعينة لكن الاجناس التي تتعلق بها تلك المعاني مبهمة ولا تدل الفاظها على تلك الاجناس
على التعيين فلا جرم احتيج في تلك الالفاظ الى ذكر التمييز لتعيين الجنس مثلا عشرون بمعنى عدد معين
ولا ابهام في معناه لكن الابهام في انه من اي جنس هو فلابد له من مميز ولما اراد ان يبين مميز
مراتب الاعداد فابتدأ من الثلثة اذ لا مميز للواحد والاثنين كما ستبين فقال ومميز الثلثة
الى العشرة مخفوض اي مجرور لاضافة العدد الى المعدود ومجموع رعاية لمطابقة اللفظ
للمعنى ونية الجمعية يجوز ان يكون لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر وهذه القاعدة مطردة
الا في ثلثمائة الى تسعمائة يعني اذا كان مميز الثلث واخواته الى التسع لفظ المائة فمميزها
مجرور مفرد وكان قياسها ان يجمع على مآت ومئين وانما ترك هذا القياس وجوز
اضافتها الى المائة بوجه الكثرة فيها فاثبت الجمع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد اما النصب فلتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلان التنوين

مقدّرة والمعنى اذ صل احد عشر احدٌ وعشرة واما في عشرين وما زاد عليه الى تسعة وتسعين فلان ثبوت النون
ليست بان الجمع بل شبيهة بها فعلى تقدير الاضافة لا يمكن حذفها ولا اثباتها فتركوا التمييز على اصله
وتمييز الف ومائة وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مخفوض بالاضافة كما علمت
في ثلث مفرد لانه لما كان العدد كثيرا اكتفوا في المميز بالمفرد لبيان الجنس ولم يراعوا المطابقة
نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والفا رجل والفا امرأة
لسقوط النون بالاضافة والاف رجل والاف امرأة واذا كان المعدود بحسب المعنى مؤنثا
واللفظ مذكرا كما اذا اطلق الشخص او الاشخاص على النسوة او بالعكس كما اذا اطلق
لفظ النفس على المذكر فالوجهان فان شئت قلت في الاول ثلثة اشخاص من النساء وان
راعيت المعنى قلت ثلث اشخاص وفي الثاني ان شئت قلت ثلثة انفس من الرجال لرعاية المعنى
وان شئت قلت ثلث انفس لرعاية اللفظ ولا يميز واحد واثنان فلا يقال واحد رجل وثنتا
رجل استغنوا بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد
يعني ان مميزهما يدل على الجنس وعلى تعيين العدد المقصود بلا اشتباه فان رجل يدل على الجنس
وعلى الوحدة ورجلان على الجنس والتثنية فلا يجتمع العدد مع المميز بطريق التمييز كما في سائر
الاعداد ولكن يمكن ان يجعل العدد هاهنا صفة مؤكدة للمميز نحو اله واحد والهين اثنين وتقول
في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره اي باعتبار تصيير ذلك المفرد عدد الناقص ازيد عليه
بواحد الثاني ومعناه مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه فهو اسم فاعل مشتق من اثنين وهكذا
حال الثالث واخواته الى العاشر وانما ابتدء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيرا والتذكير والتانيث في هذه الاسماء على قاعدة التذكير والتانيث في اسماء
الفاعلين فيقال في المذكر الثاني وفي المؤنث الثانية الى العاشر والعاشرة

وتقول فی المفرد من المتعدد باعتبار حاله ای حال ذلک المفرد ومرتبته فی التعدد فالاول
عبارة عن بیان مرتبة المفرد من المتعدد والاول والثانی فی المذکر ولم یقل الواحد لانه
یدل علی نفس العدد لا علی المرتبة بخلاف الاول والاولی والثانیة فی المونث الی العاشر
والعاشرة واعلم ان الثانی والثالث غیرهما من الاسماء وان کانت علی صیغة اسماء الفاعلین
لکنها لیست باسماء الفاعلین حقیقة لفقدان معنی الفعل فیها اعنی الحدث ولذا لا تعمل النصب
بخلاف ما اذا کانت بمعنی التصییر واذا جاوزت العشرة فانما تکون باعتبار الحال لا باعتبار التصییر
الذی لیس فی احد عشر ومافوقه معنی الفعل لیکون الاسم مأخوذا منه بطریق اسم الفاعل بمعنی التصییر
فتقول فی المذکر فیما فوق العشرة الحادی عشر بتذکیر الجزئین وفی المونث الحادیة عشرة
بتانیث الجزئین الی التاسع عشر والتاسعة عشرة وکلا الجزئین مبنیان وبعض من اجاز ان الحادی من المتعدد یکتفی فیه باعتبار
واما بیان الحال فی قیاس الاول ای فی المفرد من المتعدد وباعتبار التصییر ثالث اثنین ای مصیرهما ثلثة یعنی انه
لا یجوز اضافته الی العدد الذی فوقه ولا الی العدد المساوی له اذ لا یمکن علی شیء من التقدیرین
اعتبار معنی التصییر فلا یقال بهذا المعنی ثالث ثلثة ولا ثالث اربعة بل انما یکون اضافته الی العدد
الانقص منه بمرتبة فیقال ثانی الواحد وثالث اثنین ورابع ثلثة کقوله تعالی ما یکون من نجوی ثلثة
الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم من ثلثتهما ای ثالث اثنین بهذا المعنی مأخوذ من قولهم
ثلثتهما ای صیرت الاثنین ثلثة وتقول فی المفرد من المتعدد وباعتبار حاله ثالث ثلثة
ای احدها واضافته لا یکون الا الی العدد المساوی لعدده کثالث ثلثة وثانی اثنین
ولا یجوز اضافته الی العدد الاقل منه وان جاز الاضافة الی العدد الذی فوقه لکن الاضافة
الی المساوی اشهر واکثر وتقول فی اضافة الاسم المتعدد الماخوذ من احد عشر واخواته
الی العدد المساوی له بوجهین حادی عشر احد عشر فی المذکر معناه واحد من احد عشر

بشر وبابت بالعادية عشرة واحدى عشرة في المؤنث على الثاني اي اعتبار بيان الحال
خاصة او الاعتبار الاول بالتجاوز العشرة وان شئت حذفت العشرة من تلك الاسم
للتوانكون في المثانات البيوت فانت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاول ح لان التركيب الذي هو سبب البناء ليس باق فيه المذكر والمؤنث اعلم
ان التذكير والتانيث كالتعريف والتنكير من خواص الاسماء واطلاق التذكير على الفعل في الجملة
بطريق المجاز والتانيث في مثل ضربت لدلالتها على تانيث الفاعل فهو في الحقيقة راجع الى الفاعل
وكذا الحال في التانيث المؤنث فالمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر
بخلافه يعني ما لا يكون فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء الزائدة
في آخر الكلمة وهذه التاء قد تكون ملفوظة نحو ضاربة وضاربات وظلمة وغرفة وقد تكون مقدرة
نحو هند وعين وزينب وعقرب والدليل على تقدير التاء في هند وعين ظهورها في التصغير فيقال هنيدة
وعيينة وفي زينب وعقرب ان الحرف الرابع في المؤنث السماعي قائم مقام التاء ولذا لا تظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية وانما قدم هذه العلامة لكونها اكثر والالف
سواء كانت ممدودة وهي عبارة عن الالف الزائدة التي تكون بعدها همزة نحو حمراء
او مقصورة وهي عبارة عن الالف الزائدة التي لا تكون بعدها همزة نحو حبلى وبشرى فالالف
التي في رداء وكساء او في العصا والرحى ليست علامة للتانيث واعلم ان هذه العلامة
في الاسم لا تكون الا ملفوظة لا مقدرة وهو اي المؤنث قسمان حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة سواء كان فيه الف ممدودة نحو حمراء او
صفة للمرأة او مقصورة نحو حبلى او تاء ملفوظة نحو ضاربة او مقدرة نحو هند وزينب والمؤنث
اللفظي بخلافه اي بخلاف المؤنث الحقيقي سواء كان فيه الف ممدودة نحو صحراء او

صفة لشمائة او مقدرة نحو بشرى او تاء ملفوظة كنت او مقدرة كظلمة وغرفة وعين
وعقرب واعلم ان اللفظي في هذا المقام مقابل للحقيقي وفي باب ما لا ينصرف مقابل للمعنوي والمؤنث
المعنوي ما فيه تاء مقدرة سواء كان مؤنثا حقيقيا نحو هند او غير حقيقي نحو عين وعقرب والمراد
باللفظي ههنا ما فيه تاء ملفوظة سواء كان مؤنثا حقيقيا كامرأة وناقة او غير حقيقي كظلمة وغرفة
واذا اسند اليه اي الى المؤنث الحقيقي الفعل سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره
فبالتاء اي التاء واجبة في فعله الذي اسند اليه الا عند الفصل نحو جاءت امرأة والمرأة جاءت وقال بعضهم
ان كان بين الفعل وبين ظاهر المؤنث الحقيقي فاصلة يجوز ترك التانيث نحو جاء القاضي اليوم امرأة
واذا كان المؤنث الحقيقي غير نوع الانسان يجوز ترك التانيث بلا فاصلة نحو سار الناقة وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي فانت مخير في الحاق التاء
وتركه كما تقول طلع الشمس وطلعت الشمس واما اذا اسند الى ضميره فتانيث الفعل واجب فتقول الشمس
طلعت ولا يجوز ان تقول الشمس طلع وحكم ظاهر الجمع مطلقا سواء كان جمع المذكر الحقيقي
كالرجال او جمع المذكر الغير الحقيقي كالايام او جمع المؤنث الحقيقي كنسوة او جمع المؤنث الغير الحقيقي
كالغرفات غير الجمع للمذكر السالم اذ لا يجوز تانيثه حكم ظاهر غير الحقيقي يعني اذا اسند
الفعل الى ظاهر هذه الجموع يجوز تانيث الفعل وترك التانيث كما في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث
الغير الحقيقي فتقول جاء الرجال وجاءت الرجال ومضى الايام ومضت الايام وقال النسوة وقالت النسوة
وعلا الغرفات وعلت الغرفات وانما صار حكم ظاهر هذه الجموع حكم المؤنث الغير الحقيقي لانه
لا فرق في اسناد الفعل الى ظاهر هذه الجموع اذ الجمع في الكل بتاويل الجماعة والجماعة مؤنث
غير حقيقي وضمير جمع المذكر العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء
والايام فعلت وفعلن تفصيله انه اذا اسند الفعل الى ضمير هذه الجموع سوى جمع المذكر السالم

فان کان المسند الیہ مذکرا حقیقیا کالرجال یجوز فیہ الوجہان الاول الحاق تاء التانیث بالفعل نظرا الی کون مسندا الی ضمیر المونث لان الجمع بتاویل الجماعۃ فیقال الرجال جاءت وثانیہما الحاق الواو نظرا الی کون مسندا الی ضمیر جمع المذکر العاقلین فیقال الرجال جاءوا وان کان المسند الیہ جمعا مذکرا غیر حقیقی کالایام او جمعا مونثا حقیقیا کالنساء فیجوز فیہ ایضا الوجہان احدہما ان یکون مقرونا بتاء التانیث نظرا الی تاویل الجماعۃ وثانیہما ان یکون بالنون نظرا الی المعنی اذ حکم جمع المذکر غیر الحقیقی کحکم جمع المونث فیقال الایام مضت ومضین والنساء مشت ومشین المثنی قد عرفت ان التثنیۃ من خواص الاسم وتثنیۃ الفعل راجع الی الفاعل لا الی نفس الفعل فالمثنی ما ای اسم لحق آخرہ الف مفتوح ما قبلہا ونون مکسورۃ فی حال الرفع او یاء مفتوح ما قبلہا ونون مکسورۃ فی حالتی النصب والجر لیدل ذلک اللحوق او اللاحق علی ان معہ اسم مثلہ من جنسہ اشارۃ الی انہ لا یجوز تثنیۃ اللفظ المشترک باعتبار معنییں مختلفین لانہما لیسا من جنس واحد فلا یجوز ان یقال قرءان ویراد بہما الطہر والحیض بل لا یکون المراد بہما الا الطہران او حیضان وقد ظہر حال تثنیۃ الاسم الصحیح نحو زید والملحق بہ نحو دلو وظبی والناقص الذی فی آخرہ یاء ثابتۃ کالقاضی او مقدرۃ نحو قاض من تفسیر المثنی فیقول زیدان وظبیان وقاضیان فی حال الرفع وفی حالتی النصب والجر بالیاء مقام الالف لکن بقی الکلام فی تثنیۃ الاسم الذی فی آخرہ الف مقصورۃ او ممدودۃ فلذا قال والمقصور ای الاسم الذی فی آخرہ الف مقصورۃ ان کان الفہ منقلبۃ عن واو وھو ثلاثی قلبت تلک الالف فی التثنیۃ واوا فیقال عصوان وعصوین فی تثنیۃ عصا والا ای وان لم یکن کذلک قلبا الیاء ای فالفہ مقلوبۃ بالیاء فان کان زائدا علی الثلاثی سواء کان الف فی الاصل واوا کالملہی او یاء کالمعشی او لم یکن لہا اصل کحباری تنقلب یاء فیقال ملہیان وملہیین اعشیان واعشیین حباریان وحباریین وکذا ان کان ثلاثیا والالف منقلبۃ عن یاء

او لم يكن اما اصل تنقلب الالف ياء فيقال رحيان وحبليان وحبليين وفتيان وفتيين اذ ما كان من مقصورها التصغير
والممدود وهو الاسم الذي في آخره الف ثم بعدها همزة ان كانت همزته اصلية ثبتت
الهمزة في التثنية فيقال في تثنية قراء قراءان وقراءين لان حق الحرف الاصلي ان يكون باقيا على حاله
وان كانت همزة للتانيث كما في حمراء وصحراء قلبت الهمزة في التثنية واوا فيقال حمراوان
وصحراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فلا يجوز ان تقع بين الفين مع انها غير اصلية
وانما قلبت واوا لان مناسبة الواو بالهمزة ازيد من الياء لثقلهما والا اي وان لم تكن همزته اصلية
ولا للتانيث فالوجهان في ذلك الكلام سيان اي جاز الوجهان المذكوران احدهما ابقاء الهمزة على حالها
لمناسبة الهمزة الاصلية وثانيهما قلب الهمزة واوا في تثنية كساء ورداء فيجوز رداءان ورداوان
ولا يجوز ردايان مع ان المشهور ردايان ابدال كان ينبغي ان يقول الا في الوجهان لغير لام التعريف
واحد الوجهين ابقاء الهمزة على حالها وثانيهما ابدالها الى الاصل فيقال في تثنية كساء كساءان وكساوان وفي رداء
رداءان وردايان ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة لان نون التثنية كنون التنوين
في اذن بالانفصال فحذفت لاجل الاضافة كما يحذف التنوين لاجلها واعلم انه لا يحذف تاء التانيث
التي في آخر الكلمة من المثنى فيقال ثمرتان وشجرتان في تثنية ثمرة وشجرة الا انه يجوز حذفها في لفظين كما انه قد
حذفت تاء التانيث في خصيان واليان في تثنية خصية واليه وسبب جواز الحذف فيهما
شدة اتصالهما وعدم افتراقهما فانه التثنية في هذا المقام بمنزلة الكلمة المفردة وتاء التانيث لا تقع
في وسط الكلمة المفردة المجموع اعلم ان الجمع ايضا كالتثنية من خواص الاسم دون الفعل راجع
الى ما قلنا في بحث المجموع ما اي اسم دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما فقوله
ما دل على احاد مقصودة يشمل نحو رهط ونحو ثلثة واربعة وخرج بقوله بحروف مفرده نحو رهط لانه لا
لعدم المفرد له والظاهر ان الجار في قوله بحروف مفرده متعلق بقوله دل والظرف مستقر فيدل

ذلك الاسم على احاد مقصودة مع حال كونه مشتملا على حروف مفرده وقوله تغيير ما اشارة الى ان ادنى التغيير
كاف فى الجمعية فنحو تمر وركب ليس بجمع لتمرة وراكب لعدم دلالتهما على احاد مقصودة مع الاحاد
وان كان المشهور فيما بين الظاهريين ان التمر جمع تمرة وركب جمع راكب بل التمر اسم جنس يتناول للقليل
والكثير ولفظ الركب اسم جمع وليس بجمع اذ صيغة فاعل لم يجمع على فعل فقد علم ان اسم الجمع
خارج عن الحد ونحو فلك وهجان فى امثالهما جمع تارة ومفرد اخرى وفيهما التغيير التقديري
اذ ضمة فلك على تقدير كونه مفردا ضمة قفل وعلى تقدير كونه جمعا ضمة اسد وكسرة هجان على
تقدير كونه مفردا مشابهة لكسرة كتاب وحمار وعلى تقدير كونه جمعا مشابهة لكسرة رجال وهو
قسمان احدهما صحيح وهو ما يكون بناء واحده سالما فيه وثانيهما مكسر وهو ما لا يكون
بناء الواحد سالما فيه فالصحيح قد يكون لمذكر وقد يكون لمؤنث فالمذكر اى الجمع
الصحيح المذكر ما اى اسم لحق آخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة حال الرفع
نحو زيدون ومسلمون او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة حالتى النصب والجر نحو زيدين
ومسلمين ليدل ذلك اللحوق او اللاحق على ان معه اكثر منه فان كان آخره
اى آخر الاسم الذى يراد ان يجمع هذا الجمع ياء سواء كانت ملفوظة كالقاضى والداعى او مقدرة
كقاض وداع قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون فان اصله قاضيون نقلت
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا الحال
فى داعون وعلى هذا القياس حال النصب والجر اذ اصل قاضين قاضيين حذفت كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين فى اليائين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وان كان آخره مقصورا
يعنى ان كان فى آخر الاسم الف مقصورة مقدرة نحو مصطفى ومجتبى ومرتضى او ملفوظة
نحو المصطفى والمجتبى والمرتضى حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها

مفتوحًا مثل مصطفون اذ اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
لالتقاء الساكنين فبقي ما قبل الالف مفتوحا والمراد بكون ما قبل الواو مضموما اعم من ان يكون
او في الاصل وشرطه ان كان اسما اعلم ان الاسم الذي اريد جمعيته جمع المذكر السالم ان كان
مختصا او صفة فان كان اسما مختصا فشرطه في صحة هذا الجمع ثلثة امور احدها ما ذكر بقوله فمذكر يعني
ان يكون ذلك الاسم مذكرا بمعنى ان يكون مجردا عن تاء التانيث ملفوظة كانت او مقدرة فمثل
طلحة وهمزة لا يجمعان بالواو والنون واما مثل ورقاء وحمراء وغيرهما اجرا علمين فيجمعان بالواو والنون
نحو ورقاؤون وحمراوون اذ علامة التانيث هو التاء لا الالف فالتاء مانعة عن هذه الجمعية
بخلاف الالف والثاني ما اشار اليه بقوله علم يعني ان الشرط الثاني ان يكون ذلك الاسم علما
فمثل رجل مع كونه مذكرا ومن اولي العقل لا يجمع هذا الجمع فلا يقال رجلون لان العلم في تعيين المعنى
اقوى من اسم الجنس فخصوا هذا الجمع لشرافته بالعلم والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله يعقل
يعني ان يكون ذلك الاسم المذكر علما لاولي العقل فاعوج واللاحق علمين للفرس لا يجمعان هذا الجمع
اذ اولوا العقل اشرف من الحيوانات العجم فلا يستحسن هذا الجمع في اعلام سائر الحيوانات وان كان
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم صفة فشرطه في صحة هذا الجمع امور منها ما اشار اليه بقوله فمذكر
يعقل يعني ان يكون الاسم الذي فيه معنى الوصفية مذكرا من اولي العقل فضاربة ومضروب
وحسن لكونها من صفات الانسان المذكر تجمع هذا الجمع ويقال ضاربون ومضروبون وحسنون ومثل
ضاربة وان كانت صفة للانسان ومثل مضروب وحسن اذا كانا صفتين لغير الانسان لا تجمع هذا الجمع
ومنها ان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء فلا يجمع احمر على حمراء للفرق بين افعل الصفة
وافعل التفضيل فان افعل التفضيل يجمع بالواو والنون نحو اعلمون وافضلون ولم يعكس الامر لان
افعل التفضيل اشرف واقوى في الوصفية لدلالته على الزيادة ومنها ان لا يكون فعلان

افعلاء مثل سكران سكرى وعطشان عطشى فلا يقال في جمع سكرى سكرانون لئلا يلتبس جمع
عطشانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان فانه يقال في جمعه ندمانون لوجود الامرات
فعلان فعلانة حصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء ومنها ان لا يكون مستويا
فيه اي في وصف التذكير والتانيث مع المؤنث كما يكون في فعيل بمعنى مفعول وفعول
بمعنى فاعل مثل جريح وصبور فلا يقال جريحون في جمع جريح اذ لا فرق في المفرد بين المذكر
والمؤنث تقول رجل جريح وامرأة جريح وان جاز جريحون في جمع المذكر فلا يليق هذه الصيغة
على جمع المؤنث فلا بد ان يقال في جمعه جريحات فيكون في الجمع الذي هو فرع المفرد فرق
بين المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل ومخالفة الفرع للاصل وكذا لا يقال في
جمع صبور اذا كان صفة لرجل صبورون وكذا في مفعال الذي هو صيغة المبالغة ويستوي فيه المذكر
والمؤنث لا يجوز الحاق هذا الجمع فلا يقال في جمع مفضال مفضالون لما ذكر في عدم جواز
جريحون ومنها ان لا يكون متلبسا بتاء التانيث التي للمبالغة مثل علامة لانه
وان كان بحسب المعنى مذكرا لكن التاء التي هي علامة التانيث موجودة فيه لفظا فلا يجوز ان يجمع
مثل هذا الاسم بهذا الجمع الاشرف الذي هو من خواص الاسماء المذكرة وتحذف نونه
كنون التثنية بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين واوزين وقلين
وثبين لعدم وجود الشرائط المذكورة في هذه الالفاظ وقد ادخلها بعض النحاة في هذا الجمع
عن الشذوذ كما فصل في الكتب المبسوطة وجمع المؤنث الصحيح ما اي اسم الحق
آخره الف وتاء ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه واعلم ان الاسم الذي يجمع بهذا الجمع
اما ان يكون صفة او غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر اولا فان كان صفة
وله مذكر فان يكون اي فشرطه ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون

فيجمع مسلمة على مسلمات اذ يقال في جمع مسلم مسلمون لكن فعيلا بمعنى مفعول وفعولا بمعنى فاعل
ومفعالا لا تجمع جمع المونث السالم اذ لم يجمع مذكرها جمع السلامة
ان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن التاء
كحائض اذ لا يقال في جمعها حائضات كما يقال في جمع حائضة حائضات لما لم يوجد الا في
اذ المجرد عن التاء اسم لامرأة بلغت حد البلوغ وبالتاء للامرأة تكون حائضة بالفعل ولم يلتبس
فان فيه التاء اولى بالجمع بالالف والتاء مما ليس فيه التاء الا تقديرا والا اي وان لم يكن
الذي يريد جمعه جمع السلامة صفة بل يكون اسما فحينئذ جمع مطلقا اي يجمع بالجمع مطلقا من غير
اعتبار شيء من الشروط المذكورة مثل طلحات وزينبات وشجرات وهندات في جمع طلحة وشجرة
وزينب وهند ولما فرغ من بيان قسمي جمع السلامة شرع في بيان جمع التكسير فقال جمع التكسير
ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وفلوس في نظائرها الكثيرة والجمع باعتبار المعنى
منقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة لا يطلق الا على العشرة وما دونها الى الثلثة
اذا عري عن القرينة ولما كان صيغ جمع القلة قليلة ضبطها ليعلم ان ما عداها صيغ جمع الكثرة
وهي ستة اربعة منها لجمع التكسير هي افعل نحو اكلب وافعال كافراس وافعلة
نحو اشربة وفعلة نحو غلمة واثنان للجمع الصحيح المذكر والمونث وما عدا ذلك
اي ما عدا هذه الصيغ الستة جمع كثرة واقع على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعمل
جمع الكثرة مقام جمع القلة نحو ثلثة قروء وثلثة رجال وعكسه … بوجود القرينة
ثم انه اراد ان يبين عمل المصدر فاحتاج الى تفسير المصدر فقال المصدر اسم للحدث الجاري
على الفعل والمراد بالحدث المعنى القائم بالغير والمراد بجريانه على الفعل ان يكون له فعل
يذكر المصدر تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة ومثل

ليس بمبنى بل هو مشتق للفعل منه وان كان مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي
المجرد سماعي اى سماعي وهذا لانه يرتقي الى اثنين وثلاثين كما تقرر في علم التصريف ومن غيره
اى ومن غير الثلاثي قياس اى قياسي كما علم في التصريف ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا
كان الفعل او غيره اى غير ماض سواء كان حالا او مستقبلا اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا
كما تقول اعجبني ضرب زيد عمروا امس والآن وغدا ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه
اى المصدر في العمل تاويل المصدر بان مع الفعل ان حرف مصدري والحرف المصدري موصول ومعمول
معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول فكما لا يجوز ان تقول
اعجبني عمروا ان ضرب زيد كذلك لا يجوز ان تقول اعجبني عمروا ضرب زيد ولا يضمر فيه يعني لا يجوز
اضمار الفاعل في المصدر والا يلزم ان يضمر في المثنى والمجموع ايضا فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين بالنظر
الى المصدر والفاعل وانما كان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل لا باعتبار نفس الفعل فلا يلزم
فيها المحذور فيه اصلا وكذا حال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة اذ التثنية والجمع فيها
يرجعان الى الفاعل بخلاف المصدر فان التثنية والجمع فيه باعتبار نفس ذاته ولا يلزم ذكر الفاعل
اى فاعل المصدر كما تقول اعجبني ضرب زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الضمير ويجوز
اضافته اى اضافة المصدر الى الفاعل وهذا كثير في الاستعمال وح يكون الفاعل مجرورا لفظا
والمفعول حينئذ يذكر منصوبا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا وقد يضاف المصدر الى المفعول
وح ان كان الفاعل مذكورا يكون مرفوعا واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اوجه الاول ان يكون المصدر
منونا ويعمل عمل فعله نحو اعجبني ضرب زيد عمروا وهذا اصل في عمل المصدر والثاني ان يكون المصدر
مضافا الى الفاعل والمفعول فيكون المعمول الآخر على حاله نحو اعجبني ضرب زيد عمروا واعجبني
ضرب عمرو زيد والعمل على هذا الوجه اولى من العمل على الوجه الاول والثالث اعماله باللام

نحو ان يكون المصدر معرفا باللام فيقل عمله لقلة الاستعمال الا فيما ليس [illegible]
يقتضيه [illegible] وقوله المصدر بما يعتقد . ربان مع الفعل الاكيد ونحو لام التعريف على ان
من الفعل من المصدر اسم صريح فيجوز ادخال اللام عليه [illegible] واعمال المصدر المحلى باللام
مفعوله [illegible] فان كان مفعولا مطلقا فان لم يكن بدلا من الفعل فالعمل للفعل لا
سوا كان المفعول مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا او مبينا نحو ضربا زيدا بان يكون
المفعول المطلق بدلا عنه اي من الفعل كما تقول سقيا اي فيجوز فيه وجهان
احدهما ان يكون العمل للفعل لكونه اصلا في العمل وثانيهما ان يكون العمل للمفعول المطلق لكونه
بدلا من الفعل [illegible] اسم الفاعل ما اي اسم اشتق من فعل اي حدث [illegible]
لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الاسماء المشتقة
من المصادر وخرج بقوله لمن قام به اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لان الفعل
غير قائم بها وخرج بقوله بمعنى الحدوث الصفة المشبهة وافعل التفضيل لدلالتهما على الثبوت
لا الحدوث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل نحو قائل
وماش [illegible] وكلما يكون مشتقا من المصادر الثلاثية لا على هذه الزنة ليس باسم الفاعل بل
صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة مبالغة نحو حسن وجبان ومضراب وصيغة اسم الفاعل من غيره
اي من غير الثلاثي المجرد على طريقة صيغة الفعل المضارع المعلوم من ذلك الباب
بميم مضمومة [illegible] اوله بان يكون الميم موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان
حرف المضارعة مضموما او لا وكسر ما قبل الحرف الآخر سواء كان ما قبل آخر المضارع مكسورا
ام لا مثل مدخل ومستخرج ويعمل اسم الفاعل عمل فعله سواء كان فعله لازما
او متعديا بشرط معنى الحال او الاستقبال عند البصريين كما تقول زيد ضارب غلامه عمروا

اى ان اعتماد مشترط الاعتماد على صاحبه وهو المبتدا والموصوف وذو الحال اى
مشروط الاعتماد على الهمزة اى همزة الاستفهام او ما النافية نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
وانما اعمل على الوجه المذكور لانه موافق للفعل المضارع المعلوم من بابه في الزنة وفي اصل المعنى وفي
احتمال زمان الحال والاستقبال فان كان اسم الفاعل للماضي فلا يعمل يعني لا يرفع الاسم
الظاهر ولا ينصب المفعول به لانه على هذا التقدير بحسب المعنى مشابه للفعل الماضي وبحسب اللفظ
للمضارع فلا يكون له مشابهة تامة بكليهما فلا يعمل عمل واحد منهما بل وجبت الاضافة
اى اضافة اسم الفاعل الى ما يصلح لان يكون منصوبا به حال كونه بمعنى الحال والاستقبال
خلافا للكسائي فان اسم الفاعل يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيكون اضافته على تقدير كونه بمعنى الماضي لفظية عنده فان كان له على تقدير كونه بمعنى الماضي
معمولان اى ما ذكر معمول آخر منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس فبفعل مقدر اى
فذلك المعمول منصوب بفعل مقدر عند الجمهور لا باسم الفاعل نحو اعطاه درهما فان دخلت اللام
على اسم الفاعل استوى الجميع اى يعمل في المفعول مطلقا سواء كان المراد منه الماضي
او الحال او الاستقبال فان اسم الفاعل حين دخول اللام الموصولة فعل بحسب المعنى الفاعل
وان كان اسما بحسب الصورة فان معنى الضارب الذي ضرب وما وضع منه اى من اسم الفاعل
للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل
والاشتراط بالشرط في عمله نحو زيد ضراب عمروا الآن او غدا او الضراب عمروا الآن او غدا او امس
والمشابهة اللفظية بالفعل المضارع المعلوم وان فاتت في صيغة المبالغة لكن معنى المبالغة
تقوم مقامها فتعمل حسبه والمثنى والمجموع مثله في العمل وشرائطه كما تقول الزيدان
ضاربان عمروا الآن او غدا او الضاربان عمروا الآن او غدا او امس وكذا حال المجموع

كما تقول الزيدون ضاربون عمرواً الآن او غداً والضاربون عمرواً الآن او غداً او امس
ويجوز حذف النون اي حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل اي نصب
كون اسم الفاعل عاملاً اي معمولاً منصوباً به على المفعولية والتعريف كما تقول الحافظو عورة العشيرة
تخفيفاً وسبب ارتكاب هذا التخفيف ان اللام موصول وقد طالت الصلة بسبب النون فاستحسن التخفيف
بحذفها اسم المفعول ما اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعاً لمن وقع الفعل
عليه وصيغته اي صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول نحو مضروب
ومأكول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
اي بميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مع فتح ما قبل الآخر كمستخرج وامره
اي حال المفعول في العمل والاشتراط كامر الفاعل فيكون عند الجمهور بمعنى الحال
او الاستقبال معتمداً على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وان كان معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي
ايضاً فيرفع ما يقوم مقام فاعله وان كان هناك مفعول آخر يبقى على النصب مثل زيد معطى
غلامه درهماً الصفة المشبهة ما اي اسم اشتق من فعل لازم اي مصدر لازم
لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث كما في اسم الفاعل فالضيق يقال لما ثبت فيه الضيق
والضائق لما حدث فيه وعلى هذا القياس حسن وحاسن وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل مع كونهما مشتركين في قيام معنى المصدر بها وكون كل منهما
مذكراً ومؤنثاً ومفرداً ومثنى وجمعاً ولذا يقال لها الصفة المشبهة اي المشبهة باسم الفاعل على حسب السماع
اي صيغة الصفة المشبهة كائنة على قدر السماع وليست قياسية بخلاف صيغة اسم الفاعل
واسم المفعول فصيغتهما قياسية كما سبق كحسن وصعب وشديد وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها اي فعل حسن مثل عمل حسن مطلقاً يعني لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال

لانها تجيء لثبوت لا لحدوث فلا يعتبر فيه الزمان لكن يشترط في عملها اعتمادها على صاحبها او الهمزة او حرف النفي
وتقسيم مسائلها اي تقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة اما معرفة باللام او مجردة
عن اللام ومعمولها على كلا التقديرين اما ان يكون مضافا او معرفا باللام او مجردا عنهما
اي عن اللام والاضافة فهذه ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول في كل واحد منها
اي من الاقسام الستة مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب
ستة في ثلثة فالرفع في معمول الصفة المشبهة على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
لا على المفعولية لان فعل الصفة المشبهة غير متعد بل لازم في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها اي تفصيل اقسام الصفة المشبهة ان تقول حسن وجهه
ثلثة باعتبار الاعراب الثلث وكذلك حسن الوجه بالاعراب الثلث الحسن وجهه الحسن
الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان احدهما الحسن وجهه بالاضافة اذ لا تخفيف في
هذه الاضافة اللفظية والثاني الحسن وجه بالاضافة لانها تجب الصورة اضافة المعرفة الى النكرة
والاصل ان يكون بالعكس واختلف في حسن وجهه فقال بعضهم انه ممتنع لانه اضافة الشيء الى نفسه
فان الحسن عين الوجه فلا معنى لاضافته اليه وقال بعضهم الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام
الى الخاص كما في نفس زيد وكل القوم وهذا كلام حق والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن
اذ المقصود وهو ربط الصفة بالموصوف حاصل بضمير واحد من غير زيادة ولا نقصان في هذه الصفة وجوه
وما كان فيه ضميران حسن لحصول المقصود مع الزيادة وهو اثنان وما لا ضمير فيه
قبيح لعدم حصول المقصود وهي اربعة واعلم ان الضمير الذي في معمول الصفة بارز ولكن في ضمير الصفة
نوع خفاء لكونه مستترا فلا بد من ضابطة يعلم بها وجوده وعدمه ولذا قال ومتى رفعت بها
اي بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها اي في الصفة فهي اي تلك الصفة كالفعل اي حكمها

حكم الفعل فيذكر ويؤنث بحسب المعمول والتثنية ولا يجمع بتثنية معمولها الذي هو تبعه كالفعل وكذا
اي وان لم يرتفع معمول الصفة بل تنصب التي تجر ففيها اي في الصفة ضمير راجع الى الموصوف
فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف واسم الفاعل والمفعول غير
المتعديين يعني ان اسم الفاعل الغير المتعدي الى المفعول يعني ما اشتق من فعل لازم كقائم
وكذا اسم المفعول الغير المتعدي الى المفعول به يعني ما اشتق من فعل متعد الى مفعول واحد لانه
قائم مقام الفاعل نحو مضروب مثل الصفة فيما ذكر من المسائل الثمانية عشر معمول اسم الفاعل
وكذا معمول اسم المفعول يكون مرفوعا على الفاعلية او على انه قائم مقام الفاعل ومنصوبا
على التشبيه بالمفعول اذا كان معرفة وعلى التمييز اذا كان نكرة ومجرورا بالاضافة واذا كانا متعديين
فلا يجوز نصبهما ولا اضافتهما اليها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول مثلا اذا قلت زيد ضارب اباه
لم يعلم ان اباه فاعل للضارب نصب تشبيها بالمفعول او مفعول به واذا قلت زيد معطى اباه الدرهم لم يعلم
انه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول له قائم مقام الفاعل ففي هذا القسم من اسمي الفاعل والمفعول
النصب على التشبيه بالمفعول او على التمييز موجب للالتباس بخلاف ما اذا لم يكونا متعديين اذ لا
التباس بالمفعول اصلا اسم التفضيل ما اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف
بزيادة على غيره في الفاعلية او المفعولية وهو افعل غالبا وانما قلنا غالبا اذ قد تغير
صيغة افعل بحسب الظاهر نحو خير وشر اذ اصلهما اخير واشر وشرطه اي شرط اسم التفضيل
ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن بناء صيغة افعل منه ولو بني من غير الثلاثي المجرد
فلابد من اسقاط بعض الحروف ليحصل صيغة افعل فيلزم الالتباس مثلا لو اردت بناء افعل التفضيل
من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يكن افعل وان حذفت الزوائد وقلت اخرج لم يعلم ان معناه
الزيادة في الخروج او الاستخراج وكذا لو اشتق افعل التفضيل من دحرج وقيل ادحج لم يعلم ان معناه

الزيادة في الحجم او في الدرجة ولو قيل احرم لم يعلم ان معناه الزيادة في الحجم او في الدرجة للبس
بلون ولا عيب يعني شرط افعل التفضيل ان لا يكون من الثلاثي المجرد من قبيل اللون والعيب
لان منهما اي من اللون والعيب يشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل وهو افعل الصفة ولا غير فيهما
معنى الزيادة فان بني منهما افعل التفضيل يلزم الالتباس ولا يعلم ان معنى الاحمر والاصفر مثلا زائد الحمرة
والصفرة او ذو الحمرة والصفرة وكذا في اعور واعمى لا يعلم انهما بمعنى كامل العيب او الزيادة فيه مثل زيد
افضل الناس فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب توصل اليه اي الى
غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مما كان مناسبا له بشرط كونه غير لون ولا عيب مثلا اذا قصد بيان الزيادة
في الاستخراج والحمرة والصفرة والبياض والعمى توصل اليه بلفظ اشد واكثر وامثالهما ويجعل مصدره كذلك بالتمييز
تمييزا له مثل هو اشد استخراجا واكثر حمرة وصفرة وبياضا واقبح عمى وقياسه اي قياس
اسم التفضيل ان يكون للفاعل لان بيان حال الفاعل اهم واكثر من بيان حال المفعول وقد
جاء للمفعول ايضا نحو اعذر والوم واشغل واشهر ونظائرها وتستعمل افعل التفضيل
على ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام وانما التزموا احد هذه الوجوه ليعلم المفضل
عليه لانه ان كان مستعملا بمن يكون ما بعدها مفضولا عليه نحو زيد افضل من عمرو وان كان معرفا
باللام يكون اللام للعهد فيكون المفضل عليه بقرينة المفضل معهودا نحو زيد الافضل اي من تلك الذي
علم افضليته واذا كان فضلية المفضل ونحوه معلوما كان المفضل عليه ايضا بقرينته معلوما معهودا
واذا كان مضافا فمعناه المشهور التفضيل على المضاف اليه المذكور ولا يجوز الجمع بين اثنين
من هذه الوجوه الثلثة فلا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو والا يكون احدهما لغوا ولا زيد
افضل اذ لا يجوز خلوه عن الكل والا لفات الغرض ومثل قوله تعالى يعلم السر واخفى فتقديره
من اي واخفى من السر الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر فانه اضعف اي اذا استعمل

اسم التفضيل بالاضافة فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم اي ممن اضيف اليهم داخلا فيهم لتشريكه معهم
في اصل المعنى ومتمازا منهم بالزيادة وبناء الاعتبار في ثبات اليهم مثل زيد افضل الناس فزيد من
الناس مشترك لهم في اصل الفضل ومتمازا عنهم بزيادة الفضل فلا يجوز ان يقال الملك افضل الناس
اذ الملك ليس من جنس البشر كما لا يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى لخروجه عنهم
باضافته اليهم والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده كما كان في المعنى الاول ويضاف اسم التفضيل للتوضيح مثلا اذا قلت الناقص والاشج
اعدلا بني مروان فمعناه انهما موصوفان بزيادة العدل وليس المقصود التفضيل على المضاف اليه
فيلزم مشاركته سائر بني مروان معهما في العدل في نفس المعنى اذ بنو مروان كلهم ظلمة سوى هذين
الشخصين بل المقصود انهما موصوفان بزيادة العدل وهما من قبيلة مروان فيجوز يوسف
احسن اخوته اذ اضافة احسن الى اخوته ويوسف لتوضيح حال يوسف المشتهر فقيد باخوته لا لتفضيله
على اخوته فيلزم دخوله في المضاف اليه ويجب في الاول الافراد لانه فيشابه اسم التفضيل المستعمل
بمن في كون المفضل عليه في كل واحد منهما مذكورا لفظا فيجوز ان يجعل في حكم المستعمل بمن اعني مفردا
مذكرا والمطابقة لمن هو له لكونها اصلا واما الثاني اي الذي يستعمل بالاضافة واريد به الاخر
الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا اما في الاول فلوجود المقتضي وعدم المانع وهو المشابهة بافعل من لعدم ذكر المفضل عليه
واما في الثاني فلزوم مطابقة الصفة للموصوف مع انه لا مانع ههنا من مطابقة الصفة للموصوف
والذي اي اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير يعني اذا كان اسم التفضيل مستعملا
بمن يجب ان يكون مفردا مذكرا لا غير كما تقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون

افضل منه بيه والمنادات افضل من عمرو اذ كنت ما شئت والاتصال بمعنى منزلة الجزء منه واذا كان شرط
يجب الا يكون كلمة برأسها فلا يجوز الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل ذكر من لانه يلزم الحاق
هذه العلامات في وسط الكلمة حكما ولا يجوز الحاقها بما بعد من لانه يلزم ان يكون تلك العلامات لاحقة
بكلمة اخرى وكل منهما باطل فوجب ان يكون مفردا مذكرا واعلم ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل يجوز اعمال كل واحد منهما في الضمير بلا شرط واما في الاسم الظاهر الذي هو اقوى من الضمير
فاعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مشروط بالشرائط المذكورة فيما سبق واعمال اسم التفضيل لبعده
عن معنى الفعل بدلالته على الزيادة مشروط بما ذكره المصنف بقوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء اي جاريا بحسب
اللفظ على شيء وهو الرجل مثلا وهو في المعنى صفة لسبب اي لما يتعلق بذلك الشيء وهو الكحل مثلا مفضل ذلك
المتعلق باعتبار الشيء الاول وهو الرجل على نفسه باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير الموصوف الاول كعين زيد مثلا منفيا التفضيل
والمشهور اطلاق المتعلق على السبب مكان المسبب كما فعله المصنف ولا مناقشة فيه مثل ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لا بد في هذه الصورة من ملاحظة الاثبات اولا ليظهر معنى الكلام
ثم من ملاحظة دخول حرف النفي فمعنى رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فعل التفضيل
اعني احسن صفة لشيء بحسب الظاهر وهو الرجل وبحسب المعنى صفة للكحل المشترك بين عين رجل وعين زيد
وهو مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهذا المسبب مفضل باعتبار الاول وهو
عين الرجل على نفسه باعتبار غير الاول وهو عين زيد واذا ورد عليه النفي يكون التفضيل المثبت منفيا
ويحصل الشرط بتمامه وعلة عمله في هذه الصورة ما بينه بقوله لانه بمعنى حسن يعني ان اسم التفضيل
الواقع في سياق النفي بمعنى اصل الفعل فاذا قلت ما رأيت رجلا احسن من زيد فمعناه في الاصل
وان كان نفي الزيادة لكن يفهم بحسب العرف نفي الزيادة والمساواة معا فكانك قلت ما رأيت
رجلا حسن كزيد فيكون معنى المثال المذكور بحسب العرف ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل

مثل حسن في عين زيد فيكون افعل التفضيل بمعنى الفعل ويعمل عمله فيرفع الكحل على انه فاعل له
فاعتبار كونه منفيا انما هو ليكون بمعنى الفعل ويعمل عمله واما باقي القيود المشروطة فانما اعتبرت ليحصل مواد
منظر فتيسير عمله فيه وعلى التقدير بعدم تحققها يكون عاملا في الضمير نحو ما رأيت رجلا احسن منه زيد مع الهيئة
لو رفعوا فصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل يعني ان لا اعمال احسن في المثال
المذكور في الكحل باعثا آخر مؤيدا للعلة المذكورة وهو انه لو لم يعملوا احسن في الكحل لرفعوه ولو رفعوه
لكان خبر المبتدأ وهو الكحل في هذه الجملة تكون صفة لرجل فيلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو منه في
وهو الكحل وهذا ليس بجائز ولا يخفى ان ضمير منه راجع الى الكحل فحقه ان يكون مؤخرا عن الكحل واما التقديم
على الكحل فهو وان كان جائزا لتقدم الكحل في المرتبة على ما هو متعلق بخبره ولا يلزم الفصل بين احسن
ومعموله باجنبي لكن في معناه ركاكة واعلم ان مسألة الكحل وتشبيهها والتعبير عنها بالعبارة التي يطابق المعنى
المقصود منها بحيث لا يلزم المحذور والتقدير ما سبق ولكن يجوز لك ان تعبر عن المعنى المقصود بعبارة
احصر واخصر من العبارة المذكورة وتقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في فان قدمت ذكر العين على افعل التفضيل قلت
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل بحذف كلمة من واقامة الكاف مقامها وفيه زيادة
اختصار ولا شك ان المتبادر من لفظ كعين زيد مثل عين زيد على الاطلاق والعين الآخر مقدرة
فيجوز ان تقول تقدير الكلام ما رأيت عينا كعين زيد او تقول ما رأيت كعين زيد عينا احسن فيها
الكحل ويصح لفظ احسن بحسب الظاهر صفة للعين المقدرة كما ان كعين زيد صفة له ويجوز ان تقول
المتبادر من مثل عين زيد العين الاخرى فلا حاجة الى تقدير الموصوف اذ المعنى المقصود مفهوم
من المذكور وهو يكون للاختصار زيادة من غير احتياج الى تقدير الموصوف بل الكاف التي بمعنى المثل
موصوف باحسن بحسب الظاهر والضمير فيها راجع الى العين المقدرة على التقدير الاول او راجع الى الكاف

انتہی یعنی المثل المراد بہا العین علی التقدیر الثانی ونحو العبارۃ الثالثۃ مثل ما قال الشاعر مررت
علی وادی السباع ولا اری، کوادی السباع حین یظلم وادیا، اقل بہ رکب اتوہ تأیۃ
واخوف الاما وقی اللہ ساریا، لانہ قدم المفضل علیہ وہو وادی السباع علی افعل التفضیل وہو اقل
فان کان لا اری من رؤیۃ البصر یکون وادیا مفعول لا اری وکوادی السباع حالا منہ متقدما علیہ
لکون صاحبہا حال نکرۃ وان کان من رؤیۃ القلب فوادیا مفعولہ الاول وکوادی السباع مفعولہ
الثانی وحین یظلم ظرف وقع حالا من وادی السباع ای لا اری وادیا یشبہ وادی السباع کائنا فی زمان
الظلام واقل اسم التفضیل وقع صفۃ لوادیا بحسب اللفظ وبحسب المعنی صفۃ لسبب مشترک بین المفضل
والمفضل علیہ وہو الرکب فانہ مفضل باعتبار وادیا ومفضل علیہ باعتبار وادی السباع وتایۃ بمعنی توقفا
تمییز عن نسبۃ اقل الی رکب ورکب مرفوع علی انہ فاعل لہ کالکحل المرفوع بلفظ احسن واخوف معطوف
علی اقل لکنہ صفۃ لوادیا لفظا ومعنی وفیہ ضمیر راجع الی وادیا وکلمۃ ما مصدریۃ ای لا اری وادیا
اخوف من وادی السباع فی وقت من الاوقات الا فی وقت وقایۃ اللہ تعالی من کان ساریا
فی وادی السباع فقولہ لا اری کوادی السباع اقل بہ رکب مثل العبارۃ الثالثۃ واخوف
وما بعدہ لا تعلق لہ بہا واذ ذکر لفظ وادیا فی الشعر علم ان العین مقدرۃ فی العبارۃ الثالثۃ ای ما رأیت
کعین زید عینا احسن فیہا الکحل وان لم یذکر وادیا فلا حاجۃ الی التقدیر لان المتبادر من قولہ
کوادی السباع وادٍ مثلہ ویصح اقل صفۃ للکاف التی بمعنی المثل کما ذکر فی الوجہ الآخر ولما فرغ
من بحث الاسم الذی ہو القسم الاول من الکلمۃ وشرف اقسامہا لانہ یصلح لکونہ مسندا ومسندا الیہ
شرع فی احوال الفعل الذی ہو القسم الثانی ودون من الاسم واشرف من الحرف لصلاحیتہ
للاسناد فقط فقال الفعل ما دل علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ
ما شاملۃ للاقسام الثلثۃ وخرج بقید فی نفسہ الحرف لانہا وان کانت دالۃ علی المعنی لکن لا تدل

بحث الفعل

على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة الى ضم كلمة اخرى كما سبق وخرج بقوله مقترن
اي الاسم لانه وان كان مستقلا بالمفهومية لكنه ليس بمقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه
اي من خواص الفعل دخول قد المستعملة لتقريب الماضي الى الحال او لتحقيقه او تقليل الفعل المضارع
او تحقيقه وهذه المعاني مختصة بالفعل فلاجرم يكون دخول قد من خواص الفعل ومن جملة خواصه
دخول السين وهي لتخصيص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال كما ان لام الابتداء
لتخصيص المضارع بالحال عند البعض وسوف وهي تاثيرا اكثر من السين ومن جملة خواص الفعل
دخول الجوازم اي دخول الكلمات الجازمة سواء كانت حروفا او اسماء لان الجزم خفيف فاختص
بالفعل الذي هو ثقيل كما ان الجر لثقله مختص بالاسم لانه خفيف ومن جملة خواصه لحوق تاء التانيث
الساكنة لانها تدل على تانيث الفاعل نحو ضربت هند وتقييد التاء بالساكنة لان تاء التانيث
المتحركة مختصة بالاسم نحو ضاربة ومضروبة وحسنة ومن جملة خواص الفعل الضمائر المرفوعة المتصلة
البارزة نحو تاء فعلت وانما قيد الضمائر بالمرفوعة لان الضمائر المنصوبة والمجرورة تتصل
بالحرف ايضا نحو به وانه وبالمتصلة لان الضمير المرفوع المنفصل يكون فاعلا للاسم كما علم في الصفة الجارية
على غير من هي له مثل هند زيد ضاربته هي وبالبارزة لان الضمير المرفوع المتصل يكون مستترا في الاسم
ايضا نحو ضارب ضاربان ضاربون ثم اعلم ان قد يدخل على الماضي والمضارع كليهما وسوف والسين مختصان
بالمضارع والجوازم ايضا مخصوصة بالمضارع وتاء التانيث الساكنة مخصوصة بالماضي والضمائر المرفوعة
المتصلة البارزة مشتركة بين الماضي والمضارع والامر الحاضر نحو ضربا وضربوا وضربن يضربان يضربون
ويضربن اضربا واضربوا واضربن **الماضي** اعلم ان للفعل ثلث صيغ احدها الماضي وثانيها المضارع
والثالث الامر الحاضر والاصل من بينها الماضي واما المضارع فماخوذة عنه بزيادة الهمزة كما ان الامر الحاضر
ماخوذ من المضارع بالنقصان كما سيعلم **فالماضي ما** اي فعل **دل على زمان قبل زمانك**

ماضي

وہو زمان الحال والحاضر نحو ضرب ودحرج واستخرج واحرنجم والماضی مبنی علی الفتح مع ضمیر الفاعل
المرفوع المتحرک والواو یعنی اذا لم یتصل به ضمیر مرفوع متحرک او واو فهو مبنی علی الفتح اما بناءه
فلان مقتضی الاعراب غیر موجود فی الماضی لا بطریق الاصالة ولا بطریق التبعیة وکان القیاس
ان یکون مبنیا علی السکون اذ السکون اصل فی البناء لکن الماضی مشابه للاسم فی وقوعه موقعه
کما تقول زید ضرب امس مقام زید ضارب امس فلذا استحق ان یکون بعیدا عن السکون الذی هو
اصل البناء وقریبا عن الحرکة التی هی اصل الاعراب فصار مبنیا علی الحرکة وانما اختیر الفتح للخفة ویجوز
ان یکون الفتح ملفوظا نحو ضرب ویجوز ان یکون مقدرا نحو رمی واذا اتصل بالفعل الماضی ضمیر مرفوع
متحرک فهو مبنی علی السکون نحو ضربت اذ ضمیر الفاعل بمنزلة جزء الفعل فان لم یکن آخر الفعل ساکنا
یلزم اجتماع اربع حرکات متوالیة فیما هو بمنزلة کلمة واحدة وهو لیس بجائز واذا اتصل به واو الضمیر یکون
ذلک الماضی مبنیا علی الضم لمناسبتها لفظا نحو ضربوا وتقدیرا نحو رموا المضارع ای فعل اشبه
الاسم باحد حروف نایتن وذلک لان المضارع ماخوذ من الماضی بزیادة حرف واحد من حروف
نایتن وانما یکون مشابها له لوقوعه مشترکا بین معنی الحال والاستقبال فان یضرب مثلا علی الاصح
مشترک بین الحال والاستقبال بالاشتراک اللفظی کما ان الرجل مشترک بین زید وعمرو بالاشتراک المعنوی
وتخصیصه ای تخصیص الفعل المضارع کیضرب مثلا بالاستقبال علی التعیین بالسین وسوف کما ان الرجل
یختص بالشخص المعین بلام العهد وایضا المضارع مشابه لاسم الفاعل فی عدة الحروف والحرکات والوقوع
موقع الاسم کما تقول زید یضرب مقام ضارب لهذه المشابهة یقال له المضارع ای المشابه وتبعیة
جعلوه معربا کما ستعلم والهمزة من حروف نایتن للمتکلم مفردا سواء کان مذکرا او مونثا
لموافقتها انا والنون له ای للمتکلم مع غیره سواء کان مثنی او مجموعا مذکرا او مونثا لیوافق نون
نحن والتاء للمخاطب مطلقا لیوافق تاء انت والیاء التاء للمونث والمونثین غیبة وکان الاولی

ان يكون الياء مقام التاء في الغائبة والغائبتين ايضاً كما في الغائب المذكر مثلاً وجمع الغائب
المؤنث لكنهم جعلوا الغائبة والغائبتين ملحقة بالمخاطب اوردوا التاء مقام الياء تخفيفها ليكون ياء مع
اخف الكثر استعمالاً واليا للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهو الغائب المذكر مطلقاً
وجمع المؤنث الغائب وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي يعني ان حركة حروف المضارعة
الفتحة في المضارع الذي يكون ماضيه على اربعة احرف وانما اختاروا الضمة لئلا يلزم الالتباس
في مثل ضرب يضرب اذ لو قيل يضرب كما في الثلاثي المجرد يلزم الالتباس قاسوا باقي الابواب
على باب الافعال فجعلوا حروف المضارعة مضمومة في جميع ما يكون الماضي على اربعة احرف ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سوى الرباعي للخفة ولا يعرب من الفعل غيره اي غير الفعل المضارع وهو معرب
لمشابهته الاسم كما ذكر وانما يعرب المضارع اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
اذ لو اتصلت به نون التاكيد لصير مبنياً اذ نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلا يكون
الاعراب قبلها والا يلزم الاعراب في وسط الكلمة ولا عليها والا يلزم ان يكون
اعراب كلمة على كلمة اخرى حقيقة ونون جمع مؤنث يعني اذا كان نون جمع المؤنث متصلة
بالفعل المضارع لصير مبنياً نحو يضربن وتضربن لاقتضائها كون ما قبلها ساكناً واعرابه اي اعراب الفعل
المضارع رفع ونصب ويشتركان في الاسم والفعل المضارع وجزم وهو في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء فالصحيح اي الفعل المضارع الصحيح وهو ما لا يكون حرفه الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع وهي اربع صيغ يضرب وتضرب في موضعين واضرب ونضرب للتثنية
يعني ان في تلك الضمير لا يكون في المضارع الا التثنية المذكر والمؤنث مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر والمؤنث مثل يضربون وتضربون ويضربن وتضربن والمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضمة والفتحة
في حالتي الرفع والنصب والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمتصل به اي المضارع

وتفعلين وذلك اى الضمير البارز المرفوع في خمس صيغ يضربان تضربان يضربون تضربون تضربين
والتصريفات اعرابيا بالنون اى بثبوت النون في حال الرفع وحذفها في حالتي الجزم والنصب لان النون
قائمة مقام الحركة والنصب ههنا تابع للجزم كما انه في الاسم تابع للجر والمعتل بالواو والياء
بالضمة تقديرا والفتحة لفظا يعني ان الفعل المضارع الذي يكون آخره حرف علة ان كان
ذلك الحرف واوا او ياء نحو يدعو ويرمي يكون رفعه بالضمة التقديرية لان الضمة ثقيلة على الواو
والياء فتستثقل يدعو ويرمي بسكون الواو والياء ونصبه بالفتحة اللفظية نحو لن يدعو ولن يرمي لان الفتحة
خفيفة عليهما والحذف يعني جزمه يكون بحذف الواو والياء نحو لم يدع ولم يرم لان الجازم
لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة والمعتل بالالف بالضمة في حالة الرفع والفتحة
في حالة النصب تقديرا يعني يكون رفعه ونصبه تقديريين اذ الالف ليست بقابلة للحركة والحذف
يعني يكون جزمه بحذف الالف واعلم ان الفعل المضارع يرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد فعامل الرفع فيه معنوي وهو التجرد عن عامل النصب والجزم او وقوعه
موقع الاسم كزيد يضرب مقام زيد ضارب والظاهر ان عامل رفعه معنوي وفيه قيدان احدهما
عدمي وهو التجرد عن الناصب والجازم والآخر وجودي وهو وقوعه موقع الاسم كما ان في العامل المعنوي
للمبتدأ والخبر ايضا بين احدهما عدمي وهو التجرد عن العوامل القياسية والثاني وجودي وهو قصد الاسناد
فالمناسب ان يعتبر في رافع الفعل وقوعه موقع الاسم ايضا وينتصب المضارع بان ولن واذن
وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو وستعلم تفصيلها ان شاء الله تعالى
فان الناصبة المتروكة مثل اريد ان تحسن الي والنصب فيه بالفتحة وان تصوموا خير لكم
والنصب فيه بحذف النون وان التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه
اى الناصبة لان ان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسب العلم

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم امتازا والسين كلمة لا في اول المضارع لما سيجيئ من ان
ان المخففة من المثقلة لا تدخل على المضارع الا اذا كان في اول المضارع السين او سوف او حرف النفي
وان التي تقع بعد الظن ففيها وجهان فيجوز ان تكون مخففة ويجوز ان تكون ناصبة ولن وقعت
بعد الفعل الذي ليس بمعنى العلم والظن ناصبة ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي
المستقبل بطريق التاكيد فهي ابلغ من لا واصلها عند البعض لا قلبت الالف نونا وقال البعض اصلها
لا ان فخففت بحذف الف لا وهمزة ان واذن تنصب الفعل المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها اذ على تقدير كون ما بعدها معتمدا على ما قبلها
لا تقدر على العمل فيما اعتمد على ما قبلها لانه متقدم عليها حكما كقولك انا اذن اكرمك في جواب من قال انا
اتيك وكان الفعل مستقبلا اي بمعنى الاستقبال لا الحال مثل اذن تدخل الجنة وانما
اعتبر فيه الشرط اذ حاصل معناها الجواب والجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال واذا وقعت
كلمة اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع بناء على ان ما بعدها قد اعتمد على
ما قبلها بواسطة الواو او الفاء فلا تعمل والنصب لان المعطوف مستقل بنفسه لكونه جملة كقوله تعالى
واذن لا يلبثون ومثل فاذن اكرمك وكي اعلم ان كي حرف تنصب الفعل المضارع مثل ان ولن
عند البصريين وعند الكوفيين كي حرف جر وان مقدرة بعدها والفعل المضارع منصوب بان المقدرة
والمذهب الاول اصح لدخول اللام عليها كما في قوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج فلا يكون
حرف جر مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية على المذهبين اذ الاسلام سبب
دخول الجنة وكلمة حتى تنصب الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان الفعل الواقع بعدها مستقبلا
ومترتبا بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمان التكلم كما تقول اسير حتى
ادخل البلد او لم يكن كما تقول سرت امس حتى ادخل البلد فالدخول في البلد وان لم يكن واقعا

لانه مترتب بالسبب الى السير وان لم يكن مترقباً بالنسبة الى زمان التكلم وحتى هذه بمعنى كے يعنى بمعنى
السببية تارة او بمعنى الى اى بمعنى انتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت
حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت بالفعل الواقع بعدها زمان الحال تحقيقا
او حكاية كانت حتى حرف ابتداء لا حرف جر ويقال لها الابتدائية والاستينافية فيرفع
ما بعدها حتى يكون كلاما مستقلا وتجب السببية لئلا ينقطع الارتباط اللفظي والمعنوى بالكلية مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه فى الزمان الحاضر هذا مثال لما اريد الحال تحقيقا ومثل سرت امس حتى ادخل البلد
مثال لما اريد الحال حكاية فانه ذكر حكاية الحال الماضية كانك فى زمان دخول البلد بهيأت هذه
والآن تحكيها على ما كنت بهيأت وكان فى تلك العبارة ما بعد حتى مرفوعا فالبقية على ما كان عليه
وحكية نفى الحكاية ايضا يكون ما بعدها مرفوعا واذا كان المراد زمان الحال تحقيقا او حكاية فلا يمكن
تقدير ان لانها علم الاستقبال ومن ثم اى من اجل كون حتى ابتدائية عند ارادة الحال
تحقيقا او حكاية امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها فى كان الناقصة اذ يبقى كان بلا
خبر لكون ما بعد حتى جملة مستقلة ومن اجل ان ما قبل حتى الاستينافية يجب ان يكون سببا لما بعدها
امتنع اسرت حتى تدخلها بالرفع اذ الدخول مسبب مقطوع بوقوعه مع كون السبب مشكوك الوجود
حرف الاستفهام فيلزم وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وجاز فى التامة كان سيرى
حتى ادخلها اذ المعنى ثبت سيرى فانا ادخل الآن وجاز ان تقول ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق وانما الشك فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون مسببا للمتحقق
ولام كى حرف جر للتعليل فاذا دخلت على الفعل المضارع فلا بد من تقدير ان لئلا يلزم دخول حرف
على الفعل مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود حرف جر لام تاكيد بعد النفى لكن اى
لتاكيد النفى الداخل على كان هى ايضا حرف جر ولا يقع بعدها الا ... مثل قوله تعالى وما كان الله

ليغفر لهم وانت فيهم والله اي بتقدير ان الناصبة للفعل المضارع بعد الفاء بشرطين

احدهما السببية اي سببية ما قبل الفاء لما بعدها والثاني ان يكون قبلها احد الاشياء الستة

الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او النهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن

منك شتم فضرب مني او الاستفهام نحو هل تاتيني فاكرمك اي هل يكون منك اتيان فاكرام مني

نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث مني او التمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي

ثبوت مال فانفاق مني او العرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة

خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود وتدل عليها الفاء الواردة بعد الفاء بتاويل مصدر

معطوف على مصدر متقدم مما قبل الفاء وتقدير ان الناصبة للفعل المضارع بعد الواو بشرطين

احدهما تعدد معنى الجمعية والثاني ان يكون قبلها مثل ذلك اي واحد من الاشياء الستة

المذكورة وامثلة الواو وامثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو ومثلا تقول زرني واكرمك اي لتجمع الزيارة

والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس

وينتصب الفعل المضارع بعد او بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان يعني ينتصب الفعل المضارع

بعد او بتقدير ان بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان فيكون حرف جر وانما وجب تقدير ان

ليكون حرف الجر داخلا على الاسم كما تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي لالزمنك الى ان تعطيني حقي وقال

بعضهم او ههنا بمعنى حتى وذهب بعضهم الى انها بمعنى الا اي لالزمنك حتى تعطيني او الا تعطيني حقي

اي في كل وقت من الاوقات الا وقت اعطائك حقي وتقدير ان بعد العاطفة اي بعد

حروف العطف ويكون المضارع منصوبا به اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل

على الاسم كما قال الشاعر للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف اي وان تقر فلابد

ههنا من تقدير ان ليكون الفعل مقدرا بمصدره وليصير الاسم معطوفا على اسم ويجب اظهار ان

لام كي كما يجوز اظهارها اذا لم يجتمع مع لا النافية كما تقول جئتك لتكرمني ولان تكرمني و مع الحروف
العاطفة كما تقول للبس عباءة وتقر عيني واما لام الجحود فلا تظهر بعدها ان لانها لا تدخل على الاسم الصريح
ويجب اظهارها مع لا النافية في اللام اي لام كي كقوله تعالى لئلا يعلم ولا يجوز الاظهار فيما عدا اللام
ك والحروف العاطفة وينجزم الفعل المضارع بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة
وهي ان ومهما واذما وحيثما ومهما يجزمان المضارع مع ما لابد منها واين ومتى ومهما يجزمان
المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا واي وانى واما انجزام الفعل المضارع مع كيفما واذا سواء كان
مع ما او بدونها فشاذ اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال كما تقول كيفما تقرأ اقرأ ومعناه على اي حال
وكيفية تقرأ انت اقرأ انا ايضا وهذا مستبعد جدا اذ رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب امر مشكل جدا واما مع
اذا فلان الشرط يقتضي الابهام والعموم وكلمة اذا للتعيين والخصوص فلا يناسب المجازاة وان وقع في الاستعمال
كما قال الشاعر ؎ واذا تصبك خصاصة فتجمل وبيان مقدمة كما سيعلم فلم تقلب المضارع ماضيا
ونفيا يعني لم يجزم الفعل المضارع بحذف الحركة او النون او حرف العلة وتقلب المضارع الى الماضي
وتجعله منفيا ولما مثلها وتختص بالاستغراق اي استغراق النفي الى زمان التكلم كما تقول ندم زيد
ولما ينفعه الندم او معناه استمرار استغراق الندم الى وقت التكلم وهذا الاستغراق لا يفهم من لم ينفعه الندم
وجواز حذف الفعل اي تختص لما بجواز حذف الفعل المنفي بها كما تقول عند ذكر ركوب الامير حيث
ولما اي ولما يركب لا يجوز ان تقول جئت ولم وايضا يستعمل لما في التوقع بخلاف لم ولما هذه غير
التي بمعنى الحين في مثل قولك لما جاءني زيد ولام الامر المطلوب بها الفعل نحو ليضرب زيد
ولا النهي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل نحو لا تضرب زيد وكلم المجازاة وهي ان والاسماء المتضمنة
لمعناها تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني اي لدلالتها على
كون الفعل الاول سببا والثاني مسببا كما تقول ان تضربني اضربك ويسميان شرطا وجزاء

فالاول يسمى شرطاً والثاني جزاءً ويسميان ملزوماً ولازماً ايضاً فان كانا مضارعين فالتعين الجزم
ويكون الجازم موجوداً مع عدم المانع او يكون الفعل الاول مضارعاً والثاني ماضياً فالجزم متعين
في الاول لان الجازم حصل مع كونه قابلاً للجزم وان كان الثاني مضارعاً والاول ماضياً فالوجهان
جائزان في الثاني احدهما الجزم لكونه قابلاً له مع عدم المانع ووجود المقتضي اعني عامل الجزم
وهذا كثير في الاستعمال والثاني الرفع لان اداة الشرط لما لم تعمل في الاول لمانع البناء ضعفت عن العمل
في الثاني فلا تعمل فيه ايضاً وهذا قليل في الاستعمال لكنه وارد كما قال الشاعر وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم وان كان كل منهما ماضياً فلا اثر لعمل حرف الشرط في واحد
منهما لمانع ولذا لم يذكره المصنف واعلم ان الشرط لا يكون الا جملة فعلية خبرية واما الجزاء فقد يكون
جملة فعلية بجميع اقسامها وقد يكون جملة اسمية والجزاء باعتبار دخول الفاء ينقسم الى ثلثة اقسام احدها ما تجب
فيه الفاء وثانيها ما يجوز فيه وثالثها ما يجب ان لا تدخله الفاء وقد بين هذه الاقسام الثلثة بقوله واذا كان الجزاء
فعلاً ماضياً بغير قد لفظاً نحو ان تقول ان ضربتني ضربتك او معنى نحو ان ضربتني لم اضربك
لم يجز الفاء في الجزاء فان كلمة الشرط قد جعل الجزاء بمعنى المستقبل فمع هذا التاثير لا احتياج الى الرابط
بل يكون الربط لغواً وان كان الجزاء مضارعاً مثبتاً او منفياً فالوجهان اما جواز ترك الفاء
في المضارع المثبت فلانه يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت للاستقبال كان تاثير حرف الشرط ولا يحتاج الى الفاء
واما جواز دخولها فلان الاستقبال احد معنييه فهو مستعمل في معناه فلم تؤثر فيه حرف الشرط فالمناسب
ان تربط بالفاء وقال بعضهم ان كان المضارع المثبت خبر مبتدأ محذوف فلا بد من الفاء والا فلا احتياج
اليها وفي المضارع المنفي ان جعل لا لنفي الاستقبال فلا يكون لحرف الشرط تاثير في الجزاء فيحتاج الى
وان جعل للنفي المطلق يكون لحرف الشرط تاثير في الجزاء بقطع احتمال زمان الحال فلا يحتاج الى الفاء
والا اي وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وهو ما كان ماضياً نحو ان تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك

امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس تقديرا وكقوله تعالى ان كان قميصه قدّ
من قبل فصدقت او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او [illegible] منفيا بما او لم او لن فالفاء
اي فيجب الفاء في جميع هذه المواضع اذ لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء رابطة ويجيء اذا
التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء لقرب معناها من معنى الفاء كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون ثم انما قيد الجملة بالاسمية فان
اذا التي للمفاجاة لا تدخل على الجملة الا الاسمية الا نادرا وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد السببية يعني ان التي يجزم بها المضارع انما تقدر بعد الاشياء الخمسة
المذكورة فان الاشياء المذكورة تدل على الطلب وطلب المطلوب غالبا انما يكون لفائدة مترتبة عليه بحيث يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان الفعل المضارع المذكور بعد هذه الاشياء مما يصلح ان يكون مسببا
لما تقدم وقصد المتكلم معنى السببية اي سببية ذلك الفعل المطلوب بتلك الاشياء لتلك الفائدة واتى
بمضمون الفعل المضارع الواقع بعدها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل الفعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تشتم يكن خيرا لك اي
ان لا تشتم وان تبك ازرك اي ان تعرفني ابك وليت زيدا عندنا يحدثنا اي ان يكن عندنا والا تنزل
بنا تصب خيرا اي ان تنزل ولا خلاف في مثل لا تكفر تدخل الجنة اذ معناه ان لا تكفر
فالنهي قرينة للشرط المنفي كما في لا تشتم يكن خيرا لك وامتنع لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد
فيأكلك عند جمهور النحاة خلافا للكسائي فانه يقول بجوازه اذ معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار وان تدن من الاسد يأكلك فالنهي في هذا المقام قرينة للشرط المثبت بحسب العرف وانما امتنع
عند الجمهور لان التقدير ان لا تكفر فان النهي قرينة الشرط المنفي فيكون تقدير الكلام ان لا تكفر
تدخل النار وان لم تدن من الاسد يأكلك وهذا ظاهر الفساد واعلم ان الامر يطلق على الامر الحاضر اتفاقا

معلوماً كان او مجهولاً وعلى الامر الغائب كما يقال للامر الحاضر المعلوم الامر بالصيغة وللبواقي
الامر بالحرف وهو اللام واذا اطلق لفظ الامر قيد ويراد به الامر الحاضر المعلوم ولذا قال الامر صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فقوله صيغة يطلب بها
الفعل يتناول للامر الاربعة وخرج بقوله من الفاعل المخاطب الامر الغائب معلوماً والامر الحاضر
المجهول وبقوله بحذف حرف المضارعة امر المخاطب باللام كما ورد في القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا
اذ القياس على تقدير الخطاب ان يقال فافرحوا وحكم آخره اي حكم آخر امر المخاطب حكم آخر
المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون فيقال اضرب اغزوا ارم واخش واضربا
واغزوا لكنه ليس مجزوماً فانه مبني الاصل كالماضي المشابهة التي بسببها جعل الفعل المضارع معرباً
اعني حرف المضارعة ليس باقٍ فيه لكنه لما شارك الاقسام الثلثة المجزومة في معنى الامر اي طلب الفعل
صار حكم آخره حكم المجزوم وعند الكوفيين مجزوم بلام مقدرة والاقرب الى الصواب ما ذهب اليه البصريون
من انه موقوف وليس بمجزوم فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة ساكن وليس
المضارع برباعي يعني لم يكن من باب الافعال زدت همزة وصل ليتوصل بها الى التلفظ
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة وان كان حقها
ان تكون مكسورة لانها في الاصل ساكنة والساكن اذا حرك حرك بالكسر لكن الانتقال من الكسرة
الى الضمة ثقيل فصارت الهمزة مضمومة للاتباع والهمزة مكسورة على اصلها فيما سواه اي
سوى الساكن يكون بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة نحو اقتل اضرب اعلم وان كان
بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وتجعل الباقي امراً فتقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
وفي تدحرج دحرج ولما كان هذا القسم ظاهراً لم يذكره المصنف وان كان رباعياً اي يكون من باب
الافعال نحو تكرم فمفتوحة اي فهمزة مقطوعة مفتوحة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل وانما حذفت في المضارع

لزوم اجتماع همزتين في المتكلم وحذفت في البواقي طردا للباب لما لم يكن موجب حذفها موجودة في الامر
لاجرم عادت الى اصلها فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله هو ما اي فعل
حذف فاعله واقيم المفعول مقامه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره
ان لم يكن مكسورا مثل ضرب ودحرج ولم يكتف بكسرة ما قبل الآخر للزوم الالتباس بين المعلوم والمجهول
في مثل علم ولا بالضم الاول اذ لو قيل في مثل اكرم اكرم لالتبس بالمجهول المضارع وهو اكرم وهذا
حكم الماضي الذي لا يكون اوله همزة وصل ولا تاء فان كان اوله همزة وصل مثل استخرج
فحكمه ان يضم الثالث مع همزة الوصل اذ لو لم يضم الثالث وهمزة الوصل تسقط في الدرج
لالتبس صيغة الماضي المجهول بامر المخاطب في مثل استخرج وكذا الحال في اخواته مثل انطلق وافتعل
وغيرهما وان كان اوله تاء فحكمه ان يضم الحرف الثاني مع التاء نحو تضورب وتصرف وتدحرج
خوف اللبس اذ لو لم يكن الحرف الثاني منها مضموما ويقال في تضورب تضارب لالتبس
بالمعلوم المضارع من باب فاعل ولو قيل في تصرف تصرف لالتبس بالمعلوم المضارع من باب
فعل ولو قيل في تدحرج تدحرج لالتبس بالمعلوم المضارع من باب دحرج ومعتل العين من
الثلاثي المجرد اذا بني للمفعول الافصح فيه قيل وبيع اذ اصل قيل قول نقلت كسرة الواو
نقلها الى ما قبلها بعد حذف حركته فانقلبت الواو ياء واصل بيع بيع نقلت كسرة الياء
الى ما قبلها بعد سلب حركته فصار بيع وجاء الاشمام وهو ان يشار بالتلفظ بالضم
بضم الشفتين من غير ان يتلفظ بها للاشعار بان فاء الكلمة في الاصل مضمومة ثم يتلفظ بالكسرة
واذا كان الاشمام عبارة عما ذكر فلا يدركه الا البصير دون الاعمى بخلاف الروم فانه اختلاس
الحركة واختفاؤها بحيث تسمع ومن ثمه قيل قد يدرك الروم البصير وغيره ولا يدرك الاشمام غير البصير
والواو اي قول وبوع باسكان الواو اذ الكسرة ثقيلة عليها وهذا ضعيف ومثله

اي مثل معتل العين من الثلاثي المجرد باب اختير وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال ففي كل واحد منهما ثلثة اوجه الافصح وهو اختير وانقيد والفصيح وهو
ان يشم يشمان بعد ضمة الهمزة ثم تلفظ بكسر التاء والقاف والضعيف وهو ان يقال اختور وانقود
وبالجملة تير وقيد في اختير وانقيد مثل قيل وبيع في اللغات الثلثة المذكورة بلا تفاوت دون
استخير واقيم يعني لا يجوز الاوجه الثلثة فيهما بل ليس فيهما الا وجه واحد اذ اصل استخير استخير نقلت
حركة الياء الى ما قبلها واصل اقيم اقوم نقلت كسرة الواو الى ما قبلها لثقلها على الواو فانقلبت الواو
ياء لان ما قبل حرف العلة ساكن فيهما ولذا لا يجوز فيهما اللغات الثلثة المذكورة وان كان الفعل مضارعا
ضم اوله اي حرف المضارعة ان لم يكن مضموما وفتح ما قبل آخره ان لم يكن مفتوحا كما في
ينصر ويضرب ويعلم ولم يكتفوا بالضم الاول لئلا يلزم في مثل يكرم ويدحرج وتضارب التباس المعلوم
بالمجهول ولا بالفتح ما قبل الآخر لئلا يلزم التباس المعلوم بالمجهول في مثل يعلم ومعتل العين
من المضارع ينقلب فيه العين الفا في بناء المجهول فيقال في يقول ويبيع يقال
ويباع اذ اصلهما يقول ويبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة
مع انفتاح ما قبلهما فانقلبتا الفا وكذا الحال في يختار وينقاد ويقام ويستجار واعلم ان الفعل
المجهول انما يبنى من المتعدي وهذا ظاهر وقد يبنى من اللازم ايضا اذا اسند الى سائر متعلقاته
سوى المفعول به المتعدي ما اي فعل يتوقف فهمه على متعلق كضرب فانه يتعلق
بمضروب بحيث لا يمكن فهم الضرب بلا مضروب يقال لذلك المتعلق المفعول به واما فهم الامر
بلا فهم الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فيمكن قطعا وغير المتعدي بخلافه
بخلافه لا يتوقف فهمه على فهم متعلق غير الفاعل نحو قعد اذ ليس له متعلق يتوقف فهمه على فهمه وان كان
تعلق بزمان ومكان وغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز فان قلت

كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهم الفاعل فينبغي ان يكون متعديا الا انا قلت فهم معنى الفعل
وان توقف على فهم الفاعل لكن نسبة الفعل الى الفاعل ليس بالتعلق بل بطريق القيام به او الصدور عنه
فيقال الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه لا يقال انه متعلق به اذ التعلق عبارة عن نسبة الشيء
الى غير الفاعل والحاصل ان فهم معنى الفعل ان توقف على غير الفاعل يقال له الفعل المتعدي ويقال
له ذلك لغير المفعول به وان توقف فهمه على فهم الفاعل فقط يقال له اللازم وغير المتعدي ثم انه يمكن
جعل الفعل اللازم متعديا بهمزة الافعال نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحته او بالف
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به والمتعدي على ثلثة
اقسام الاول ما يكون تعديته الى مفعول واحد كضرب ونصر وطلب وهذا كثير في الكلام
والثاني ما يتعدى الى اثنين وهذا على نحوين احدهما ما يكون مفعوله الثاني غير الاول بحسب الذات
ولا يكون بينهما ارتباط قبل تعلق الفعل بهما كاعطى ويجوز في هذا القسم حذف كل واحد من مفعوليه
نسيا منسيا كما تقول اعطيت زيدا من غير ذكر المعطى او اعطيت درهما من غير ذكر المعطى له وثانيهما
ما يكون مفعوله الثاني عين الاول بحسب الذات نحو علم وغيره من افعال القلوب اذ مفعولها الثاني
عين المفعول الاول ومسند اليه فاحد المفعولين مسند اليه والآخر مسند قبل دخول الفعل عليهما نحو
علمت زيدا قائما وفي هذا القسم لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد وجعل المفعول الآخر محذوفا
نسيا منسيا والا يلزم اما وجود المسند اليه بدون المسند او وجود المسند بدون المسند اليه وهذا باطل
لكن حذف احد المفعولين بان يكون الآخر مقصودا او مرادا عند قيام القرينة جائز وان كان قليلا
في الاستعمال واما حذف المفعولين معا وجعلهما نسيا منسيا فجائز في القسمين والثالث ما يتعدى
الى ثلثة كاعلم وارى فزاد فيهما مفعول آخر بواسطة همزة الافعال ثم يقال له المفعول
الاول واما الافعال الآخر وهو نبأ وانبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة

مفاعيل بل تعديتها اليها من جهة استعمالها على سبب الاعلام وهذه الافعال مفعولها
الاول كمفعول اعطيت فيجوز حذفه نسيًا منسيًا كما في باب اعطيت والثاني والثالث
كمفعولي علمت فلا يجوز حذف احدهما ويجوز حذفهما معًا افعال القلوب اي الافعال التي
تحدث وتنشأ من القلب لا من الجوارح والاعضاء الظاهرة سبعة وهي ظننت وحسبت
وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اعلم ان الثلثة الاخيرة بمعنى العلم والثلثة الاول
بمعنى الظن واما زعمت فقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الظن فمعناه الاعتقاد مطلقًا سواء كان
قطعيًا او ظنيًا تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي الجملة ناشئة
عنه اي عن العلم او الظن مثلًا اذا قلت زيد قائم يحتمل ان يكون منشأ هذه الجملة هو العلم
او ان يكون منشأها هو الظن فاذا قلت علمت زيدًا قائمًا علم ان منشأها هو العلم واذا قلت ظننت
زيدًا قائمًا علم ان منشأها هو الظن فتنصب هذه الافعال الجزئين من الكلام اعني المبتدأ
والخبر بالمفعولية ومن خصائصها اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدها
ذكر الاخر يعني لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها بمعنى ان يذكر احد المفعولين ويحذف الاخر
نسيًا منسيًا للزوم تحقق المسند اليه بلا مسند او المسند بلا مسند اليه لكن الحذف عند قيام القرينة
جائز وان كان قليلًا كما عرفت واما حذف المفعولين معًا فجائز بخلاف باب اعطيت
اذ يجوز فيه حذف كلا مفعوليه وحذف احد مفعوليه ايضًا نسيًا منسيًا ومنها اي من خصائصها
جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت هذه الافعال بين مفعوليها او تأخرت
عنهما لاستقلال الجزئين كلامًا تامًا على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرًا مثل زيد
علمت قائم وزيد قائم علمت فعلى التقديرين يجوز الاعمال والابطال والعمل اولى بحسب اللفظ
والمعنى وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف مع كون المبتدأ والخبر باقيين على حالهما

كانك قلت زيد في علمي قائم وزيد قائم في علمي ولا يجوز الالغاء في الافعال الاخر ومنها اي
من خصائص افعال القلوب انها تعلق ومعنى التعليق ابطال العمل على طريق الوجوب بحسب اللفظ دون
المعنى وانما التعلق قبل الاستفهام وقبل حرف النفي نحو علمت ما زيد قائم وقبل اللام اي لام الابتداء
نحو علمت لزيد قائم مثل علمت أزيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وانما بطل
عملها لفظا على طريق الوجوب قبل هذه الثلثة لئلا يبطل صدارة كل واحد منها وانما يبقى عملها بحسب المعنى
فان الجزئين في موضع النصب على المفعولية كانك قلت علمت احدهما بعينه عندك وعلمت زيدا
غير قائم وعلمت زيدا قائما والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين الاول
ان الالغاء جائز وليس بواجب بخلاف التعليق والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
معا بخلاف التعليق فانه ابطال العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها يجوز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
وزيد علمه منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يجوز ان يقال ضربتني وضربتك وزيد ضربه
اذا كان الفاعل ضميرا مستترا راجعا الى زيد وضمير المفعول البارز راجعا اليه وانما لم يجز ذلك في سائر
الافعال فان الغالب في افعال الجوارح تعلقها بغير الفاعل ضرورة ان الغالب في ضرب زيد تعلق الضرب
بغير زيد لا بنفسه فاذا قلت ضربتني يفهم منه السامع ضرب المخاطب المتكلم لا ضرب المتكلم نفسه لغلبة تعلق افعال الجوارح
بغير الفاعل فلا يتنبه على ضمة التاء لكونها خلاف الغالب ولغفلته عن حركة التاء فيفهم كون التاء
مفتوحة ليكون الكلام على سنة الغالب او لتخييله سهو المتكلم في التلفظ بالضمة مقام الفتحة فاذا قصد
في افعال الجوارح بيان ما هو خلاف المعتاد يعني تعلق الفعل بالفاعل ابدل الضمير الثاني بلفظ النفس
ويقال ضربت نفسي وضربت نفسك وزيد ضرب نفسه ليسلم السامع من سماع اللفظ انه خلاف المعتاد
والا لم يفهم لفظ النفس وانما جاز ذلك في افعال القلوب فان معناها العلم او الظن وتعلق علم شخص وظنه

بالكناية وصفاته اولى واغلب ففي علمت مثلا قد لا يذهب فهم السامع الى خلاف المقصود ومعنى ان
علمته اخص من علمت لانه نسى فيحتاج بالكلف ولبعضها اى لبعض افعال القلوب معنى آخر يتعدى
ذلك البعض به اى بذلك المعنى الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت متعد
الى مفعول واحد وعلمت بمعنى عرفت متعد الى مفعول واحد وتفصيل ان العلم على
قسمين احدهما العلم بنفس شىء والثانى العلم بشىء مع الحكم عليه والعلم بالمعنى الثانى كثير فى الاستعمال
فيتعلق بالنسبة المتحققة بين شيئين ويكون فى ذلك الشيئان مفعولا له وقد يستعمل بالمعنى الاول ح
يتعدى الى مفعول واحد فيكون بمعنى المعرفة ويجوز استعمال عرفت فى المعنى الثانى ايضا وح
يكون متعديا الى مفعولين مثل علمت لكن المشهور فى عرفت المعنى الاول والغالب فى علمت المعنى
الثانى ورايت بمعنى ابصرت اعلم ان رايت اذا كان بمعنى الرؤية البصرية فهو متعد
الى مفعول واحد واذا كان بمعنى الرؤية القلبية فهو متعد الى مفعولين فان الرؤية القلبية
عبارة عن العلم ووجدت بمعنى اصبت وصادفت متعد الى مفعول نحو اى نحو وجدت الضالة
اى اصبتها وصادفتها واذا كان بمعنى وجدان الشىء على صفة فهو متعد الى مفعولين نحو وجدت
زيدا عالما فالوجدان على معنيين احدهما وجدان الشىء على صفة والثانى وجدان نفس الشىء
والاول متعد الى مفعولين والثانى الى مفعول واحد الافعال الناقصة ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة والافعال التامة ما وضع لصفة مع تقرير الفاعل عليها
فما وضع له الافعال التامة مجموع الصفة وتقرير الفاعل عليها وما وضع له الافعال الناقصة
مجرد تقرير الفاعل على صفة لا المجموع المركب من الصفة وتقرير الفاعل فلا تدخل الافعال
الناقصة فى الافعال التامة وتفصيل الكلام فى هذا المقام ان الفعل التام مثل ضرب يدل
على الحدث اعنى المعنى الصالح لان يكون مسندا الى الغير وعلى نسبة ذلك المعنى الى فاعل ما وعلى زمان

لكان النسبة فمدلول ضرب مثلاً مشتمل على ثلثة اشياء وهو الفعل الناقص مثل كان لا تدل على معنى صالح للاسناد
الى الغير بل انما تدل على مجرد النسبة مع زمانها فمعناه ناقص من الفعل التام بجزء واحد ولهذا لا يكون الفعل
الناقص مع فاعله كلاما تاما بل يحتاج الى امر آخر ليصلح للاسناد فكان مثلا اذا كان معناه ثبوت الشيء في نفسه
تكون تامة ويكون مع فاعلها كلاما تاما نحو ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واذا كان المراد بها كون فاعلها
على صفة خارجة عن معناها تكون ناقصة نحو كان زيد قائما ليس المراد بها وجود زيد في نفسه بل كونه على
صفة القيام فما لم يذكر القيام لا يكون كلاما تاما واعلم ان سيبويه لم يذكر من الافعال الناقصة الا كان
وصار وما دام وليس وقال كل فعل يكون على نسق هذه الافعال يكون ناقصا محتاجا الى الخبر والمصنف
اورد منها سبعة عشر فعلا وقال وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس وقد جاء
جاء في ما جاءت حاجتك ناقصة فان كان ما نافية فضمير جاءت راجع الى المؤنث المذكور
فيما تقدم وحاجتك خبرها والمعنى لم تكن هذه على قدر حاجتك وان كانت استفهامية فالمعنى اية حاجة
جاءت حاجتك فضمير جاءت راجع الى معنى ما وهو مؤنث وحاجتك خبرها وقعدت كانها حربة
في قول الاعرابي حددت شفرته حتى قعدت كانها حربة والظاهر ان كون قعد من الافعال الناقصة
لا يتجاوز هذا المثال بخلاف جاء فانه قد جاء بمعنى الفعل الناقص في غير المثال المذكور ايضا نحو كلما
البر فجاءت قفيزين وتدخل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
فان صار مثلا معناه الانتقال فاذا دخلت على الجملة الاسمية نحو زيد غني اعطى الخبر الذي
هو غني حكم معناها وهو المنتقل اليه نحو صار زيد غنيا وعلى هذا القياس سائر الافعال الناقصة
فان هذا الحكم ليس بمتدارك وليس اضافته الى المعنى اضافة بيانية والله اعلم فترفع الجزء الاول
على انه فاعل لها على التحقيق وتنصب الثاني على انه خبر لها مشبه بالمفعول به مثل كان زيد قائما.

وكان تكون ناقصة لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا دائما كان في ذات الثبوت كقوله تعالى
وكان الله عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد قائما ويقال لها الناقصة المطلقة وقد يكون
كان بمعنى صار فتدل على الانتقال كدلالة صار عليه كما قال الشاعر كانت فراخا بيوضها
اي صارت بيوضها فراخا وقد يكون فيها ضمير الشان نحو كان زيد عالم اي كان الشان زيد عالم
وتكون كان تامة بمعنى ثبت وحصل فيكون مع فاعلها كلاما تاما كما تقول كانت الكائنة
اي حصلت الحاصلة وتكون كان زائدة بحسب اللفظ والمعنى كقول الشاعر ؎ جياد بني ابي بكر
على كان المسومة العراب او بحسب اللفظ فقط نحو ما كان احسن زيدا اي ما احسن زيدا فكان زائدة بحسب اللفظ
ولكن بحسب المعنى تدل على التعجب من حسن زيد في الزمان الماضي لا من حسنه في زمان الحال وكلمة
صار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الماء
حجرا واصبح وامسى واضحى قد تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها فاصبح مثلا يكون
لاقتران مضمون الجملة بوقت الصباح نحو اصبح زيد غنيا اي صار زيد غنيا وقت الصباح وقد
تكون هذه الافعال بمعنى صار يعني الانتقال من حال الى حال بلا ملاحظة وقت الصباح مثلا نحو اصبح
زيد فقيرا واصبح على هذين المعنيين فعل ناقص محتاج الى الخبر وقد تكون تامة فيكون اصبح مثلا
بمعنى الدخول في وقت الصباح نحو اصبحنا واصبح بهذا المعنى فعل تام ليس يحتاج الى الخبر وعلى هذا القياس
حال امسى واضحى وظل وبات لاقتران معنى مضمون الجملة بوقتها نحو ظل زيد سائرا اي
ثبت له السير في جميع نهاره وبات زيد مصليا اي ثبت له الصلوة في ليلة وبمعنى صار يعني بمعنى الانتقال
بلا ملاحظة وقتها كقوله تعالى ظل وجهه مسودا او بات وجهه مسودا اي صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله يعني ان هذه الاربعة من الافعال الناقصة لاستمرار
ثبوت خبرها لفاعلها من وقت يمكن ان يكون فاعلها قابلا لخبرها فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارة

من ان مان كونه قابلا وصاحبا للامارة والحكومة ويلزمها النفي لتدل على استمرار خبرها بالفاعلها لانها
بمعنى النفي واذا دخلت عليها النافية صارت نفي النفي وهو راجع الى الاثبات الاستمراري منها
وحرف النفي لازمة لهذه الافعال اما لفظا او تقديرا او استفادة معنى الاستمرار يتوقف على دخول
حرف النفي عليها فيجب ان يكون حرف النفي مذكورا اما لفظا نحو ما زال زيد عالما او تقديرا كما في قوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها نحو اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فلفظة ما مصدرية والفعل بعدها في
تاويل المصدر اي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على حذف المضاف ومن ثمه
اي من اجل ان معنى ما دام توقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى كلام تام قبله
لانه ظرف والظرف فضلة في الكلام وليس بمستقل في الافادة ولفظ ليس لنفي مضمون الجملة
حالا اي في زمان الحال فمعنى ليس زيد قائما انتفى قائما في زمان الحال ولو قيد به يكون تاكيدا وقيل ليس لنفي الحال
مطلقا غير مقيد بكون الزمان حالا او يجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها بلا خلاف لانها
افعال والفعل عامل قوي يتصرف في معموله سواء كان المرفوع متقدما على المنصوب او بالعكس وهي
اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها انفسها على ثلثة اقسام
قسم يجوز فيها تقديم اخبارها عليها بالاتفاق وهو من كان الى راح بالترتيب المذكور في الكتاب
اذ الفعل عامل قوي يجوز تقديم معموله عليه لا مانع يمنع عنه وقسم لا يجوز فيه تقديم الخبر عليه وهو
ما في اوله ما سواء كانت نافية او مصدرية اما النافية فلان النفي يقتضي صدر الكلام ويمتنع
تقديم ما في حيزه عليه واما المصدرية فلان ما المصدرية كان ان المفتوحة من الحروف الموصولة
فهي مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد وكما في الموصولات الاسمية لا يجوز تقديم ما في حيز الصلة
على الموصول كذا لا يجوز تقديم ما في حيز هذه الحروف عليها خلافا لابن كيسان في غير ما دام

فانه جوز في غيرما دام من الافعال الاربعة تقديم خبرها عليها بناء على ان كلمة ما ان كانت حرف نفي
لكن لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افاد نفي النفي وهو راجع الى الثبوت المستمر فصار ما زال مع فعال
بمنزلة كان فيجوز تقديم خبرها عليها والمعتبر مذهب الجمهور اذ استمرار الثبوت فرع لنفي النفي فلا بد من ملاحظة
الاصل وقسم مختلف فيه وهو ليس فذهب جمع من النحاة الى انه لا يجوز تقديم خبره
عليه اذ معناه النفي وله صدر الكلام فلا يجوز تقديم معمول النفي عليه وذهب جمع الى جواز التقديم
نظرا الى ان عمل ليس للفعلية لا للنفي كما سبق ومما يدل على جواز التقديم قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم اذ معمول الخبر مقدم عليه واذا جاز تقديم معمول خبره عليه فيجوز تقديم خبره عليه بالطريق
الاولى اذ حيثما يقع المعمول يصح وقوع العامل افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر اي لا
على قرب حصوله للفاعل وهذه الافعال كالافعال الناقصة في الاحتياج الى الاسم والخبر وتمتاز
عنها بان خبرها لا يكون الا فعلا مع ان او بدونها رجاء او حصولا او اخذا فيه اي لدنو الخبر
اولدنو حصوله اولدنو الاخذ اي الشروع فيه فالاول عسى وهو غير منصرف لانه لا ياتي
منه صيغة المضارع والامر واسم الفاعل ولا يجيء منه الا صيغ الماضي نحو عسيت الخ وله استعمالان على
وجهين احدهما ان يكون فاعله اسما مفردا وخبره فعلا مضارعا مع ان لان الرجاء متعلق بالمستقبل
وان علامة للاستقبال كما تقول عسى زيد ان يخرج والثاني ان يكون فاعله ان مع الفعل
المضارع نحو عسى ان يخرج زيد وعسى في هذا الاستعمال فعل تام لكونه مع الفاعل كلاما تاما
وزيد في هذا التركيب فاعل يخرج وفي الاستعمال الاول فعل ناقص محتاج الى الاسم والخبر واذا وقع
في خبره الفعل مع ان فهو مأول بالمصدر فيحتاج الى تقدير المضاف اي عسى زيد ذا خروج او يقال
المصدر في معنى اسم الفاعل اي عسى زيد خارجا وقال بعض النحاة عسى في الاستعمال الاول
بمعنى قارب اي قارب زيد الخروج وفي الاستعمال الثاني بمعنى قرب اي قرب خروج زيد وهو

يوهم كون ان يخرج مفعولا لعسى لا خبرا له وبالجملة في جميع الاستعمالات وعلى جميع التقادير يتميز
الشارح الرجاء لا الخبر عن الرجاء وقد يحذف ان تشبيها له بكاد والثاني اي ما يدل على قرب حصول الخبر كاد
وخبره فعل مضارع بدون ان تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى
كما يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو عسى زيد يخرج وكاد بمعنى الخبر لا الانشاء وهو فعل متصرف تستعمل
منه صيغة المضارع وغيره واذا دخل النفي على كاد وسائر متصرفاته فهو كالافعال اي كسائر الافعال
في ان المقصود منه نفي معنى كاد وكذا الحال في سائر متصرفاته كما تقول ما كاد زيد يخرج ولم يكد يخرج
على المذهب الاصح وقيل يكون كاد ومتصرفاته للاثبات بعد دخول النفي وقيل يكون النفي
في الماضي نحو ما كاد للاثبات وفي المستقبل نحو لم يكد للنفي كالافعال تمسكا بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون اذ لو كان ما كادوا للنفي لكان مناقضا لقوله تعالى فذبحوها وهذا الدليل دال
على الجزء الاول من المذهب الثاني وعلى تمام مذهب من ذهب الى انه في الماضي للاثبات
اذ لا احتياج له الى اثبات انه في المستقبل للنفي لكفاية القياس على سائر الافعال والجواب عن
هذا التمسك ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون للنفي وليس مناقضا لقوله تعالى فذبحوها اذ معنى الكلام ما كادوا
يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه للتعنتات التي صدرت منهم وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اعلم ان المتمسك على الجزء الثاني
من المذهب الثاني ان بعض الفصحاء والبلغاء قد خطّأ ذا الرمة فلو لم يكن لم يكد لاثبات البراح
ورسيس الهوى لم يكن لذلك التخطئة وجه والجواب ان هذه التخطئة ليس بصواب ولعل المخطئ توهم
ان حال كاد ومتصرفاته ليس كحال سائر الافعال وبناءً على هذا التوهم الباطل قد زعم قول ذي الرمة
خطأً مع انه صواب وينبغي ان يستدل اصحاب مذهب التفصيل على الجزء الثاني من هذا المذهب
بقول ذي الرمة فان المقصود ههنا النفي بطريق المبالغة يعني رسيس الهوى من حب مية ليس قريبا

من الزوال النفي فضلا عن الزوال وما تشكك ان لنفي القرب من الزوال بل من نفي الزوال ومن ثبوته
قوله تعالى لم يكد يريها يعني لم تقرب من الرؤية فضلا عن الرؤية والثالث يعني ما يدل على
الشروع في الخبر جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد في كون خبره فعلا مضارعا بغير ان
نحو جعل يفعل كذا وطفق يفعل كذا الى آخره واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال
تارة يستعمل مع ان كعسى وتارة بدون ان مثل كاد مثل اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج
افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب قد وقع في هذه النسخة صيغة الجمع وفي بعض النسخ
بصيغة التثنية وكلاهما صحيحان اذ لو نظر الى نوعي الصيغة فالمناسب التثنية ولو نظر الى سوادها
فالمناسب الجمع لان الافعال التي على صيغة ما افعله وافعل به غير محصورة نحو ما احسن زيدا وما اكرم زيدا
وما اعلم زيدا الى غير ذلك وكذا احسن بزيد اكرم بزيد اعلم بزيد اخبر بزيد وغيرها وخرج بقوله وضع لانشاء
التعجب مثل عجبت لانه للاخبار عن التعجب لا لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به
وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه
افعل التفضيل يعني من الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب فان التعجب مناسب التفضيل
اذ التعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة ويتوصل في الممتنع مثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه وما اكثر حمرته واكثر بحمرته وما اقبح عوره واقبح بعوره
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم وتاخير وفصل فانهما بواسطة عدم التصرف
تشابهان بالحرف ولا يتصرف في الحرف فلا يتصرف فيهما ايضا فلا يجوز ان يقال ما زيدا احسن وبزيد احسن
وما احسن اليوم زيدا وبزيد احسن اليوم بزيد واجاز المازني الفصل بالظرف نحو ما احسن اليوم
بالرجل ان يصدق وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر يعني ان كلمة
ما في ما احسن زيدا بمعنى شيء في محل الرفع على انها مبتدا وما بعدها اعني احسن مع الضمير المستتر

الى ما او مع المفعول في محل الرفع بانه خبر للمبتدا وهذا التركيب على هذا التقدير من قبيل شر اهر ذا ناب
وما موصولة والجملة الواقعة بعدها صلة لها ومجموع الموصول مع الصلة في محل الرفع بانها مبتدا
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا شيء عظيم وما استفهامية عند بعضهم
في محل الرفع بانها مبتدا والجملة التي بعدها خبر لها وهذه الوجوه الثلاثة بحسب اصل التركيب لا باعتبار
المعنى المراد اعني انشاء التعجب اذ باعتبار معنى التعجب اجزاء هذه العبارة لا تقتضي الاعراب وبه فاعل
عند سيبويه والباء زائدة ولا ضمير في افعل يعني ان زيدا في احسن بزيد فاعل احسن
عند سيبويه ومعناه الماضي وان كان صورته الامر افعل بمعنى صار ذا فعل اعني احسن بزيد بمعنى صار زيد
ذا حسن غير صيغة الماضي الى الامر مع بقاء معنى الماضي وكلمة الباء زائدة في الفاعل كما في
كفى بالله شهيدا او مفعول به عند الاخفش والباء للتعدية يعني عند الاخفش احسن امر بمعناه
لا بمعنى الخبر والباء للتعدية ان كان احسن امرا من احسن اللازم بمعنى صار ذا حسن او زائدة
في المفعول ان كان اي احسن امرا من احسن المتعدي بنفسه كما في ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفيه ضمير
هو فاعله وعلى التقدير بين احسن امر لكل مخاطب بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
زيدا بالحسن كانه قيل صف زيدا بالحسن ثم نقل الامر من هذا المعنى الى انشاء التعجب لكونه مناسبا له
فعلى مذهب سيبويه ليس في احسن ضمير لكون فاعله مذكورا وعلى مذهب الاخفش فيه ضمير مستتر راجع
الى كل احد فمن يصلح للخطاب افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فتشمل
مدحت وذممت وكرم ولؤم ونحوها لكونها اخبارا عن المدح فخرجت عنها فمنها نعم وهو اصل
في افعال المدح وبئس وهو اصل في افعال الذم وشرطهما اي شرط افعال المدح والذم
ان يكون الفاعل اما معرفا باللام نحو نعم الرجل وبئس الرجل او مضافا الى المعرف بها
نحو نعم صاحب القوم وبئس صاحب القوم او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة

نحو نعم رجلاً وبئس رجلاً او مميزاً بما بمعنى شيء مثل فنعما هي اي نعم شيئاً هي اي الصدقات
وبعد ذلك اي بعد ذكر الفاعل باحد الوجوه الثلثة يذكر المخصوص بالمدح او الذم
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وهو اي المخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبره
والالف واللام في مثل نعم الرجل زيد قائم مقام الضمير او المخصوص بالمدح خبر مبتدأ
محذوف مثل نعم الرجل زيد فانه اذا قلت نعم الرجل كان سائلاً يقول من هو فقلت
في الجواب زيد بتقدير هو زيد وهذا المذهب اصح واولى كما ذكر في الكتب المبسوطة وشرطه
اي شرط المخصوص بالمدح والذم مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونه بحسب المعنى عبارة عن الفاعل نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعم المرأة هند ونعم المرأتان الهندان ونعم النسوة الهندات وما جاء في
مثال بئس ونحو مثل القوم الذين كذبوا وشبهه حيث وقع المخصوص اعني
الذين كفروا جمعاً مع كون الفاعل مفرداً متأول بتأويلين احدهما ان تقدير الكلام بئس
مثل القوم مثل الذين كذبوا فحذف المضاف من المخصوص اعني الذين والثاني ان الذين كذبوا
صفة للقوم ومن تتمة الفاعل والمخصوص محذوف اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم مثل قوله تعالى بعد ذكر ايوب عليه السلام نعم العبد اي نعم العبد
هو ايوب ونعم الماهدون نحن وساء من السوء بفتح السين افادة الذم مثل بئس وفاعله
اما معرف باللام او مضاف الى المعرف باللام او ضمير مبهم مميز بنكرة كما علم وفي قوله تعالى ساء مثلاً القوم
الذين كذبوا فاعل ساء ضمير مبهم ومثلاً مميزه والمخصوص بالذم القوم بتقدير المضاف اي ساء
مثلاً مثل القوم الذين كذبوا وساء ماخوذ من المساءة والسوء بالضم السيء بمعنى الحزن فيستعمل في كل مقام
وليس من افعال الذم يقال ساءني يسوءني ومنها اي من جملة افعال المدح حبذا وهو مركب

من حب ومن في اصل حب الشي اذا صار حبيبا او حب الشي بالضم اذا صار محبوبا وفي حل حب
فنقول ذا على التقديران يكون حب لازما واما على التقدير كونه متعديا فذا قائم مقام الفاعل فهو
في حكم الفاعل ولذا لم يفرق المصـ وقال وفاعله ذا وذا لا يتغير في اصل حاله بل يكون دائما
على صيغة المفرد المذكر لكونه اشارة الى المشار اليه المبهم كما ان ضمير نعم لا يتغير عن حاله لكونه راجعا
الى امر مبهم فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات
وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم والفرق بين ذا في حبذا وضمير نعم
ان ذكر تمييز ضمير نعم واجب ولو لم يذكر لم يعلم تحقق الضمير فيه ولا يجب في ذا ولذا يجوز ان يقع
قبل المخصوص او بعده تمييز منكر نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ومنشاء هذا الفرق ان
ذا كلمة ظاهرة دالة على امر مبهم والضمير امر مستتر لا يفهم بدون التمييز فليس لهذا اللفظ الظاهر احتياج
الى التمييز مشابهة احتياج الضمير المبهم المستتر اليه ثم التمييز في الضمير حيث تقرير الارسال على وفق المخصوص نحو حبذا زيد راكبا
راكبا زيد ولما فرغ من بيان الاسم والفعل شرع في بيان الحرف واحكامه فقال الحرف
ما دل على معنى في غيره ومن ثمه احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام
سواء كان عمدة او فضلة الى اسم نحو من البصرة او فعل نحو قد ضرب وحروف الجر ما وضع
لافضاء فعل او معناه الى ما يليه سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد
او في تاويل الاسم نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها ويقال لها حروف
حروف الاضافة لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر معنى الفعل
الى ما يليها او لان اثرها الجر وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا
فمن للابتداء سواء كان الابتداء من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو ...

من قبل ومن بعد وعلامته صحة الانتهاء فی مقابلته نحو سرت من البصرة الی الکوفة والتبیین
نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامته صحة وضع الذی مکانه فانه لو قیل فاجتنبوا الرجس الذی
هو الوثن لاستقام المعنی والتبعیض نحو اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع لفظ البعض
مکانه فانه لو قیل اخذت بعض الدراهم لاستقام المعنی وزائدة وعلامتها انها لو حذفت لم یختل المعنی
نحو ما جاءنی من احد وزیادة من انما یکون فی غیر الکلام الموجب یعنی فی النفی والنهی والاستفهام
ولا تکون زائدة فی الکلام الموجب عند البصریین خلافا للکوفیین والاخفش فانهم جوزوا
زیادتها فی الکلام الموجب وتمسکوا بقول بعض الاعراب قد کان من مطر ای قد کان مطر والجواب
ان قولهم قد کان من مطر فیه متاول بان الخطاب فیه وارد علی الحکایة کان قائلا
قال هل کان من مطر فقال فی جوابه قد کان من مطر وقد یستدل بقوله تعالی یغفر لکم من ذنوبکم
ای یغفر لکم ذنوبکم کقوله تعالی ان الله یغفر الذنوب جمیعا والجواب ان قوله تعالی یغفر لکم من ذنوبکم
خطاب لامة نوح علیه السلام وان الله یغفر الذنوب جمیعا خطاب لامة محمد صلی الله علیه وسلم
ولا یلزم من مغفرة جمیع الذنوب من امة محمد صلی الله علیه وسلم مغفرة جمیع الذنوب من امة
نوح علیه السلام والی للانتهاء ای لانتهاء الغایة کما ان من لابتداء الغایة تقول سرت
من البصرة الی الکوفة وبمعنی مع قلیلا نحو من انصاری الی الله ای مع الله ولا تاکلوا
اموالهم الی اموالکم ای مع اموالکم وحتی مثله ای مثل الی فی کونها لانتهاء الغایة
وبمعنی مع کثیرا کما ان الی بمعنی انتهاء الغایة کثیر فی الاستعمال ثم اعلم ان کلمة الی تستعمل
فی المظهر والمضمر کلیهما نحو الی زید والیه والیک والی غیر ذلک وکلمة حتی تختص بالظاهر نحو نمت البارحة
حتی الصباح خلافا للمبرد فانه جوز دخول حتی علی المضمر نحو حتاک فی اشعار العرب وعند غیره
هو شاذ لا یقاس علیه وفی للظرفیة اما حقیقة نحو المال فی الکیس او مجازا نحو نظرت فی الکتاب

والنجاة في الصدق ويكون في بمعنى على قليلاً نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للإلصاق اما حقيقة نحو به داء او مجازاً نحو مررت بزيد اي بموضع يقرب من موضع زيد
والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر
والمقابلة نحو اشتريت هذا بذاك والتعدية نحو ذهبت بزيد اي اذهبته والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر لكن يزاد في خبر الاستفهام بهل والنفي
قياساً نحو هل زيد بقائم وما زيد بقائم وليس زيد بقائم وفي غيره سماعاً سواء كانت زائدة
في المرفوع نحو كفى بالله شهيداً وبحسبك زيد او في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي لا تلقوا انفسكم والقى بيده واللام للاختصاص بالملكية نحو الجل للفرس وبملكية نحو المال لزيد
والتعليل نحو ضربته للتاديب وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى عن مع القول كقوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه فاللام في للذين بمعنى عن اي قال الكافرون
لاجل المؤمنين في شانهم لو كان ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم خيراً ما سبقنا اليه هؤلاء ولو كانت
صلة للقول كما في قولك قلت لزيد لا تفعل كذا لقال تعالى ما سبقتمونا ورب للتقليل
اعلم ان كلمة رب لانشاء التقليل في مقابلة كم الخبرية لانها لانشاء التكثير وان كان ما بعد كل منهما
خبراً لكن رب تستعمل في انشاء التكثير غالباً وكم الخبرية لا تستعمل في انشاء التقليل ولها اي لكلمة رب
صدر الكلام اذ معناها الانشاء كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام من هذه الجهة وهي مختصة
بنكرة موصوفة اما اختصاصها بالنكرة فلانها غير محتاجة الى التعريف واما وصفها فلانها لتقليل
نوع من جنس وذلك يفهم من وصف النكرة تخصيصها فيصير نوعاً من جنس وقوله على الاصح اشارة الى
ان بعضهم جوز دخولها على النكرة الغير الموصوفة ايضاً لكن القول الاول اصح وفعلها اي الفعل الذي
تعلق به كلمة رب ماض فانها للتقليل المحقق المقطوع وهذا غير متصور الا في الماضي محذوف غالباً

او يليها الفعل بالقرائن نحو رب رجل كريم اكرمته وقد تدخل كلمة رب على مضمر مبهم مميز
بنكرة منصوبة كالضمير في باب نعم والضمير الذي يدخل عليه كلمة رب مفرد مذكر
ابدا لكونه راجعا الى المبهم الموجود في الذهن نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه
امرأتين وربه نسوة كما ان الضمير الذي هو فاعل نعم مفرد دائما خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة
التمييز فانهم قالوا لابد من مطابقة الضمير للمميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وقول البصريين اصح وتلحقها اي كلمة رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل رب
على الجمل سواء كانت لتقليل النسبة التي في الجملة او لتكثيرها نحو ربما قام زيد ولا يجوز ان تلي
ربما القوم زيد لما علم من انها اما للتقليل المقتضي للتحقق او للتكثير فتختص بالماضي وقوله تعالى
ربما يود الذين كفروا بمعنى ربما ود اذ لا احتمال للكذب في اخبار الله تعالى بل صدقه محقق كالماضي
الماضي وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو قول الشاعر
وبلدة ليس بها انيس واعلم ان الاصل في القسم الباء وهي تذكر مع فعل القسم نحو اقسم بالله وبالباء السابق
للالصاق لانها الصقت معنى القسم باسم الله تعالى فالقسم عند التحقيق جملة ويقال لها الجملة القسمية
والمقسم به الاكثر في الاستعمال حذف فعل القسم والاكتفاء بالله نحو بالله لافعلن كذا فالباء التي
هي صلة القسم قد تكون مع الفعل وقد تكون بدون الفعل وكما تدخل على الاسم الظاهر تدخل على المضمر
نحو بك لافعلن كذا وتستعمل في قسم السؤال نحو بالله اخبرني او لا تخبرني وواو القسم فرع من الباء ولا تستعمل
مع الفعل ولا تدخل على الضمير ولا تستعمل ايضا في قسم السؤال كما قال وواو القسم انما يكون عند
حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر فلا يقال والله اخبرني او لا تخبرني ولا وك
لافعلن كذا والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن لكن الاخفش روى
ترب الكعبة ايضا والباء اعم منهما في الجميع كما عرفت ويتلقى القسم اي يجاب باللام وان

وحرف النفي يعني لا بد في القسم من الجواب ويقال له المقسم عليه وهو الذي يكون جملة ولا بد ان يصدر بان
او لام الابتداء في صورة الاثبات وحرف النفي في صورة النفي اما اعتبار حرف النفي في صورة النفي فظاهر
لكون النفي مقصوداً واما اعتبار ان ولام الابتداء فلدلالتهما على التاكيد الذي لاجله جاء القسم فقد لان
على ان ما دخلتا عليه جواب القسم وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة
الدالة على جواب القسم او تقدمه ما يدل عليه اي على جواب القسم نحو زيد والله قائم
او زيد قائم والله والمذكور وان كان جواب القسم بحسب المعنى لكن لا يقال له الجواب بل الدال على
الجواب ولذا لا يجب فيه علامة جواب القسم وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس وعلى
للاستعلاء نحو زيد على السطح وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول من يعني اذا دخل
عليهما من يصيران اسمين فيكون عن بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه وعلى
بمعنى الفوق نحو نزلت من عليه اي من فوقه فان الحرف انما يدخل على الاسم لا على الحرف
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء وقد يكون
اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد ويختص بالظاهر فلا يقال كه ومذ ومنذ
اذا كانا اسمين فهما من قبيل الظروف المبنية فقد يكونان بمعنى ابتداء المدة وقد يكونان بمعنى
جميع المدة وهما في هذا المقام من حروف الجر للزمان للابتداء في الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فمعناهما ابتداء زمان الفعل نحو ما رايته مذ سنة كذا ومنذ يوم الجمعة يعني ابتداء عدم رؤيتي
له العام الماضي او الجمعة الماضية والظرفية في الحاضر مثل ما رايته مذ يومنا ومنذ
شهرنا وحاشا وخلا وعدا قد تكون افعالا كما علم في بحث الاستثناء وقد تكون حروف جر
فتجعل ما بعدها مجرورا وهي للاستثناء على هذا التقدير ايضا كما تقول جاء القوم خلا زيد وعدا زيد
وجاءني القوم حاشا زيد الحروف المشبهة بالفعل لفظاً ومعنى اما لفظاً فلكون وزنها على ثلثة احرف

او ازيد كالفعل في كون اواخرها مفتوحة كآخر الفعل الماضي ولان المفتوحة مشابهة زائدة بالفعل لفظا
ومعنى فلان معانيها معاني الافعال كما هو المشهور والتمني هذه الحروف مشابهة للفعل في دخولها على الاسماء
ولما كانت هذه الحروف مشابهة للفعل لفظا ومعنى جعلوا اعملها عمل الافعال وعملها على نحوين اصلي
وهو تقديم المرفوع على المنصوب وفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع وهذه الحروف انما تعمل بمشابهة
الافعال فتكون فروعا لها في العمل فاعملها الفرعي تقديم المنصوب على المرفوع فيكون منصوبها
مقدما على المرفوع وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل ولها اي لهذه الحروف صدر الكلام
لانها دالة على نوع من انواع الكلام فيجب ان تجرد وصدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقي الحروف يعني يجب ان لا يكون لها صدر الكلام لانها مع اسمها وخبرها
في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يكون كلاما تاما فلو ذكرت في صدر الكلام لاشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة ومن ثمه اذا وقعت مع اسمها وخبرها مبتدأ يجب تاخيرها عن الخبر
نحو عندي انك قائم كما سبق وتلحقها ما الكافة للانفعال اياها من العمل ولذا يقال لها الكافة
فتلغى على الافصح نحو انما زيد قائم وتدخل ح اي حين اذ الحقها ما على الافعال ايضا نحو انما
قام زيد وانما يقوم زيد وتلحقها التخفيف بحذف التشديد وذلك بحذف الحرف الاخير المتحرك
فيبطل عملها في اللغة الفصيحة لزوال العقد من المشابهة اللفظية بالتخفيف وجاز اعمالها ايضا في بعض
اللغات فان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تزيد على معنى الجملة التاكيد والتحقيق مثلا
زيد قائم كلام تام فاذا دخل عليه ان يزيد تاكيد ذلك الكلام التام وتحقيقه وان المفتوحة تغير
معنى الجملة اذ هي مع جملتها اي مع الجملة الداخلة هي عليها في حكم المفرد فيحتاج الى امر آخر
ليكون كلاما تاما فلا يبقى للجملة استقلال مع ان المفتوحة ومن ثمه اي من اجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تجعل الجملة في تاويل المفرد وجب الكسرة في موضع الجمل والفتح

فی موضع المفرد فکسرت ان ابتداءً ای فی ابتداء الکلام لکونه موضع جملة مستقلة نحو
ان زیداً قائم وبعد القول لان مقول القول لا یکون الا جملة مستقلة نحو قلت ان زیداً قائماً
وبعد الموصول فان الصلة لا تکون الا جملة نحو جاءنی الذی ان اباه عالم وفتحت ان فاعلة
ای حال کونها فی مقام الفاعل نحو بلغنی انک عالم ومفعولة ای حال کونها فی مقام المفعول نحو
کرهت ان زیداً فاسق ومبتدأً ای حال کونها فی مقام المبتدأ نحو عندی انک قائم وحال
کونها مضافاً الیها نحو اعجبنی اشتهار انک فاضل وقالوا لولا انک لانه مبتدأ یعنی یکون
الهمزة مفتوحة بعد لولا الامتناعیة اذ ما بعد لولا الامتناعیة مبتدأ محذوف الخبر فهو مع اسمها
وخبرها فی موضع المبتدأ والمبتدأ لا بد ان یکون مفرداً ولو انک لانه فاعل یعنی
یکون الهمزة مفتوحة بعد لو لان لو حرف شرط فیقتضی الفعل وما بعد لو فاعل الفعل محذوف
فلا بد وان یکون مفرداً کقوله تعالی ولو انهم صبروا ای لو ثبت انهم صبروا ای لو ثبت صبرهم
فان جاز فی موضع التقدیران ای تقدیر الجملة وتقدیر المفرد جاز فی ذلک الموضع
الامران الکسر والفتح مثل من یکرمنی فانی اکرمه فان جعلته جملة اسمیة جزائیة
فیجب الکسر بتاویل فانا اکرمه وان جعلته خبراً للمبتدأ المحذوف ویکون المعنی من یکرمنی فجزاؤه
انی اکرمه فیجب الفتح لان خبر المبتدأ مفرد وکذا الحال فی قول الشاعر وکنت اری زیداً کما قیل
سیداً اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه فان کان التقدیر اذا هو عبد القفا فتکون
جملة اسمیة واقعة بعد اذا الفجائیة فیجوز الکسر وان کان مع ما فی حیزها فی تاویل المفرد بان یکون
مبتدأً محذوف الخبر ای فاذا عبودیته القفا واللهازم حاصلة فتکون مفتوحة لانها مع
ما فی حیزها وقعت فی موضع المبتدأ والمبتدأ مفرد ولذلک ای لاجل ان ان المکسورة
لا تغیر معنی الجملة جاز العطف علی اسم المکسورة لفظاً وحکماً بالرفع

نحو ان زیداً قائم وعمرو یعنی یجوز العطف علی اسم ان المکسورة بالرفع لانها لا تغیر معنی الجملة
فاسمها فی الاصل مرفوع بالابتداء وهی کالعدم اذ فائدتها التاکید فقط فیجوز العطف علی محل
ذلک الاسم بالرفع سواء کانت المکسورة مذکورة لفظاً نحو ان زیداً قائم وعمرو او کانت مکسورة
حکماً نحو علمت ان زیداً قائم وعمرو فانها وان کانت ههنا مفتوحة لکونها واقعة فی مقام المفعول
وهو مفرد لکنها مکسورة حکماً لانها مع معمولها قائمة مقام المفعولین وهما جملة بحسب المعنی لکون احدهما
مسند الیه والآخر مسند. فحکم المفتوحة بعد افعال القلوب حکم المکسورة فی قیامها مع ما فی خبرها مقام الاسمین
دون المفتوحة ای لا یجوز العطف علی محل اسم ان المفتوحة لانها لما غیرت معنی الجملة لم یکن فی حکم العدم
ویشترط فی العطف علی محل اسم ان المکسورة مضی الخبر قبل المعطوف لفظاً کما تقول ان زیداً قائم
وعمرو او تقدیراً کما تقول ان زیداً وعمرو قائم ای ان زیداً قائم وعمرو قائم وانما اشترط مضی الخبر
لانه لو لم یذکر الخبر اولاً لفظاً او تقدیراً لزم اجتماع عاملین علی اعراب واحد کما فی قولک ان زیداً وعمرو
ذاهبان اذ لا ریب ان ذاهبان خبر عن کل من المعطوف والمعطوف علیه فمن جهة کونه خبراً عن
ان یکون العامل فیه ان ومن جهة انه خبر عما عطف علی محل اسم ان یکون العامل فیه الابتداء فیلزم
اجتماع ان والابتداء علی رفع شیء واحد وهو الخبر خلافاً للکوفیین فانهم ذهبوا الی ان ان
انما تعمل فی الاسم وخبرها مرفوع بالابتداء کما کان قبل دخول ان فلا یلزم اجتماع عاملین علی اعراب واحد
ولا اثر لکونه ای لکون اسم ان مبنیاً فی جواز العطف علی اسم ان قبل مضی الخبر فلا یجوز
خلافاً للمبرد والکسائی فانهما ذهبا الی ان اسم ان اذا کان مبنیاً یجوز العطف علی محل
اسم ان قبل مضی الخبر فی مثل انک وزید ذاهبان اذ لما لم یظهر عمل ان فی اسمها بواسطة
بنائه فکانها لیست بعاملة فی الخبر فلا یلزم المحذور المذکور وهذا ضعیف اولاً فلانه لا شک ان ان قد عملت
فی اسمها النصب غایة الامر ان النصب لم یظهر بواسطة البناء والمانع من عملها فی الخبر فیکون عاملة فیها

وغيرهم المذكور. ولكن في جواز العطف على محل اسمها كأنّ اي مثل انّ لانها لا تغيّر
لا تغير معنى الجملة الا ان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء فيجوز اعتبار محل اسمها
فيعطف على اسمها بالرفع ومعنى الاستدراك ابطال الوهم الباطل الناشئ من الكلام السابق فلا بدّ
من الكلام السابق ليتصوّر الاستدراك كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر اما باقي الحروف
المشبهة فلا يجوز العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يجوز اعتبار محل اسمها
ولذلك اي لاجل ان انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة دخلت اللام اي لام الابتداء
مع انّ المكسورة دونها اي دون انّ المفتوحة على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه
اي بين اسم انّ وبينها او دخلت على ما بينهما اي على الامر المتوسط بين الاسم والخبر نحو
انّ زيدا لقائم وانّ في الدار لزيدا وانّ زيدا لطعامك آكل ولا يجوز انّ زيدا آكل لطعامك لان
حق لام الابتداء ان تدخل على صدر الجملة لكن لما كان انّ المكسورة واللام كلاهما للتاكيد
والابتداء كره اجتماعهما فاخروا اللام ومعنى لا يجوز ان تتاخر عن جزئي الكلام الذي يجيء بعدها
حتى تدخل على متعلق الخبر المتاخر عنه وفي لكن ضعيف اي دخول اللام في لكن بالتخفيف الذي
وقعت في انّ ضعيف وان جاز في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد ووجه الفرق بينهما
ان لكن تقتضي سبق الكلام فبطلت صدارتها فلا يستحسن اجتماع اللام المقتضية للصدارة
معها بخلاف انّ فانها لا تقتضي تقدم كلام وتخفف المكسورة فيكون صورتها صورة
ان النافية فيلزم معها اللام لئلا يقع الاشتباه ويجوز الغاؤها عن العمل وعلى
هذا التقدير لا بد من اللام لئلا يقع الاشتباه بين معنى النفي والاثبات واما على تقدير اعمال
المخففة المكسورة فلزومها طردا للباب ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ
اي يجوز دخول انّ بعد التخفيف على الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر نحو باب

كان وعلمت واخواتهما كقوله تعالى وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ولا يجوز دخولها على الافعال الآخر عند البصريين لان حقها ان تدخل على الجملة الابتدائية ولما انها
مخففة واذا دخلت على الفعل فلا بد ان يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدا والخبر ليبقى عملها
بقدر الامكان خلافا للكوفيين فانهم جوزوا دخولها على سائر الافعال وتمسكوا
بقول الشاعر ع شلت يمينك ان قتلت لمسلما. وجبت عليك عقوبة المتعمد وتخفف
المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فضمير الشان المقدر اسم لها والجملة المفسرة لضمير الشان
خبر لها فتدخل على الجمل الصالحة لكونها مفسرة له مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
وسواء كان فعلها من دواخل المبتدا والخبر او لم يكن والسبب في تقدير ضمير الشان ان مشابهة
ان المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة بها لما سبق واعمال المكسورة بعد التخفيف قد جاء في
سعة الكلام كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة لم يقع في سعة الكلام فيلزم بحسب الظاهر
ترجيح الاضعف على الاقوى فبينهما جوزوا تقدير ضمير الشان ليكون ان المفتوحة بعد التخفيف عاملة
في المبتدا والخبر بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون عاملة وشذ اعمالها اي اعمال
ان المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان كما قال الشاعر ع فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق. ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي
يعني ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل المتصرف يلزمها السين او سوف او قد او حرف النفي
ايام لزوم واما من الثلثة الاول فللفرق بين ان المفتوحة المخففة وان المصدرية لان هذه الحروف
الثلثة لا تجتمع مع ان المصدرية ولا يحصل الفرق بين المخففة والمصدرية بمجرد حرف النفي لانها تجتمع
مع كل منهما فلا بد من الفرق بوجه آخر كان يقال لو كان حرف النفي بمعنى الاستقبال الا يكون ان معه
والا يلزم اجتماع حرفين كل منهما بمعنى الاستقبال فتكون مخففة او غيرها الى الفعل المضارع الذي

بعد حرف النفي فان كان منصوبا كانت مصدرية وان كان مرفوعا كانت مخففة وكأن للتشبيه
اي لانشاء التشبيه نحو كأن زيدا الاسد وتخفف كأن فتلغى على الافصح كما في قول الشاعر
ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان ويجوز الاعمال ايضا كما تقول كأن ثدييه حقان لكنه ليس بافصح
لكونها ادون من ان في مشابهة الفعل ولكن للاستدراك بالمعنى الذي سبق ويجب
ان يتوسط لكن بين كلامين متغايرين معنى بحسب الاثبات والنفي سواء كانا متغايرين
بحسب اللفظ ايضا كما تقول جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ ولم يجئ زيد ولكن عمروا جاء او بحسب المعنى فقط
كما تقول زيد حاضر ولكن عمروا غائب وتخفف لكن فتلغى عن العمل بالكلية لكونها اضعف في المشابهة
بالفعل من كأن ويجوز معها الواو العاطفة في حال التخفيف ليظهر الفرق بين لكن المخففة ولكن
التي هي حرف عطف اذ لا يجوز دخول الواو عليها وليت للتمني نحو ليت زيدا قائم واجاز الفراء كون
كل من معموليها منصوبا نحو ليت زيدا قائما لان ليت للتمني فهي بمعنى اتمنى كانك قلت اتمنى زيدا
كائنا على صفة القيام فكل من الجزئين مفعول لمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان اي ليت
زيدا كان قائما وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجعا فالفراء يقول تقديره اتمنى ايام الصبي
رواجعا وقال الكسائي تقديره ليت ايام الصبي كانت رواجعا وعند المحققين رواجعا منصوب على
انه حال من الضمير المستتر المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
والفرق بين التمني والترجي ان التمني يشمل الممكنات والمستحيلات والترجي لا يكون الا في الممكنات
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في قول الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب

الحروف العاطفة على المذهب الاصح عشرة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام
ولا وبل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفاء وثم وحتى للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بل هي للجمع

مطلقاً يعني انها لا تدل على الترتيب لا على المقصود والفاء للترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء
في الدلالة على الترتيب لكن بمهلة وحتى مثلها في الدلالة على الترتيب بمهلة ومعطوفها اي معطوف
حتى جزء من متبوعه اي متبوع معطوف حتى ليفيد قوة مثل مات الناس حتى الانبياء او ضعفاً
نحو قدم الحاج حتى المشاة ولا يجب ذلك في ثم واعلم ان الفرق بين ثم وحتى من وجهين الاول ما ذكره المص
وهو كون المعطوف بحتى جزءاً من متبوعه سواء كان اقوى او اضعف الثاني ان المهلة المعتبرة
في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن لا الخارج لان المناسب بحسب الذهن
ان تعلق الموت اولاً بغير الانبياء ثم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر
الناس وكذا المناسب بحسب الذهن تقادم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم وان كان في بعض الاوقات
على العكس فلذلك عند ايقال قدم الحاج حتى المشاة واو واما وام لاحد الامرين مبهماً وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير منفكة عنها في الاستعمال لفظاً او تقديراً وشرط ام المتصلة
ان يليها احد المستويين سواء كانا اسمين او فعلين او حرفين والآخر من المستويين يلي الهمزة
بعد ثبوت احدهما في علم المتكلم لطلب التعيين من المخاطب يعني يكون المقصود السؤال من التعيين
بعد العلم بثبوت احدهما الا على التعيين كما تقول ازيد عندك ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق
وا ضربت زيداً ام اكرمته ومن ثم اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر
الهمزة لم يجز ارأيت زيداً ام عمراً الا ان احد المستويين يلي ام والآخر لم يلي الهمزة هذا
هو المختار المص والمنقول عن سيبويه انه اذا كان احد المستويين يلي الهمزة والآخر ام المتصلة
فهو فصيح وحسن وان لم يل احدهما ام والهمزة فهو جائز جوازاً حسناً لكنه ليس بالحسن نحو ارأيت
زيداً ام عمراً وان لم يكن بافصح وحسن من ثم ووقع في بعض النسخ الهمزة على المص وعلى هذا يكون المعنى
احد المستويين الآخر الهمزة على الافصح ومن ثم متعيناً ارأيت زيداً ام عمراً ولا يخفى ان الحكم بالفصاحة

فهو مناسب على هذا التقدير وبالجملة كلام المصنف مضطرب في هذا المقام والحق ما نقل عن سيبويه ومن تبعه
اي من اهل البيان ان السؤال بالهمزة وام لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد المستويين عند المتكلم كان حصولها
بالتعيين دون نعم او لا اذ لا يحصل المقصود بها بخلاف او واما مع الهمزة كما تقول اجاءك زيد
او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو اذ يجوز في هذا الموضع الجواب بلا ونعم اذ المقصود ان احدهما لا على التعيين
اجاءك ام لا ام المنقطعة كبل والهمزة اي بمعنى بل والهمزة بمعنى الاضراب الاعراض عن الكلام السابق
والسؤال عما ذكر بعد ام وام المنقطعة قد تكون مذكورة بعد الخبر مثل انها لابل ام شاة اي بل اهي
شاة فهي اضراب عن الخبر السابق واستفهام عما ذكر بعد ام وقد تكون بعد الاستفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما العاطفة كما تقول جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الكلام انه مبني على الشك
وتقدم اما في المعطوف عليه جائزة مع او ولا يجب فيجوز ان تقول جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد
او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف لانها تقع قبل المعطوف عليه كسائر
الحروف العاطفة والثانية الواو العاطفة تدخل على اما فلو كانت عاطفة لزم اجتماع عاطفين ويكون احدهما لغوا بالضرورة
والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست حرف عطف بل للتنبيه على الشك
في ابتداء الكلام والثانية حرف عطف وعن الثاني ان الواو العاطفة تعطف اما الثانية على اما الاولى
واما الثانية تعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى ولا وبل ولكن لاحدهما معينا يعني ان هذه الاحرف
الثلثة لنسبة الحكم الى واحد من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فيكون الحكم ههنا للمعطوف عليه على التعيين لا للمعطوف كما تقول جاءني زيد لا عمرو
فالحكم المجيء ثابت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم من المعطوف عليه الى المعطوف كما تقول
جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فالحكم المجيء ههنا للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه

في صورة الاثبات في حكم المسكوت عنه كأنه لم يحكم عليه بشيء من الاثبات والنفي والاخبار عنه بالمجيء انما
بطريق الغلط فلذا تدارك عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي كما في قولك ما جاءني زيد بل عمرو
ففيه خلاف فقال الجمهور انه تصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو ويجعل المعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه كما كان في الاثبات فلم يكن الاخبار بنفي المجيء في المعطوف بالقصد فلذا صرف الى المعطوف
ونفي المعطوف عليه مسكوت عنه وذهب المبرد الى انها في صورة النفي تثبت الحكم المنفي من المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه اما في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو اي بل ما جاءني
عمرو فزيد اما منفي عن حكم المجيء او في حكم المسكوت عنه ولكن لازمة للنفي وغير مستعملة بدونه كما تقول
ما جاءني زيد لكن جاءني عمرو فحكم المجيء منتف عن زيد وثابت لعمرو حروف التنبيه الا واما وها فهذه
الحروف الثلاثة لتنبيه المخاطب تقع في صدر الجملة لئلا يغفل المخاطب عما يلقى اليه المتكلم نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم لكن كلمة ها تدخل من المفردات على اسماء الاشارات لئلا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا تعيين معناها الا بها حروف النداء يا اعمها فانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد سبق احوال المنادى في صدر الكتاب حروف الايجاب
وانما سميت بها لانها الاثبات ما تقدم وهي نعم وبلى واجل وجير واي وان فنعم مقررة لما سبقها اي محققة
لمضمون الكلام السابق فان كان ذلك الكلام اثباتا في صورة الخبر او في صورة الاستفهام فهو مقررة ومحققة
لذلك الاثبات كما يقال نعم في جواب قام زيد او اقام زيد اي نعم قام زيد وان كان نفيا في صورة الخبر او في
صورة الاستفهام فهو مقررة ومحققة لذلك النفي كما يقال نعم في جواب ما قام زيد او ما قام زيد اي نعم ما قام
هذا معنى نعم بحسب اصل اللغة ومن ثمه قيل لو كان نعم مقام بلى في جواب الست بربكم لكان كفرا اذ المعنى
على هذا التقدير نعم لست بربنا لكن لو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم فقال زيد في الجواب نعم يكون
بحسب العرف اقرارا ويكون نعم قائمة مقام بلى في تقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي

في

اي بايجاب الكلام المنفي المتقدم فترفع النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي في الخبر او في الاستفهام
كما تقول بلى في جواب لم اقم زيدا او الم اقم زيدا اي بلى قام زيد ولا يذكر بلى بعد الاثبات في لغة العرب واي اثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم كما تقول في جواب اقام زيد اي والله واجل وجير وان لتصديق
بالخبر اي لتصديق الخبر لا للمستفهم كما تقول اجل وجير في جواب من قال قد اتاك زيد وان في هذا الباب
قليل الاستعمال وقد جاء في كلام ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها فان لتقرير الحكم
حروف الزيادة وانما سميت حروف الزيادة لانها تكون في بعض المواضع زائدة لا لانها لا تكون الا زائدة
وزيادتها نوع من التاكيد في الكلام وهي ان وان وما ومن والباء واللام فان بكسرة الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية اي بعدها النافية لتاكيد النفي كقولك ما ان زيد قائم وقلت زيادتها
مع ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وكذا قلت زيادتها مع لما كقولك
لما ان قمت قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد معها كثيرا نحو فلما ان جاء البشير ونظائره وكذا تزاد بين واو القسم ولو
كثيرا نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها مع الكاف اي بعد الكاف كما قال الشاعر كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وما
تزاد مع اذا ومتى واي واين وان حال كون هذه الكلمات شرطا نحو اذا ما قمت قمت ومتى ما قمت
قمت وايما جلست جلست ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واما تذهبن بك اذا كان كلمة ان شرطا مؤكدا
بما الزائدة يجب ان يكون فعل الشرط مؤكدا بنون التاكيد نحو اما تذهبن بك واما تخافن ونظائرهما
لان حرف الشرط التي هي وسيلة الى المقصود لما كانت مؤكدة فالشرط الذي هو المقصود اولى
بالتاكيد وكذا تزاد لفظ ما مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اي من خطاياهم
وقلت زيادتها مع المضاف اي فيما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم
اي من غير جرم ولا تزاد مع الواو العاطفة الواقعة بعد النفي لتاكيده نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
وكذا تزاد لا بعد ان المصدرية نحو لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم وما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد

وجعلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة اى اقسم وقال بعض النحاة لا نفى لما حسب المنكرون
انه لا حشر يوم القيمة بالاقسام لكونه معلوما فى نفسه وشذت زيادة لا مع المضاف اى فيما بين المضاف
والمضاف اليه كقول الشاعر ع فى بير لا حور سرى وما شعر اى فى بير حور اى هلاك حور جمع حائر من حار
اذا هلك ومعنى الباء واللام تقدم ذكرهما فى حروف الجر ولم يذكر المصنف زيادة الكاف لقلتها حروف التفسير
اى ان اعلم انه قد يكون فى الكلام ابهام فيحتاج الى التفسير فهذان الحرفان اعنى اى وان من اوضاعه
فان مختصة بما فى معنى القول نحو كتبت اليه ان قم اى كتبت اليه شيئا هو قم وكقوله تعالى ونادينا
ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم ولا يجوز تفسير القول الصريح بكلمة ان فلا يجوز
ان تقول قلت ان قم بل ينبغى ان يقال قلت له قم واى تقع تفسيرا لكل مبهم سواء كان قولا
صريحا او لم يكن كما تقول قلت اى تلفظت ورأيت غضنفرا اى اسدا وضربت فى الارض اى سافرت
حروف المصدر ثلثة احدها ما المصدرية نحو ضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وثانيها
ان المصدرية نحو اعجبنى ان ضربت زيدا اى ضربك زيدا وثالثها ان المفتوحة المشددة
فما وان يعنى ما وان للفعلية يعنى انهما يختصان بالجملة الفعلية وتجعلانها فى تاويل المصدر
وان للاسمية فتجعل الجملة الاسمية فى تاويل المفرد فان كان خبرها مشتقا يكون تاويلها
بخبرها المضاف الى الاسم نحو اعجبنى انك قائم اى اعجبنى قيامك وان كان فى معنى المشتق يكون
تاويلها بالشبيه بصاحب خبرها نحو اعجبنى ان هذا اخوك اى اعجبنى اخوة زيد وان لم يكن مشتقا ولا فى
معنى المشتق تقدر الكون نحو اعجبنى انك زيد اى كونك زيدا حروف التحضيض هلا والا
ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى افادت التنديم على ما فاته نحو هلا
واذا دخلت على المستقبل فمعناه التحضيض والترغيب نحو هلا تقوم ولها اى لهذه الحروف
صدر الكلام وتلزم الفعل لان التحضيض والتنديم انما يكونان فى الافعال سواء كان الفعل

الداخل عليه هذه الحروف لفظا اي ملفوظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا ضربته حرف التوقع قد لانها انما تدخل على شيء يكون للمخاطب توقع الاخبار به وهي في الماضي للتقريب اي لتقريب الماضي من الحال كما تقول قد ضرب اي ضرب عن قريب وفي المضارع للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكون في المضارع للتحقيق ايضا نحو قد يعلم الله حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لدلالتهما على نوع من الكلام ويجوز ان تدخلا على الجملة الاسمية كما تقول ازيد قائم وهل زيد قائم وعلى الجملة الفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد وذلك هل كما عرفت لكن الهمزة تدخل على الجملة الاسمية مطلقا سواء كان خبرها فعلا نحو ازيد قائم او لا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يجوز هل زيد قام لان اصلها ان يكون بمعنى قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى وهي مع الهمزة كثيرة في الاستعمال ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فهي بالحقيقة متضمنة لمعنى الهمزة فكما لا يجوز قد زيد قام لا يجوز هل زيد قام ايضا فان قلت فينبغي ان لا يجوز هل زيد قائم ايضا كما لا يجوز قد زيد قائم قلت كلمة هل ههنا محمولة على اختها اعني الهمزة بخلاف هل زيد قام فانه غير جائز اذ الفعل مصحوبها فان كان في خبرها فعلا اشتاقت الى معانقته ولا ترضى بان يكون بينها وبين مصحوبها فاصلة وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة لكونها اصلا في الاستفهام اعم تصرفا من هل فالتصرف فيها بحسب الاستعمال اكثر من التصرف في هل فيجوز لك ان تقول ازيدا ضربت بتقديم المفعول على الفعل ولا يجوز ان تقول هل زيدا ضربت وكذا يجوز ان تقول اتضرب زيدا وهو اخوك للانكار ضرب الاخ ولا يجوز ان تقول لانكار ضرب الاخ هل تضرب زيدا وهو اخوك فان هل لا تستعمل للانكار وكذا يجوز ان تقول ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان تقول هل زيد عندك ام عمرو اذ ام المتصلة تكون مقارنة للهمزة ولا تكون مقارنة لهل وكذا يجوز ان تدخل الهمزة على الحروف العاطفة اعني ثم والفاء والواو وكما في قوله تعالى

اثم اذا ما وقع وا فمن كان ثمّ او مكان ولا يجوز هذا في بل حروف الشرط ان ولو واما لها
صدر الكلام لدلالتها على نوع من انواع الكلام فان دخل في باب الشرطية لانها للاستقبال
ولو دخلت على الماضي وبمعنى الشرط وهو تعليق بطريق التحقيق لا يتصور الا في الاستقبال
كما تقول ان ضربتني ضربتك ولو عكسه لانها للماضي وان دخلت على المضارع فالتعليق
فيه تقديري نحو لو يطيعكم اي لو اطاعكم والتعليق في الماضي يكون تقديريا لا تحقيقيا نحو لو ضربتني
ضربتك ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي
ان استجارك احد نحو ولو انتم تملكون اذ اصله لو تملكون حذف الفعل لقصد الابهام وابدل فاعله الذي
هو الضمير المتصل بالضمير المنفصل وهو انتم فصار لو انتم ثم فسر الفعل المحذوف فقيل لو انتم تملكون
وانما فسر الفعل بعد ابهامه ليكون اوقع في ذهن السامع ومن ثمه اي من اجل لزوم الفعل لها
قيل لو انك بالفتح اي بفتح الهمزة لانه فاعل اعني ان كلمة ان المفتوحة مع ما في حيزها
فاعل للفعل المقدر بعد لو اي لو ثبت انطلاقك فحذف الفعل اعني ثبت اذ كلمة لو تقتضي
مطلق الفعل وان دالة على التحقيق والثبوت فهما قرينتان على معنى ثبت واذ وجب وقوع الفعل
بعد لو قيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل في موضع منطلق ليكون لفظ ذلك الفعل
كالعوض من الفعل المحذوف فتقول لو انك انطلقت ولا تقول لو انك منطلق وهذا انما
يتيسر اذا كان خبر ان اسما مشتقا ويذكر الفعل الذي بمعناه مقامه كما قيل في انطلقت وان
كان خبرها جامدا ولا يكون له فعل بمعناه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذر اي لتعذر
وقوع الفعل موقع الخبر كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اذ الاقلام ليس
مشتقا حتى يوقع فعله في موضعه وان تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه اي
لفظا او معنى يعني لو كان القسم في اول الكلام متقدما على الشرط يجب ان يكون الشرط الواقع

الجواب مبنیا للقسم اولی وکان الجواب الذی ذکر بعد کل منهما للقسم لفظا ومعنی وللشرط معنی
مثل والله ان اتیتنی او لم تاتینی لاکرمنك فالقسم فی هذا المثال واقع فی صدر الکلام
ومقدم علی الشرط فالجواب بحسب اللفظ للقسم اذ الاهتمام بشانه اکثر فیکون ملاحظات جوابه فیه واذ کلمة الشرط
لم یظهر بحسب اللفظ فیه جوابه بحسب المعنی التزم ان یکون الشرط ماضیا لفظا لیکون کلمة الشرط فی الشرط
کالعامل فی الجزاء وان توسط القسم بتقدیم الشرط او غیره علی القسم اذ الجزاء علیه ای علی القسم
جاز ان یعتبر القسم فیکون الجواب جوابا عنه ویلتزم مضی الشرط المعنی ویجوز ان یلغی القسم ولم یعتبر
ویجعل الجواب جزاء للشرط ویجری احکام الجزاء علیه فهنا اربع صور احدها الغاء القسم مع تقدیم الشرط
والثانی الغاؤه بتقدیم غیر الشرط والثالث اعتبار القسم مع تقدیم الشرط والرابع اعتباره بتقدیم غیر الشرط
فالاول مثل ان تاتینی والله اٰتك فالجواب للشرط لانه اهم من جهة التقدیم ومجموع الشرط والجزاء ساد
جواب القسم والثانی مثل انا والله ان تاتینی اٰتك وح الاهتمام الذی کان بشان القسم حال صدارته
لیس باق لتوسطه فالجواب للشرط والشرط والجزاء خبر للمبتدا والمبتدا مع الخبر ساد مسد جواب القسم
والثالث مثل ان اتیتنی والله لااتیتك وح الجواب للقسم والقسم مع جوابه جزاء للشرط والرابع مثل انا والله ان اتیتنی
فالجواب للقسم بحسب اللفظ وللشرط بحسب المعنی والمجموع مع جوابه خبر للمبتدا فتقدیر القسم فی صدر الکلام کاللفظ یعنی تقدیر القسم فی صدر
کالتلفظ به ففی الشرط الواقع بعده المضی لازم لیکون الجواب بحسب اللفظ والمعنی للقسم وبحسب المعنی
للشرط مثل قوله تعالی لئن اخرجوا لا یخرجون ای والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا یخرجون جواب
للقسم وان کان جزاء للشرط لکان الجزم اولی واللام فی لئن اخرجوا اللام موطئة للقسم وهی لام تدخل
علی الشرط بعد تقدیم القسم لفظا او معنی لیکون الجواب للقسم لا للشرط واما للتفصیل ای لتفصیل المجمل
غالبا کما تقول جاءنی اخوتك اما زید فاکرمته واما خالد فاعطیته واما عمرو فاهنته ویجوز ان یکون
المجمل متقدرا فی الکلام ویکون معلوما للمخاطب بالقرائن فیذکر اما لتفصیل ذلك المجمل وانما قلنا غالبا

هذا اما الواقعة في اوائل الخطب ليس لتفصيل المجمل بل للاستيناف ومتى كانت اما لتفصيل المجمل
وجب ان يكون مكررا اما لفظا كما قيل او تقديرا كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ اذ ما يقابله
اما المذكور او غير مذكور لفظا لكنه مقدر اي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
المتشابهات والحكم بان اما للشرط بواسطة لزوم الفاء في جوابها والاصل في اصل اما زيد فمنطلق مهما
يكن من شيء فزيد منطلق فكلمة اما قائمة مقام مهما والتزم حذف فعلها اي فعل اما وهو فعل الشرط
الذي يكن من شيء للاختصار واذا اقيمت اما مقام مهما وحذف الفعل صارت العبارة هكذا اما فزيد منطلق
فعلامة الجزاء لحقت بعلامة الشرط وهذا بعيد جدا ولذا عوض بينهما اي بين اما وبين
فائها جزء مما في حيزها مطلقا يعني ان جزءا مما في حيزها فالجزاء يقدم للفصل بين علامتي الشرط
والجزاء سواء كان الجزء الفاصل مرفوعا او منصوبا سواء كان هناك مانع آخر من التقديم غير فاء الجزاء
او لم يكن مثلا اذا قلت اما زيد فمنطلق فزيد الذي كان مبتدأ ووقع في حيز الفاء قدم عليها
للفصل والتنبيه على ان زيدا مستلزم للانطلاق كما ان الشرط مستلزم للجزاء يعني ان زيدا البتة
منطلق وهذه المبالغة وان كانت مستفادة من مهما يكن من شيء لكن لم يكن كون زيد بمنزلة
الشرط معلوما ثمة فزيد مبتدأ ومنطلق خبره وهذه الجملة جواب لاما وكذا اذا قلت اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة كان في حيز الفاء ومعمولا لمنطلق وقدم الآن ليكون فاصلا وبمنزلة
الشرط في استلزام الانطلاق لزيد ونصبه بمنطلق وقيل هو اي الفاصل بينها وبين فائها معمول
المحذوف مطلقا وليس جزءا مما في خبر الجزاء سواء كان هناك مانع آخر غير فاء او لم يكن
فتقدير اما زيد فمنطلق مهما يذكر زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه قائم مقام فاعل الفعل
المحذوف وتقديره مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة منصوب على انه مفعول للفعل المحذوف وقيل ان كان الفاصل بين اما

وانما جاز التقديم بان لم يكن هناك مانع آخر غير الفاء فمن الاول اي الفاصل هناك جزء مما
بعد الفاء وإلا اي وان كان هناك مانع آخر نحو اما يوم الجمعة فان زيداً منطلق فمن الثاني اي فلا يجوز
ان يكون الفاصل جزء مما في حيز الفاء اذ مخالفة المانعين اعني الفاء وان الطالبة لصدر الكلام فيقدر
ويوم الجمعة منصوب بفعل مقدر اي مهما تذكر يوم الجمعة كما كان على المذهب الثاني حرف الردع
كلا الردع هو الزجر والمنع كما تقول في جواب من قال فعلت كذا كلا اي ارتدع واترك عن قول هذا القول
وقد جاء كلا بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان ليطغى واختلف فيه اذا كان بمعنى حقا فقال بعضهم انه
حرف فيكون مبني الاصل وقال بعضهم اسم مبني لمشابهته لكلا الذي هو حرف تاء التانيث
الساكنة تلحق الفعل الماضي لتانيث المسند اليه اي لتدل على ان المسند اليه للفعل مؤنث
سواء كان فاعلا نحو ضربت هند او قائما مقام الفاعل نحو ضربت هند وانما قيد تاء التانيث بالساكنة لان تاء التانيث
المتحركة تلحق الاسماء المشتقة نحو ضاربة ومضروبة وحسنة وندامة والمراد بسكون التاء ان تكون ساكنة
في الاصل وان كانت متحركة في بعض المواضع نحو قالتا فان كان المسند اليه للفعل اسما ظاهرا
ويكون تانيثه غير حقيقي فمخير اي فانت مخير في الحاق التاء وعدمه نحو طلع الشمس وطلعت الشمس
وهذا تذكير لما سبق من التفصيل ليعلم ان المراد بالحاق علامة التانيث بالفعل الحاق التاء الساكنة
واما الحاق علامة التثنية والجمعيت بالفعل للتنبيه على حال الفاعل فضعيف بخلاف
الحاق علامة التانيث على الوجه المذكور فيما تقدم فانه ليس بضعيف بل في بعض المواضع واجب
وفي بعضها جائز فمثل قاما الرجلان وقاموا الرجال وقمن النساء ضعيف لان هذه العلامات في الاصل
ضمائر ويستعمل بهذا النحو في الكلام كثيرا فاخراجها عن كونها ضمائر واستعمالها مجرد علامة حال المسند اليه
نحو اكلوني البراغيث ضعيف مع ان علامة التثنية والجمع ظاهرة جدا لان صيغة كل واحد من المثنى
وجمع المذكر والمؤنث ممتاز عن الآخر وتاء التانيث الساكنة ليست بضمير الفاعل بل هي علامة

بحال المسند اليه فلا يلزم ههنا اخراج الكلمة من معناها ليكون نسخا مع ان بعض المواضع تتبع
حال تانيث المسند اليه وتذكيره ولم يعتبر تانيث الفعل كما في اسماء الاعلام التي تطلق على المذكر والمؤنث
ومن جملة الحروف التنوين وهي نون ساكنة تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة لا لتاكيد
الفعل انما قال نون ساكنة ليخرج النون المتحركة لانها ليست بتنوين والمراد بسكون النون
كونها ساكنة في الاصل وان كانت متحركة بواسطة العارض نحو عاد الاولى وانما قال تتبع حركة
الآخر اذا لم تكن النون الساكنة تابعة حركة الآخر فلا يقال لها التنوين نحو لدن ومن وعن وقوله
لا لتاكيد الفعل نون التاكيد الخفيفة نحو اضربن وهو للتمكن وهو ما يدل على تمكنية الاسم
اي كون الاسم معربا ومنصرفا نحو زيد ورجل ويقال للاسم المعرب المتمكن لكونه قويا واصلا في الاسمية
لان الاصل في الاسم الاعراب والمبني ليس اصلا في الاسمية ولو كان الاسم المعرب منصرفا يقال له الاسم المتمكن
والامكن وان كان غير منصرف يقال له المتمكن الغير الامكن وتنوين التمكن مخصوص بالمتمكن الامكن والتنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة كما تقول صه بالتنوين اي اسكت السكوت الذي تعرفه وصه
بلا التنوين اي اسكت سكوتا ما وعلى هذا القياس والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
كما في حينئذ وساعتئذ ويومئذ اي يوم اذا كان كذا فان يوم مضاف الى اذ واذ كانت
مضافة الى الجملة التي بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن المضاف اليه
لئلا تبقى الكلمة ناقصة ويسمى هذا التنوين ... والمقابلة وهو ما يكون في آخر
جمع المؤنث السالم لانه في مقابلة نون جمع المذكر السالم وقال بعضهم هو تنوين التمكن
وان جعل علما لشخص يكون منصرفا لان هذه التاء ليست لمحض التانيث لانها مع الالف علامة
الجمع مع التانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يجوز تقدير التاء الاخرى لان التاء الموجودة في
تقدير الاخرى وعند البعض تنوينه في حال العلمية تنوين المقابلة وهو غير منصرف للعلمية والتانيث

والترنم وهو يكون في اواخر الابيات والمصاريع للترنم والتغني وهو على قسمين احدهما الترنم الغير الغالي
وهو ما يكون عوضا عن حروف الاطلاق وهي الالف والواو والياء نحو اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن والثاني الترنم الغالي وهو ما لا يكون عوضا عن حروف الاطلاق نحو وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر
لكثرة استعماله في التركيب الكلامي فيطلب فيه التخفيف نحو جاءني زيد بن عمرو وان لم يكن الموصوف
بالابن علما او لم يكن الابن مضافا الى علم آخر فلا يسقط التنوين نحو زيد ابن اخينا ومتى سقط التنوين
من الموصوف يسقط الالف ايضا في التلفظ وفي الكتابة ليكون الكتابة ايضا خفيفة وفي كل موضع لا يسقط التنوين
لا يسقط الالف ايضا وحكم الابنة فيما ذكر من سقوط التنوين في التلفظ والالف في الكتابة حكم الابن
ومن جملة الحروف نون التاكيد وهي على قسمين خفيفة ساكنة وهي على اصلها اعني البناء
لان اصل الحرف البناء واصل البناء السكون ومشددة متحركة لالتقاء الساكنين مفتوحة
اي حركتها فتحة مع غير الالف تخفيفا للفتحة ومع الالف حركتها كسرة تشبيها بنون التثنية الاعرابية
التي في الفعل المضارع في كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف سواء كان الالف الذي قبل النون
الف التثنية او الف الفصل نحو اضربانّ اضربنانّ ويختص نون التاكيد بالفعل المستقبل
في كل ما فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت اي
نون التاكيد مع النفي تشبيها له بالنهي وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو زيد لا يقومن ولزمت
اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب القسم اذا كان الفعل المضارع مثبتا نحو بالله
لافعلن كذا وتالله لاكيدن اذ التاكيد مع القسم مطلوب في المثبت وكثرت اي نون التاكيد
في الاستعمال في الفعل المضارع الواقع شرطا على تقدير كون حرفه مؤكدا بما مثل اما تفعلن
واما ترين واما تخافن وقد سبقت الاشارة الى ان حرف الشرط مع كونه وسيلة تؤكد فالشرط

الذی هو المقصود واولی بالتاکید ما قبلها ای ما قبل نون التاکید مع ضمیر المذکرین
وهو الواو مضموم مثل تضربن ومع المخاطبة ای مع الیاء التی هی ضمیر المؤنث المخاطب
مکسور نحو اضربن هل تضربن وفیما عداه ای فی المفرد المذکر سواء کان مخاطبا او غائبا
نحو اضربن هل تضربن زید وفی المفرد المؤنث الغائب نحو هل تضربن هند ولتضربن هند مفتوح
وتقول فی التثنیة وجمع المؤنث اضربان اضربنان یعنی یکون فی التثنیة والجمع
قبل نون التاکید الف ولیس الالف یقابل الحرکة فیکون ما قبل الالف مفتوحا ولا تدخلها
ای التثنیة وجمع المؤنث نون التاکید الخفیفة للزوم التقاء الساکنین علی غیر حده
خلافا لیونس فانه جوز دخول الخفیفة فی هذین الموضعین نحو اضربان اضربنان وضعف قوله
ظاهر بقی الکلام فی ان حذف الواو فی مثل اضربن من جهة التقاء الساکنین علی غیر حده او من جهة
ثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة فقال جمیع انه من جهة التقاء الساکنین اذ شرط
التقاء الساکنین علی حده ان یکون کل واحد من الساکنین فی کلمة واحدة والنون المشددة
کلمة برأسها وفی مثل اضربان لو حذف الالف لصارت النون المشددة مفتوحة فالتبس صیغة التثنیة
بصورة المفرد ولا التباس فی جمع المذکر وفی مثل اضربنان الالف للفصل بین النونات فلو حذف
یلزم اجتماع النونات وهو مکروه وقال البعض لا یشترط فی التقاء الساکنین علی حده ان یکون الساکنان
فی کلمة واحدة فاضربان اضربنان باقیان علی اصلهما وفی مثل اضربن التقاء الساکنین علی حده
وانما حذفت الواو للثقل ثم اعلم انه اذا اتصلت نون التاکید بالفعل المعرب یصیر ذلک الفعل
مبنیا وتسقط عنه الحرکة الاعرابیة والنون الاعرابیة فنحو هل اضربن هل تضربان غیرهما مبنی
علی الفتح لسقوط النون الاعرابیة وسبب بنائها ان النون وان کانت کلمة برأسها لکن لشدة
الاتصال صارت بمنزلة جزء الکلمة فلا یجوز ان یکون علامة الاعراب سابقة علیها والا یلزم

الاعراب في وسط الكلمة ولا بعدها والا يلزم ان يكون الاعراب جاريا على ما هو كلمة اخرى حقيقة
وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز
وهو الواو والياء كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا قال الشارح الرضي غرضه
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين لما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المونث نحو اغزي ارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن ارمن بحذف الواو
كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن ارمن يا امرأة بحذف الياء
كما حذفت في اغزي الجيش ارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجال وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي النون كالكلمة
المتصلة يعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت
اغزوا وارميا واخشيا كذا في الرضي ومن ثمه اي من اجل كون نون التاكيد مع الضمير البارز
كالمنفصل ومع غيره كالمتصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون مع غير الضمير البارز
كالكلمة المتصلة فيزول لاجله سكون الآخر فيعود ما حذف للسكون وترون بضم الواو
وترين بكسر الياء واغزون باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الآخر واغزن
واغزن بحذف الواو والياء والنون تحذف للساكن اي اذا لاقى المخففة ساكن بعدها
وتحذف المخففة ايضا في حال الوقف فيرد ما حذف لاجل المخففة اذا لم يكن ما قبل النون مفتوحا

لزوال موجب الحذف من ذا المفتوح ما قبلها اي ما قبل النون تقلب الفا في الوقف
فيقال اضربا في اضربن قياسا على التنوين هذا وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
قد وقع الفراغ من تاليف هذا الكتاب في ذيحجه سنه ست وثمانين بعد الالف والمائتين
من الهجرة المقدسة النبوية على اجرها الف الف سلام وتحية

نحمد الله الذي عنايته كافية ونصلي على رسوله الذي هدايته وافية وعلى آله الذين اشعارهم
شافية واوليائه الذين شعائرهم صافية وبعد فقد تيسر طبع الشرح المستطاب المفيد المعتبر
بالفوائد الضيائية التي لاسقام الاوهام شافية المسمى بتسهيل الكافية للفاضل الاكمل
والكامل الافضل الحبر العلامة والنحرير الفهامة قدوة الحكماء امام العلماء بحر الفيض
للبادي والغادي مولانا محمد عبد الحق العمري الخيرابادي ادام الله تعالى ايام
افاداته وافاض على المقتبسين انوار فضله وعنايته في المطبع الواقع في مصر لكهنو المشتهر في الاقطار
المعزي الى المنشي نولكشور ملك التجار بسعي المعي الاديب اللوذعي الاريب المولوي
محمد عظيم حسين الخيرابادي علمه الله الاعظم بالنعم والايادي في شهر ذي القعدة الحرام
المنسلك في سنة ۱۲۹۱ من هجرة خير الانام صلى الله عليه وعلى آله الكرام ما دام تعاقب الليالي
والايام المطابق لشهر دسمبر ۱۸۷۴ من السنين المسيحية على صاحبها الف الف تحية فيا ايها الطالبون
لعلم النحو المشتاقون لنفائس عرائس اسراره وبادروا الى شراء هذا الشرح المنيف واغتنموا
مغانم آثاره حرره العبد المعتصم بحبل الله الصمد ابو سليمان ظهير الدين احمد المدعو بحجاز الاعظمي
اللكنوي اعاذه الله عن شر الغبي والغوي

تمت

مالک این کتاب [illegible]

[illegible]

[illegible]